الأربعاء 11 أيار 2022
العدد 4625 السنة السادسة عشرة
Mercredi 11 Mai 2022 nº 4625 16ème année

20 صفحة
5000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

مقاتلو الحرب الناعمة

المصرفيّون الجدد قادة «الثورة» ضدّ «المنظومة»
«كلّنا إرادة»: البحث عن رياض سلامة جديد! [6]

الحريري نحو مؤتمر تأسيسي لـ«المستقبل» [4]

أولويّة المقاومة
التنقيب في البحر
[2 ـ 3]

(أ ف ب)

قضيّة

وزير المال يماطل في توقيع مرسوم تصحيح الأجور

8

ملف

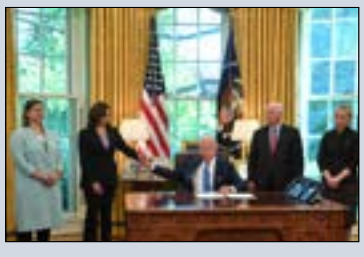

أميركا تحنّ إلى روزفلت
سنصر أوكرانيا... كما نصرنا الحلفاء

12

فلسطين

من عزون إلى قبر يوسف
الضفّة لا تُهادن

12

سوريا

الإحصاء السكّاني في الحسكة
خطوة على طريق «التكريد»

15

على الغلاف

أولويّة المقاومة: استخراج النفط والغاز من البحر

لا يبدو أنّ كثيرين التقطوا من المواقف التي أطلقها الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، أول من أمس، من ملفّ النفط والغاز في البحر، البعد الذي يتجاوز منع العدو من العبث بحقوق لبنان. وقد كرّر نصر الله، أمس، الحديث عن الملف من زاوية أنه يفترض أن يكون عنواناً رئيسياً في الإدارة العامة لقدرات لبنان في مرحلة ما بعد الانتخابات النيابية. وهو كلام لاقاه فيه رئيس المجلس النيابي نبيه بري الذي شدّد على «أننا لن نفرّط بحقّنا ودمنا تحت أيّ ضغط وتهديد».

ما يحتاج الى متابعة هو أن موقف حزب الله وحركة أمل يتّخذ بعداً جديداً يقوم على وضع استراتيجية، يجري النقاش حولها مع الحلفاء في الحكومة الحالية ومع الرئيس ميشال عون والتيار الوطني الحر، حول ضرورة اعتبار مهمة التنقيب عن الغاز أولوية مركزية في المرحلة المقبلة، ضمن سياق يستهدف السير في مشاريع لإنشاء معامل لتوليد الطاقة الكهربائية.

وقد كان نصر الله أمس أكثر وضوحاً في إشارته الى أنّ على لبنان العمل على إطلاق عمليات التنقيب لعدم الذهاب الى مزيد من الديون، وهو ما يندرج في إطار مقاربة جديدة للتفاوض مع صندوق النقد الدولي والدول المانحة من جهة، وفي النقاش مع الجهات اللبنانية التي تستعجل بيع الأصول الرئيسية للدولة واستخدامها في سداد الديون. الأمين العام لحزب الله كرّر التذكير بأنّ المقاومة ستكون حاضرة لحماية أيّ قرار لبناني باستقدام شركات عالمية للتنقيب، مجدّداً الحديث عن قدرة المقاومة على تحقيق توازن مع العدو يمنعه من أن يحول دون إطلاق يد لبنان في العمل أيضاً، مؤكّداً أن «ما نحتاج إليه هو امتلاك جرأة التلزيم، وإذا أراد العدو منعنا من التنقيب فإننا قادرون على منعه»، مع إشارة أكثر وضوحاً في بعدها التحذيري ليس الى العدو فقط، بل الى الشركات العالمية، عندما أكد أن في مقدور المقاومة البعث برسائل إلى الشركات نفسها وليس إلى العدوّ إن اقتضى الأمر.

إسرائيل توحي ببدء الحفر في «كاريش»:

ترهيب أم مقدمة لفرض أمر واقع يقود إلى مواجهة؟

(أ ف ب)

منطقة حظر حول «كاريش» خشية حزب الله

في خطوة لافتة، وحمّالة أوجه، طلبت وزارة المواصلات الإسرائيلية فرض منطقة حظر إبحار في محيط المنصة العائمة التي أعلن عن أنها ستبدأ الحفر في حقل «كاريش» الغازي «المتنازع عليه» مع الجانب اللبناني. منطقة الحظر المقترحة بقطر 1500 متر، وتهدف إلى تقليص المخاطر الأمنية، خشية أن يلجأ حزب الله إلى استهدافها كونها تقع في منطقة التنازع في الجزء الشمالي من الحقل. ويهدف طلب الوزارة، كما يشير الإعلام العبري، إلى تصنيف القطع البحرية التي تقترب من المنصة، وتشخيص أي نوايا عدائية.

وتحت عنوان «يخشون حزب الله»، أشار موقع «إسرائيل ديفنس» المختص بالشأن الأمني والعسكري إلى حيوية حقل «كاريش» للسوق الإسرائيلية، وإلى أن إلحاق ضرر في الحقل والمنصة قد يؤدي إلى أضرار فعلية للاقتصاد قد تصل إلى التأثير على تزويد الإسرائيليين بالكهرباء! اللافت في التقرير إشارته إلى طلب وزارة مدنية معنية بالنقل، فيما الجهة ذات الاختصاص التي تقرر أي منطقة حظر بحرية وتنفذ هذا الحظر، وهي الجيش الإسرائيلي، صامتة، كما كان لافتاً التشديد على «حيوية» حقل «كاريش» للاقتصاد الإسرائيلي رغم أن هذا الحقل لم يُفعّل بعد. فهل يهدف الإعلان عن منطقة الحظر التي يرجح أنها لن تقرّ ربطاً بالسياقات الطبيعية لميزان الردع المتبادل مع لبنان إلى التأثير في الوعي اللبناني ودفعه إلى التراجع عن حقوقه أو جزء منها، من دون إلزام الجيش الإسرائيلي بها، أم أنها خطوة تمهيدية، تنذر بالأسوأ؟

القدر المتيقن أن سلاح حزب الله حاضر بقوة على طاولة القرار في تل أبيب، وهو يعطي مفاعيله الردعية لمجرد وجوده، وحتى من دون استخدامه الفعلي. في الموازاة، يبدو أن إسرائيل معنية بفعل أي شيء للتأثير في الموقف اللبناني، ولو على شاكلة إشارات تثير خشية لبنان، من دون أن تطلق تهديداً مباشراً تتحمل مسؤولية إطلاقه ورد الفعل اللبناني عليه. وفي ذلك أكثر من دلالة.

يحيى دبوق

أعلنت شركة «إنيرجيان» اليونانية التي استحصلت من دولة العدو على حق التنقيب عن الغاز في حقل «كاريش» (شمال فلسطين المحتلة) المتداخل مع المياه الاقتصادية للبنان، وصول سفينة حفر إلى الحقل تمهيداً للبدء في حفر أولى الآبار فيه. الإعلان الإسرائيلي، عبر الشركة، يأتي في سياق المعركة مع العدو على الموارد والثروة الغازية في منطقة غنية جداً بالوقود الأحفوري، وفقاً لمعظم التقديرات، تدّعي «إسرائيل» أن لها حقاً فيها، وتسعى إلى مشاركتها مع لبنان، تمهيداً لتحقيق مصالح تتجاوز العوائد الاقتصادية، على أهميتها.

فهل الإعلان الاستفزازي مقدمة للمخاطرة بالحفر الفعلي واستخراج الغاز اللبناني والاستحواذ عليه، أم يأتي في سياق الترهيب لدفع لبنان إلى التراجع عن جزء من حقوقه، خشية أن تفرض إسرائيل أمراً واقعاً في الميدان الحدودي البحري؟ قبل الإجابة والترجيحات، تجب الإشارة إلى الآتي:

- المنطقة المذكورة واعدة جداً في ما يتعلق بفرص العثور على كميات من الغاز والنفط، وتحديداً في البلوكات اللبنانية التي تمتد رقعتها الجغرافية إلى ما وراء حدود هذه المنطقة. وإذا كانت التقديرات الأولية تشير إلى احتمالات متوسطة إلى أقل من متوسطة للعثور على كميات تجارية من الغاز والنفط في البلوكين 1 و4، وهو ما جرى تلمّسه بالفعل بعد عمليات الاستكشاف، إلا أن الاحتمالات عالية جداً في البلوكات 8 و9 و10 لوجود كميات تجارية تقدر بمليارات الدولارات من الغاز والنفط والمكثفات الغازية.

- تشمل المنطقة التي تدّعي إسرائيل أن لها حقاً فيها، بما فيها المنطقة المعزلة لبنانية بموجب خط الحدود البحري الجديد الذي طالب فيه الجانب اللبناني أخيراً (1800 كيلومتر مربع بدلاً من 860)، جزءاً من حقل «كاريش» الذي تقوم «إنيرجيان» بتطويره، وتشير تقديرات تل أبيب إلى أنه يحتوي على 1,4 تريليون قدم مربعة من الغاز المؤكد والمحتمل. كما تشمل حقلاً آخر هو البلوك 72، شرق «كاريش»، والذي يحتوي وفقاً للتقديرات على كميات كبيرة من الغاز، وقد منحت إسرائيل شركة «نوبل إنيرجي» الأميركية حق الاستكشاف فيه عام 2019، إلا أن الخشية من رد الفعل اللبناني الأمني حال دون بدء تطويره إلى الآن.

- على خلفية العائد الاقتصادي، فإن إسرائيل معنية بأن تحوز على جزء من هذا الخزان المترامي المشترك بين البلوكات اللبنانية الجنوبية والمتداخل مع المنطقة التي تدعي حقاً لها فيها، إذ تشير التقديرات الأولية إلى أنه أكبر الخزانات على الساحل اللبناني، ما يكفل لدولة العدو عائداً مالياً معتدّاً به، علماً أن هذا ليس هو الاعتبار الأول في تعاطيها مع هذه القضية.

- هذه العوامل (وأسباب أخرى غير اقتصادية) تدفع إسرائيل إلى «حل ديبلوماسي»، بإيجاد مصالح مشتركة مع لبنان من خلال شراكة وإن غير مباشرة عبر أطراف ثالثة، بما يحيّد الثروة الغازية عن أي مواجهة مستقبلية، ويضمن للمستثمرين الخارجيين قدراً من «الأمان» يدفعهم إلى مزيد من الاستثمار.

- تعد هذه «الشراكة» جزءاً لا يتجزّأ من مشروع طموح للتطبيع لاحقاً مع الجانب اللبناني. فعندما تتيح المصلحة الاقتصادية «الغازية» للبنان تجاوز الخطوط الحمر في وجه إسرائيل، قد تتيح له مصالح أخرى، يمكن لإسرائيل والولايات المتحدة أن توجدها، التطبيع في مجالات أخرى، اقتصادية وسياسية وأمنية. وهو الهدف النهائي لتل أبيب. لذلك، فإن إسرائيل معنية بأن تستحوذ على جزء من هذه المنطقة، وإن كانت تسمح لنفسها بهامش لإعطاء لبنان نسبة أعلى مما ستحوز عليه. فالمهم، بالنسبة لإسرائيل، هو أن أي نسبة تحوز عليها ستعني تلقائياً أن أي استثمار لبناني عبر الشركات الدولية سيكون معنياً بإيجاد ترتيبات مبنية على الشراكة الإسرائيلية - اللبنانية، وهذا هدف إسرائيلي أول من شأنه تأمين سلة مصالح تتجاوز الدائرة الاقتصادية.

- الواضح حتى الآن أن «المواجهة الغازية»، بالنسبة لإسرائيل، هي مواجهة ديبلوماسية من دون اللجوء إلى القوة العسكرية أو التهديد بها. وهي مفارقة لا تتساوق مع السياسات الإسرائيلية المتبعة في حالات النزاع في الإقليم، وتحديداً مع الساحة اللبنانية، ما يشير إلى مستوى الارتداع الإسرائيلي أمام لبنان، خصوصاً في النطاق البحري الأكثر هشاشة وحساسية أمام التهديدات. وتكفي الإشارة إلى تأثر قطاع بما قد يؤدي إلى وقف أعمال الحفر واستخراج الوقود الأحفوري، خصوصاً أن التهديدات الإسرائيلية تجر تهديدات مقابلة من حزب الله، وهي تهديدات تتمتع بصدقية عالية جداً في قطاعات التأمين العالمية.

- نتيجة هذا الوضع الإسرائيلي، لم تكن ردود فعل تل أبيب، المباشرة وغير المباشرة، متطرفة كالعادة، وحتى بعدما مدّد لبنان خطه الحدودي التفاوضي البحري بما يقضم ما تسميه تل أبيب حقل «كاريش» وحقولاً أخرى، كان رد الفعل الإسرائيلي متعقلاً، واعتمدت دولة العدو مزيداً من الديبلوماسية، إلى جانب «الوسيط» الأميركي غير النزيه، لدفع لبنان إلى التراجع عن حدّه الجديد، تمهيداً لـ«تصويب المسائل» والعودة إلى المربع الأول في النزاع حول المنطقة القديمة وصولاً إلى الشراكة المنشودة.

وقد جاء رد الفعل الإسرائيلي، الديبلوماسي، في مستويات مختلفة: رفض علني مع «غضب» مستتر من الخطوة اللبنانية، ولكن من دون إطلاق أي تهديدات ما كانت لتتردّد في إطلاقها لولا صدقية التهديد المقابل (سلاح حزب الله)؛ إشراك الولايات المتحدة في الضغط على الجانب اللبناني للتراجع عن الخطوة التي يبدو أنها نجحت إلى حد ما في تجميدها وإن من دون إلغائها؛ ربط التنقيب الفعلي في البلوكات اللبنانية التي كان على الشركات الدولية التي التزمتها أن تبدأ بها بإرادة إسرائيل ومصالحها، حتى في البلوكات الخارجة عن دائرة المنطقة المتنازع عليها؛ تهديدات مبطنة وفي الغرف المغلقة من الجانب الأميركي ضد أشخاص ومؤسسات لبنانية صاحبة تأثير في القرار وعلى طاولة التفاوض غير المباشر مع العدو؛ إضافة إلى تسعير الضائقة الاقتصادية في لبنان ضمن الضغوط الأميركية على الجانب اللبناني.

> مخاطرة كبيرة ستفضي إلى صدام حتمي إذا كانت إسرائيل فعلاً في صدد بدء عمليات الحفر

بناء على هذه المقدمات، يمكن تقدير هدف إسرائيل من إعلان استقدامها سفينة الحفر إلى «كاريش» رغم التنازع عليه، ورغم مخاوفها مما قد يجرّه ذلك من مواجهة عسكرية مع لبنان. وهنا يمكن إيراد أسئلة قد لا تكون هناك إجابات كاملة لها: هل الإعلان الإسرائيلي، عبر الشركة اليونانية، عن استقدام سفينة الحفر إلى «كاريش» إعلاناً لبدء الحفر فعلاً، أم أنه خطوة تتماشى مع الضغوط لمزيد من «حشر لبنان في الزاوية» ودفعه للتراجع عن موقفه، خشية أن تبدأ إسرائيل فرض إرادتها والأمر الواقع عليه؟ هنا تبرز أهمية الظروف والمتغيرات اللبنانية الآنية، كالانتخابات النيابية والأزمة الاقتصادية، التي تغري إسرائيل، نظرياً، وتدفعها إلى تقدير وضع مغلوط ومن ثم أفعال خاطئة قد تدفع لبنان إلى ردود فعل لا يمكن الامتناع عنها.

إذا كانت الفرضية الثانية هي المرجحة، أي أن الإعلان الإسرائيلي هو مقدمة فعلية لعمليات حفر، فستكون أمام مخاطرة إسرائيلية كبيرة جداً، من شأنها أن تفضي إلى صدام لا يبعد أن يكون متطرفاً، وهو أمر قد يكون حتمياً في حال لم تنفع إجراءات الصد غير العسكرية لمنع الخطوة الإسرائيلية. أما إذا كانت الخطوة «ترهيبية»، وهناك من يرجح أنها كذلك، فستكون في سياق الضغوط المفعلة ضد لبنان، مع ملامسة المحذورات من دون خرقها. علماً أن التغاضي اللبناني عن هذه الخطوة، من دون مواقف وأفعال متناسبة مع خطورتها، قد يفضي إلى قرار إسرائيلي بالانتقال من مجرد الضغط لدفع لبنان إلى تليين مواقفه، إلى الفعل المادي الميداني عبر مباشرة التنقيب العملي، بمعنى أن تغاضي لبنان عن الإعلان الإسرائيلي سيتحوّل لاحقاً مقدمة تغري العدو للاعتداء الفعلي على حقوق لبنان، وهنا ستكون المسؤولية أكبر وأشمل وأكثر تأثيراً في تحديد مواقف العدو اللاحقة، حتى وإن لم تكن نيته خرق الخطوط الحمر اللبنانية.

تقرير

متى يُلزم لبنان «توتال» ببدء التنقيب؟

عبدالله قمح

بعدما انطلقت من سنغافورة في طريقها إلى المياه الفلسطينية المحتلة لبدء عملية الاستخراج من حقل «كاريش» المتنازع عليه مع لبنان، تجاوزت سفينة الإنتاج FPSO التابعة لشركة «إنيرجين» اليونانية المياه الإقليمية الهندية، ما يعني وصولها إلى وجهتها في غضون أيام في حال عبرت قناة السويس. فيما يغرق اللبنانيون في الصمت. إذ إن جدول أعمال جلسة الحكومة الخميس المقبل، وهي قد تكون الأخيرة قبل أن تتحول إلى تصريف الأعمال، لم يلحظ ما

> تك أبيب تعلن اكتشاف حقل غازي جديد قبالة الخط 29

يُشير إلى بحث مخاطر وصول السفينة وشروعها في الحفر من حقل «كاريش» الواقع في المنطقة المتنازع عليها مع لبنان.

في غضون ذلك، أعلنت «إنيرجين» اكتشاف مكمن غازي جديد يقع بين حقلي «كاريش» و«تنين» قبالة الخط 29، أطلق عليه «حقل أثينا». وقدرت مصادر «الأخبار» الكميات المكتشفة في الحقل بحوالي 8 مليارات متر مكعب. البئر الجديد المسؤولة اكتشفته السفينة Stena IceMAX التابعة لشركة «هالبيرتون» الأميركية، المتعاقدة مع «إنيرجين»، والتي وصلت إلى المياه المحتلة منتصف آذار الماضي، وعلى جدول أعمالها حفر 5 آبار غازية إضافية في المنطقة المواجهة للبنان. وبحلول منتصف العام الجاري، ستعمل الشركتان على حفر بئر جديدة في البلوك رقم 12 سيطلق عليه اسم «هيركوليس». علماً أن الشركتين، فور انتهاء الأعمال في الحقل التقييمي المسمى karish main-04، ستنتقلان إلى العمل في الجزء الشمالي من حقل «كاريش» الذي أودع لبنان الأمم المتحدة رسالة تتعلق بملكيته له، وستعمل السفينة FPSO على سحب الغاز من الحقول الثلاثة.

يحصل ذلك فيما لا يبدو أن لدى الدولة اللبنانية خطة لحماية ما تعتبره حقاً لها، وفي ظل سريان قرار بمنع لبنان من استكشاف ثرواته الغازية واستخراجها. إذ تواصل شركة «توتال» الفرنسية التي فازت بعقود التنقيب عن الغاز في البلوك رقم 9 اللبناني المحاذي للمياه المحتلة سياسة الابتزاز باشتراطها إيجاد حل لمسألة ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل قبل أن تبدأ العمل، فيما يستكمل الإسرائيلي مشاريعه الاستكشافية بحرية ومن دون أي اعتراض! علماً أن في حوزة لبنان أوراق ضغط كثيرة لإجبار «توتال» على مباشرة التنقيب والتزام الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين، من بينها إلغاء الاتفاقية من أساسها نظراً لامتناعها عن المباشرة في العمل.

(أ ف ب)

انتخابات 2022

تهديد سعودي لهاشمية لدعوة المستقبل إلى الاقتراع

الحريري نحو مؤتمر تأسيسي لـ «المستقبل»

ميسم رزق

لم يعُد الكلام عن رفض سعد الحريري الامتثال للأوامر السعودية مجرّد تحليلات. المسار الهجومي الذي تستكمله الصحف السعودية ضده يؤكد تمسّكه بمقاطعة الانتخابات ورفض دعوة أنصاره للمشاركة، فيما تؤكده مصادر قريبة منه أنه «لن يأتي إلى لبنان قبلَ 15 أيار». ارتفاع وتيرة الهجوم يأتي قبلَ أيام قليلة من يوم الاقتراع، وفيما يسود الأوساط السنية على اختلافها انطباع واحد مفاده أن كل «التحشيد» الذي قامَ به السفير السعودي في بيروت وليد البخاري

كل «التحشيد» الذي قام به البخاري لدفع السنة الى التصويت لم يُثمر التجاوب المطلوب

لم يُثمر التجاوب المطلوب، إلى حدّ أن الرئيس فؤاد السنيورة، أكثر المستفيدين من الدعم السعودي على الساحة السنية مادياً ومعنوياً، يشكو المرشحين على اللائحة المدعومة منه في دائرة «بيروت الثانية» من ضعف وضعيتهم الانتخابية. إذ إن كشفت أن التهويل بحزب الله والاجتماعات والمشاورات «فوقَ العادة، وعمليات الإقصاء وفرض التحالفات والتفاهمات الاضطرارية لم تستطع أن تدفع الناخب السني إلى تجرّع مشروع السنيورة»، المتهم في العاصمة بأنه «لا يصرف على حملته الانتخابية كما يجب»، فضلاً عن نكرانه «جميل رفيق الحريري الذي لم يذكره في مقابلاته التلفزيونية».

هذه المعطيات جعلت من السنيورة والمقربين منه أخيراً يشعرون بخطر حقيقي، استلزَم «استدعاء» رئيس جمعية بيروت للتنمية الاجتماعية أحمد هاشمية، أخيراً، إلى لقاء مع السنيورة. وعلمت «الأخبار» أن اللقاء حضره موظف أمني من السفارة السعودية في بيروت بلباس مدني، طلب من هاشمية، بتهديد مبطّن، دعوة الناس إلى المشاركة، فردّ الأخير بأن «هذا القرار عند الحريري»، وعلمت «الأخبار» أن هاشمية «استدعاء» رئيس جمعية بيروت للتنمية الاجتماعية أحمد هاشمية، أخيراً، إلى لقاء مع السنيورة. وعلمت «الأخبار» أن اللقاء حضره موظف أمني من السفارة السعودية في بيروت بلباس مدني، طلب من هاشمية، بتهديد مبطّن، دعوة الناس إلى المشاركة، فردّ الأخير بأن «هذا القرار عند الحريري»، وعلمت «الأخبار» أن هاشمية «غادرا البلد قبلَ أسبوع».

مصادر قريبة من الرئيس الحريري أكدت لـ «الأخبار» أنه «لن يأتي إلى لبنان، ولن يُلقي كلمة قبل الانتخابات»، وكشفت أنه ينوي الحضور بعدَ الانتخابات «لإطلاق مؤتمر تأسيسي جديد بعد حصر عدد من استقالوا من التيار وقرروا الانضمام إلى السنيورة والعمل في ماكينته الانتخابية، أو في ماكينات أخرى لمرشحين في بيروت مثل رئيس نادي الأنصار نبيل بدر أو فؤاد مخزومي».

غير أن إعادة هيكلة «المستقبل» تنظيمياً دونها عقبات، وفقَ ما تقول مصادر في التيار، أشارت إلى «تجاوزات حصلت بعدَ إعلان الحريري تعليق العمل السياسي والانتخابي»، إذ واصل مقربون منه العمل بشكل سرّي لدعم لوائح وأشخاص. وهؤلاء كانوا يطلبون من بعض المنسقين، بخاصة في الشمال، أن يكونوا جزءاً من ماكينات انتخابية، وفقَ ما قال أحد قيادي التيار سائلاً: «كيف سيتعامل الحريري مع هذه الحالة إذ كان بعض هؤلاء كلّفوا مباشرة من أحمد الحريري الذي طلب من منسق في جبل لبنان تفعيل الماكينة الانتخابية لمصلحة المرشح مروان حمادة، كما تلقّى الطلب نفسه من اللواء عماد عثمان، لكنه رفض إلا إذا كانَ هناك توجيه مباشر من سعد الحريري، فيما النزم آخرون ما طُلب منهم؟».

ومن بين «الاجتهادات» التي قامَ بها هؤلاء، يذكر القيادي أنه «بعدَ عودة الأحمدين (الحريري وهاشمية) من زيارة سابقة إلى أبو ظبي، جرى التواصل مع النائب السابق مصطفى علوش وطلب منه تشكيل لائحة تضم كريم كبارة وسامي فتفت وعثمان علم الدين، إضافة إلى مرشحتين من آل منقارة وآل غندورة»، لكن «أحمد الحريري عمل بالتنسيق مع فتفت على إخراج علم الدين من اللائحة، واستبعاد هيثم المبيض لقربه من الرئيس الحريري»، كما يتردّد أنه «حاول التواصل مع المرشح عمر حرفوش لتحقيق مكاسب مادية منه»، قبلَ أن يطلب منه الرئيس الحريري الابتعاد بعد انتشار رائحة السمسرة الانتخابية.

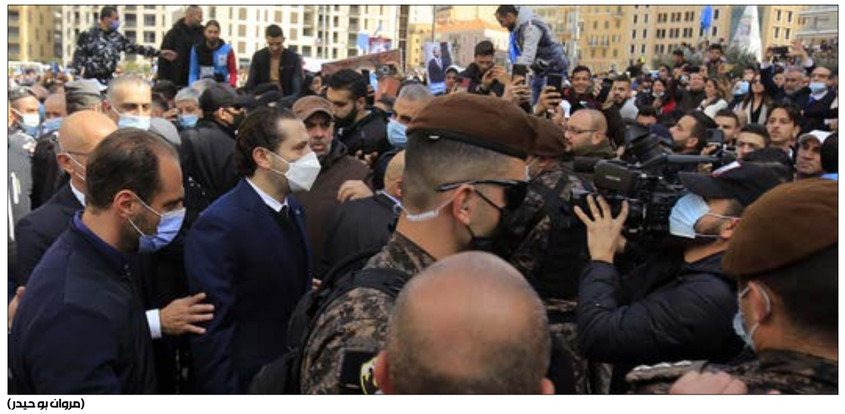
(مروان بو حيدر)

دريان يغطّي التحالف مع القوات في عكار

نجلة حمود

لم يستسغ «المستقبليون» في عكار تعميم مفتي الجمهورية عبد اللطيف دريان لجهة مطالبة أئمّة المساجد وخطبائها بدعوة اللبنانيين، في خطب الجمعة المقبلة، إلى المشاركة الواسعة في ممارسة واجبهم الوطني. وهم وإن آثروا الصمت، إلا أنهم فهموا أن «هدف الدعوة محاصرة الرئيس سعد الحريري. لكننا مرتاحون لأن الشارع الى جانبنا والناس باتت تدرك الحقيقة، بحسب ما أكّد أحد المسؤولين في المستقبل لـ«الأخبار».

تعميم دريان فسّره كل طرف بما يخدم مصالحه. النائب وليد البعريني أكد لـ«الأخبار» أن «الانكفاء ليس لمصلحة أحد، والمشاركة ضرورية، ولكن ليس لمصلحة الأحزاب المسيحية»، مدرجاً دعوة المفتي في سياق «عدم ترك الساحة السنية ليتناتشها حزبا القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر». وأكد البعريني أن الحريري «لم يعطنا أيّ إشارة لعدم المشاركة، بل كان كلامه من باب النصيحة. واليوم نخوض المعركة وندعو أهلنا إلى التصويت بهدف تأمين أكبر عدد من الحواصل، وعدم السماح للقوات اللبنانية بتزعّم الطائفة السنية».

المستقبل: دعوة دريان إلى الاقتراع محاصرة للحريري

في المقابل، أعطى تعميم المفتي جرعة دعم لعدد من مشايخ عكار ممّن يدورون في فلك السعودية ولديهم مصالح مع سفارتها. إذ إن هؤلاء يتعرضون لضغوط شعبية ويجدون صعوبة في التسويق لمرشحي لائحة القوات اللبنانية، وخصوصاً أن خطوة «جسّ النبض» التي أقدم عليها عدد من المشايخ بالمشاركة في إفطار رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع جاءت ردود الفعل عليها سلبية، ما أوقع هؤلاء في حيرة بين إرضاء المملكة وعدم إغضاب الشارع السني المتعاطف مع سعد الحريري.

عدد من المشايخ أكّدوا لـ«الأخبار» أنهم يعوّلون على إمكانية رضوخ الحريري لطلب السعودية ودعوة الناخبين إلى المشاركة في الاقتراع «ما قد يريحنا بعض الشيء»، مؤكدين أن «من غير الممكن التخلّي عن السعودية ودول الخليج».

من جهته، دعا النائب السابق خالد الضاهر، المرشح على لائحة القوات اللبنانية، أبناء عكار إلى المشاركة في الاقتراع، مؤكداً «أن ما يجمعنا مع حزب القوات هو المشروع الوطني واستقلال لبنان وسيادته في مواجهة مشروع الدويلة».

ميقاتي: طرابلس لا تحتمل نائباً عن القوات

عبد الكافي الصمد

أطلق رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ماكينته الانتخابية في دائرة الشمال الثانية (طرابلس الضنية والمنية)، فيما أوضح مقرّبون منه لـ«الأخبار» أنّه «لن يعطي كلمة السرّ» في ما يتعلق بالمرشّحين الذين سيجوزون الصوت التفضيلي على لائحة «للناس» التي يدعمها قبل مساء السبت أو صباح الأحد. إلا أن هؤلاء رجّحوا أن يوعز ميقاتي إلى قاعدته الانتخابية في طرابلس بدعم المحسوبين عليه في اللائحة، مثل النائب علي درويش والمرشّح سليمان عبيد. ونقل هؤلاء عن ميقاتي أنّ طرابلس «لا تحتمل أن يمثّلها نائب محسوب على القوات اللبنانية».

غير أنّ شكوكاً تطرح حول القدرة التجييرية لميقاتي الذي نال في الانتخابات السابقة أكثر من 21 ألف صوت تفضيلي. إذ إنه غير قادر على تجيير كلّ الأصوات التي نالها لمرشحي اللائحة.

وأقرّ مسؤولون في ماكينة ميقاتي الانتخابية بأنّهم «يواجهون صعوبة كبيرة في إقناع الناخبين بالتصويت لمرشّحيْ معيّنَيْن غير رئيس الحكومة نفسه». لذلك، يتوقّع أن يعمد ميقاتي «بعد دفع العاملين في المؤسّسات التابعة له وفي ماكينته الانتخابية للتصويت لمرشّحين محدّدين، إلى شراء أصوات مقترعين أو استمالتهم عبر مفاتيح انتخابية معينة، لأنّ أيّ نكسة انتخابية ستصاب بها اللائحة الانتخابية المحسوبة عليه ستنعكس عليه سلباً، في ظل وجود لوائح قوية منافسة».

(هيثم الموسوي)

«حماية» أمنيّة حزبيّة للانتخابات النيابيّة

بدأت معلومات بالتسرّب عن قيام أحزاب وقوى حزبية، من كل الأطراف السياسية، بالاستعداد لـ«حماية انتخاباتنا» أمنياً. وكل فريق يبرّر ذلك بمنع عمليات التزوير أو فرض أمر واقع

هيام القصيفي

في مقابل حملة أمنية وعسكرية لتأمين يوم الانتخاب، في 15 أيار، تستنفر قوى المعارضة والموالاة أيضاً، سياسياً وأمنياً. ورغم أن كلا الفريقين لا يحبّذان الحديث عن استعداداتهما، إلا أن وقائع ومعلومات حول ذلك يجري تداولها في شكل تصاعدي مع اقتراب يوم الأحد، في بلد ينتشر فيه السلاح الفردي في شكل واسع.

قبل أيام من موعد الانتخابات، ارتفعت حدّة الخطاب السياسي، وهي مرشحة للارتفاع أكثر في الأيام المقبلة، ما يعكس صراعاً حقيقياً بين القوى السياسية، إلى درجة يبدو معها الاستحقاق أشبه بحرب، وليس مجرد تنافس ديموقراطي. وحملة التهشيم المتبادل تنذر بأن يوم الانتخابات قد لا يكون عادياً. والخشية الحقيقية تتعلق بمعلومات أمنية متداولة، معطوفة على مخاوف من تحوّل يوم الانتخاب إلى «كباش» ميداني بين القوى السياسية. وتؤكد معلومات موثوقة أن ثمة استنفاراً مسلحاً لقوى حزبية، من موالاة ومعارضة، استعداداً ليوم الانتخاب، وأنه تمّ رصد حملة استقطاب في معظم الأحزاب الأساسية لشدّ العصب تحت شعار «حماية انتخاباتنا». وتلفت المعلومات الى أن دوائر يطغى فيها الحضور الحزبي، المعارض والموالي، هي تحت المعاينة لأنها قد تكون ساحة تنافس غير سياسي. وتلفت إلى حملة تجييش بين قوى في الموالاة واجتماعات تنسيقية وكلام عن حضور أمني مسلّح في بعض الدوائر التي تشهد تنافساً حاداً وتقديم خدمات متنوعة لبعض الحلفاء تتراوح بين تأمين حماية أمنية وسيارات مجهزة. في المقابل، فإن قوى في المعارضة في بعض الدوائر والمناطق، حيث العصب الحزبي والعائلي مشدود، جهّزت قواعدها وماكيناتها الانتخابية، وتطوّر الاستنفار الأمني الحزبي إلى حدّ يتعلّق أحياناً بمرشّحين من لوائح واحدة.

هذا الاستنفار الذي يحاول المعنيون تفادي الكلام عنه، من شأنه عند أي احتكاك، قبل الوصول الى عمليات الفرز، أن لا يبقي محصوراً في المكان الذي قد تقع فيه بلبلة ما. وهو ما يضع القوى الأمنية، من جيش وقوى أمن داخلي، أمام تحدي النفاذ بهذا اليوم الطويل والتمكن من فرض الأمن داخل المراكز وخارجها، وخصوصاً أن تدخل عناصر أمنية وعسكرية من أحد الأجهزة في العملية الانتخابية بات متداولاً على نطاق واسع في دوائر معروفة دعماً لمرشحين على حساب آخرين.

ومن الطبيعي أن تكون قوى المعارضة أكثر تحسباً من غيرها لمحاولة المسّ بالانتخابات، كونها خارج السلطة. لكن هناك قوى في الموالاة تتحدث بوضوح عن وجود نيّات من المعارضة «للدخول بقوة الى المناطق ذات النفوذ الموالي»، وأيّ سعي منها لفرض أمر واقع لن يمرّ، وأن سعي المعارضة الى تحويل المعركة الانتخابية إلى معركة

كلام عن حضور أمني مسلّح في بعض الدوائر التي تشهد تنافساً حادّاً

ميدانية لن يتمّ السكوت عنها».

في المقابل، تعبّر أوساط قوى حزبية في المعارضة عن مخاوفها من أن احتمالات تدخلات حزبية أو حتى أمنية موالية باتت كبيرة، وخصوصاً بعد ردّ فعل قوى السلطة على يوم الانتخاب الاغترابي، ومحاولتها إما قطف ثمار هذا اليوم، رغم أنها كانت ضده، أو تهميش نتائجه والتقليل من أهميته. لذلك، فإن ما جرى السكوت عنه في الانتخابات عام 2018 بحجّة التفاهمات والتسويات التي كانت قائمة وحتى التحالفات الانتخابية، حول أخطاء وعمليات أقرب الى تزوير الانتخابات في بعض المقاعد، لن يتكرر هذه السنة. فالتنافس الانتخابي كما جرى التعبير عنه في الأسابيع والأيام الأخيرة وعناوين المعركة السياسية، ينذر بأن «التزوير الانتخابي» لن يتعلق فقط بلحظة احتساب النتائج، بل بكلّ مراحل العملية الانتخابية، وضمان حرية تحرك المناصرين والناخبين طوال اليوم الانتخابي والوصول الى مراكز الاقتراع. لذلك ثمّة استنفار وتنظيم عمالاني لحماية وصول المندوبين وتأمين حضور الماكينات الحزبية وعدم التعرض لها، وصولاً الى مرحلة فرز الأصوات ومراقبة الصناديق والتأكد من عدم حصول عمليات غش. بين القوى المعارضة والموالاة ستشتدّ حكماً التوترات السياسية يوم الانتخابات، وقد لا تبقى سياسية فقط. المفارقة بين الطرفين أن المستقلين ومرشحي المجتمع المدني سيكونون خارج هذا النوع من شدّ العصب والتنافس الميداني، كونهم ليسوا أبناء هذا الموروث من الحضور السياسي، وخارج المنظومات الحزبية بوجوهها القديمة والجديدة. وقدرة الجيش وقوى الأمن على مواجهة هذا التجييش الميداني ستكون على المحكّ. لكنها لن تكون كافية إذا كان هناك قرار سياسي بعدم إبقاء الطابع السلمي للانتخابات. لأن خطورة حملات الاستفزاز والعصبيات المتبادلة أنها توقظ الفتنة عن دراية أو غير دراية. حادثتا قبرشمون وعين الرمانة مثال على ذلك. والأيام الفاصلة عن موعد الانتخابات يفترض أن تكون مناسبة لسحب كل ذرائع التوتر ومعها الاستعدادات الميدانية.

نصرالله: نريد الشراكة لا الإقصاء ولا بديل عن الدولة

أكد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله «أننا حتى في موضوع المقاومة لا نطرح أنفسنا بديلاً من الدولة. نحن أمام بلد وضعه دقيق وحساس، ومقاربة مسائله لا يمكن أن تحصل بأنفاس حماسية وثورية كما يحصل في بلدان أخرى». وشدّد على أن «وجود الدولة مهم وأساسي لأن البديل منها هو الفوضى»، مؤكداً أن «الحرب الأهلية خطّ أحمر، وعلى اللبنانيين النظر إلى هذا الموضوع على أنه خيانة».

وفي المهرجان الانتخابي الذي أقامه حزب الله في الضاحية الجنوبية لبيروت، أمس، قال نصر الله إن ما يجب أن نطمح إليه جميعاً هو دولة عادلة قادرة على حماية سيادتها وثرواتها من أيّ عدوان أو تسلّط أو هيمنة أو انتقاص، ولا تلقي بأعباء التحرير أو أعباء الحماية على شعبها». وقال: «ما ندعو إليه هو الشراكة وعدم الإلغاء والإقصاء، والجميع يجب أن يتمثل في المجلس النيابي بأحجامه الطبيعية»، موضحاً أن «الإقصاء تحت عنوان أقلية وأكثرية في نظام طائفي يدفع بالبلد نحو مغامرات، ولبنان لا يتحمل سلوكاً سياسياً من هذا النوع، ولا يتحمّل طائفة ولا حركة ولا حزباً ولا تياراً قائداً مهما بلغ من القوة وفائض القوة». وأعلن أن حزب الله «مصمّم على الحضور بفعالية وجدية ومسؤولية في الدولة. لا نطرح أنفسنا دولة إلى جانب الدولة، ولا أحد يستطيع أن يكون بديلاً منها في كل المجالات». ولفت إلى أن «لبنان غنيّ وقويّ، فلماذا نريد التحول إلى متسوّلين ونجلس على أعتاب الصندوق الدولي الذي يفرض علينا شروطاً مذلّة؟». ورأى أن عدم الانفتاح على الشرق «مراعاة لأميركا لن يجعلنا نتقدم إلى أيّ مكان». ودعا إلى «الحفاظ على حقّ المودعين لأن هناك في البلد من يريد شطب جزء من هذا الحق. وما يحفظ حقوق المودعين هو توقيع النواب الجدد على مشروع القانون الذي تقدمت به كتلة الوفاء للمقاومة». وحمّل «المسؤولية الأولى عن خسارة أموال المودعين للمصارف التي حصلت على أرباح هائلة من خلال السياسات المالية التي كانت قائمة». ولفت نصر الله الى أن «التحالف الانتخابي والسياسي لا يعني انعدام الاختلافات والفوارق بين الأحزاب والتيارات المتحالفة. هناك من يدعو إلى خيار الشراكة والتعاون، وهناك من يدعو إلى الإلغاء والإقصاء، وأنتم يجب أن تختاروا بين الاثنين». وتوجّه الى اللبنانيين قائلاً: «أنتم اليوم بين خيار فريق يصرّ على السلم الأهلي، وفريق يعرض خدماته للعالم ويطلق النار ويقتل في وضح النهار. بين من يوظف علاقاته الخارجية ليكون لبنان قوياً وبين فريق يأتي بالمال من الخارج لزيادة أرصدته. بين فريق يتحمّل المسؤولية وآخر يستقيل ويتهرّب، رغم أنه شريك في كل ما فعلته المنظومة. بين خيار من يريد لبنان سيداً في المنطقة ومن يريده متسكّعاً على أبواب سفارة هنا أو خيمة هناك».

وكشف أنه «بعد خطاب يوم القدس العالمي، أبلغت من قنوات دبلوماسية رسالة تقول إن الإسرائيليين يؤكدون عدم رغبتهم في القيام بأيّ عمل ضد لبنان»، مؤكداً أن «استنفارنا وجهوزيّتنا سيبقيان قائمين إلى حين انتهاء المناورات الإسرائيلية وكذلك الأمر بالنسبة إلى المقاومة الفلسطينية».

(هيثم الموسوي)

بري دعا للاقتراع بكثافة للتأكيد على التمسّك بالمقاومة نهجاً وثقافة وسلاحاً

إلى ذلك، أكد الرئيس نبيه بري في خطاب انتخابي أن الظروف التي يمر بها اللبنانيون تستدعي خطاباً سياسياً هادئاً يقرّب وجهات النظر ويجترح الحلول وليس العكس، واصفاً الاستحقاق الانتخابي الحالي بأنه «الأهم والأخطر في تاريخ لبنان». ولفت الى أن «اللوائح المنافسة لنا من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، واللوائح العابرة للسفارات ركّزت حملتها على الثنائي وسلاح المقاومة». وأشار إلى أن «المرحلة الماضية منذ 17 تشرين الأول، مروراً بانفجار المرفأ، شهدت تحريضاً طائفياً بغيضاً وافتراءً على حركة أمل وتاريخها». وقال: «باسم الثنائي، فليكن الحكم والحاكم في ملفات الفساد للقضاء ولا غطاء على أحد، ولم يقارب أحد هذا الملف كما قاربته حركة أمل عبر إقرار القوانين التي تحارب الفساد». وشدد على «أننا مع إسقاط منظومة الفساد، لكن حذار من الذين يستثمرون على وجع الناس ودمائهم بشعارات حقّ يراد بها باطل لأننا نعلم أن آخر همّهم استهداف هذه المنظومة، وهم يسعون إلى استهداف منظومة قيمنا». ودعا إلى الاقتراع بكثافة «للتأكيد على التمسّك بالمقاومة نهجاً وثقافة وسلاحاً إلى جانب الجيش والشعب».

(الأخبار)

البخاري يطلب من ضاهر سحب حليفه

علمت «الأخبار» أن السفير السعودي وليد البخاري طلب من النائب ميشال ضاهر، لدى زيارته أمس في بلدة الفرزل، أن يسحب المرشح السني على لائحته عمر حليبلب المقرّب من تيار «المستقبل»، لعدم تشتيت الأصوات السنّية لمصلحة المرشّح بلال الحشيمي المدعوم من الرئيس فؤاد السنيورة على لائحة القوات اللبنانية. وعُلم أن ضاهر وعد السفير ببحث الأمر «بهاليومين».

قضية اليوم | مقاتلو الحرب الناعمة

المصرفيون الجدد قادة «الثورة» ضد «المنظومة»

«كلّنا إرادة»: البحث عن رياض سلامة جديد

جوليا قاسم

تصف «كلّنا إرادة» نفسها بأنها منظمة ملتزمة بالإصلاح السياسي، تسعى إلى إقصاء الأحزاب السياسية اللبنانية التقليدية، وتصوّر لبنان «مدنياً لامركزياً وحديثاً» يعتمد على «اقتصاد ليبرالي يقوده القطاع الخاص ويتمتع بتوجه عالمي قوي». «الإصلاح» مطلب مستمر، مع ضبابية ما ينطوي عليه هذا المطلب. ومع ذلك، تنحاز «كلّنا إرادة»، في إطار سياساتها ومهامها، إلى مطالب ومعايير الإصلاح التي يقودها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وممثلو المجتمع المدني في «المجتمع الدولي»، حيث تطالب المؤسسات المالية الدولية بحكم يقوم على أساس «الحوكمة الرشيدة».

وقد سبقت مؤسسة «المديرين التنفيذيين المالّيين الدوليّين اللبنانيين» (LIFE) «كلّنا إرادة»، في

> يضم مجلس إدارة (LIFE) ريما رينيه معوض ووهبي تماري زوج بولا يعقوبيان

لعب دور أساسي في تعزيز نفوذ جيل جديد من المصرفيين اللبنانيين في الخارج كبديل عن القادة السياسيين في الداخل.

(LIFE) منظمةً لها أعضاء وامتداد عالمي من المصرفيين اللبنانيين تهدف إلى «توجيه تأثيرهم» في المجالات المتعلقة بالتمويل، فضلاً عن ممثليها في العواصم المالية الرئيسة في أنحاء العالم، بما في ذلك أستراليا وكندا وفرنسا وهونغ كونغ وسنغافورة وسويسرا والإمارات وبريطانيا وأميركا. تأسّست عام 2009، ولعب المحامي كميل أبو سليمان، المقيم في الولايات المتحدة والذي اختارته القوات اللبنانية مطلع عام 2019 لتمثيلها في الحكومة وزيراً للعمل، دوراً رئيسياً في تأسيسها. عضو آخر في LIFE هو جو عيسى الخوري، والد مروان عيسى الخوري، مروان هو ابن شقيقة رياض ورجا سلامة ومحاميهما. عمل جو سابقاً في الفرع الفرنسي لشركة «ميريل لينش» وعُيّن مروان محامياً من قبل الأخوين سلامة في كانون الثاني 2012، وعضواً في مجلس إدارة الشركة القابضة العقارية (SA 2 SI) ومقرها جنيف، والتي كشف تحقيق سويسري أن سلامة استخدمها لغسل 300 مليون دولار لشراء عقارات في جنيف. ويضم مجلس إدارة (LIFE) أيضاً ريما معوض، ابنة الرئيس السابق رينيه معوض، ووهبي تماري، رئيس مجلس إدارة البنك العربي ونجل عبد الله تماري، الذي اشترى 14 في المئة من أسهم (Intra) عام 2013، وهي شركة استثمارية تخضع لإشراف مصرف لبنان ورياض سلامة. يخوض كلّ من ميشال معوض (شقيق ريما) وزوجة وهبي، بولا يعقوبيان، الانتخابات المقبلة.

وليست LIFE السلف المباشر لـ«كلّنا إرادة»، فالأخيرة التي تأسّست عام 2017، تضم عدداً من أعضاء (LIFE) في مجلس إدارتها. وليد شمّاس، الرئيس التنفيذي للموجودات الرأسمالية، عضو في «المجلس العالمي» لـ«كلّنا إرادة». خليل برّاج، المستثمر في مجموعة (Invus) في نيويورك، عُيّن رئيساً لمجموعة «نحو الوطن» وهو أيضاً عضو في «كلّنا إرادة». حبيب كيروز، عضو مجلس إدارة سابق في (LIFE)، ومصرفي استثماري في (Rho Capital)، هو أحد أعضاء المجلس التنفيذي في «كلّنا إرادة». وفراس أبي ناصيف، الشريك الإداري في (Telios Capital)، وهو صندوق تحوط مقره سويسرا تزيد أصوله على مليار دولار والمدير السابق لـ (Vision Capital) ومقره نيويورك، مع أكثر من مليار دولار من الأصول، عضو في مجلس إدارة كلّ من (LIFE) و«كلّنا إرادة».

أجرى صندوق النقد الدولي مطلع عام 2020 نقاشات في «معهد كارنيغي» في بيروت مع عامر بساط، مدير صندوق التحوط (Blackrock)، وشارك فيها أيضاً كميل أبو سليمان. ومن الأهداف التي حدّدها بساط للمؤسسة تسهيل استمرارية تحويلات الاستثمارات الخاصة إلى لبنان، باعتماد الإصلاحات الهيكلية (الخصخصة الشرسة)، والإلغاء التدريجي لدعم الدولة، و«الانضباط المالي». وقد طالبت (LIFE) بإنهاء دعم شركة كهرباء لبنان منذ عام 2017.

يضم مجلس إدارة «كلّنا إرادة» مستثمرين من عدد من صناديق التحوط أو المصارف، أبرزها:

- Blackrock: أكبر شركة لإدارة الأصول وواحدة من أكثر الشركات المالية في العالم تأثيراً، تجمع ثروتها من محاربة الأنظمة الحكومية في جميع أنحاء العالم، وإقامة علاقات المصلحة، وإيقاع الدول في شرك الديون عبر ابتلاع أموال المشاريع الاستثمارية في محافظها الاستثمارية. أربعة من كبار موظفي (BlackRock) الحاليين أو السابقين يتوزعون على فريق «كلّنا إرادة» التنفيذي ومجلسها العالمي ومجلس إدارتها. عامر بساط، مستشار صندوق النقد الدولي السابق والمفاوض الاقتصادي، يلعب دوراً استشارياً هاماً في مجلس إدارة المنظمة ويشغل حالياً منصب رئيس الأسواق السيادية والناشئة في (Blackrock). جورج بيطار كان رئيساً مشاركاً سابقاً لقسم الأسهم الخاصة العالمية في (BlackRock) قبل أن يشارك في تأسيس شركة (Global Private Equity) ويترأسها. مي نصر الله، الرئيسة السابقة للخدمات المصرفية الاستثمارية في «ميريل لينش»، عينت مستشاراً أول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في شركة Blackrock في تشرين الأول 2020. وسام كيروز، يعمل في «مورغن ستانلي» منذ عام 2009، بدأ مسيرته المهنية في إدارة الأصول ذات الدخل الثابت في (BlackRock) لأربع سنوات.

- Booz & Co / Booz Allen Hamilton: شغل ثلاثة أعضاء من «كلّنا إرادة» مناصب رفيعة المستوى أو إدارية في (Booz Allen Hamilton) أو الشركات التابعة لها؛ من بين هؤلاء، ديانا منعم، المديرة التنفيذية، التي قدمت المشورة للشركة بشأن السياسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعبدو جورج قديحة من «المجلس العالمي»، وبول نجار من مجلس الإدارة، الذي عمل في (Strategy&)، الاسم الأحدث لشركة (Booz)، لمدة 7 سنوات.

- Merrill Lynch: ينحدر بعض أعضاء «كلّنا إرادة» أيضاً من «ميريل لينش»، البنك الذي جاء منه رياض سلامة في فرنسا قبل أن يصبح حاكماً للبنك المركزي عام 1993. بول روفاييل، المدير التنفيذي في «ميريل لينش» من 1994 إلى 2004 لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. جورج بيطار، العضو في مجلس إدارة «كلّنا إرادة»، أسّس وترأس شركة «ميريل لينش» العالمية من 1994 إلى 2009 قبل الانضمام إلى (Blackrock). وسام كيروز، العضو في «المجلس العالمي»، هو المدير الإداري السابق في مجموعة التمويل العالمية للرافعة المالية التابعة لـ «ميريل لينش». وغابي عبد النور من مجلس «كلّنا إرادة» العالمي الذي عمل في الفرع الأسيوي لـ «ميريل لينش» في هونغ كونغ وسنغافورة، وكان موضوع تحقيق دولي في ممارسات التوظيف الفاسدة في هذا الفرع في عام 2012.

يمثل الأعضاء الآخرون في «كلّنا إرادة» شركات الاستثمار الرأسمالي مثل (Rho Capital) و(Gulf Investment Corporation) و(Morgan Stanley) و(JP Morgan) و(Bain Capital) و(Bank Audi) و(Credit Suisse) وغيرها الكثير، مع أكثر من نصف أعضاء مجلسها العالمي، والقيادة التنفيذية، ومجلس الإدارة من مصرفيين استثماريين رائدين في هذه الشركات. في لبنان، اشترت صناديق التحوط ما يقدّر بنحو 2,1 مليار دولار من السندات المالية في لبنان (أو الودائع). ويشمل المتاجرون بالانهيار صناديق التحوط الدولية العملاقة مثل Amundi و Ashmore و BlackRock و BlueBay و Fidelity و T-Rowe Price بالإضافة إلى صناديق التحوط الأصغر، والتي تمتلك حوالي 40 في المئة من سندات لبنان، بينما تحتفظ بالحصة الباقية البنوك التجارية اللبنانية.

تعكس مقترحات سياسة «كلّنا إرادة»، بالتوازي مع خلفية قاعدة عضويتها التنفيذية المصرفية الرفيعة المستوى، السياسات والخطط المفروضة من الخارج من أجل «الإصلاح» الذي وافق عليه صندوق النقد الدولي، والذي يرتكز على استعادة جاذبية لبنان للمستثمرين الدوليين في اقتصاد ريعي غير منتج. وتقترح المنظمة، في رسالتها المفتوحة إلى صندوق النقد الدولي، مطالب تهدف إلى حماية القطاع المصرفي، ودعم الحوافز للبنوك وإسناد «عملية إعادة الهيكلة» إلى «سلطة مستقلة» لم تسمها. كما أنّ التوصية بأن تقوم 3 إلى 5 شركات للقانون الدولي والاستشارات المالية بتسهيل عملية إعادة هيكلة الديون، يقع في السياق المصرفي الاستثماري نفسه لخلفية معظم قياداتها وأعضائها. دعمت «كلّنا إرادة» خطة (Lazard)، وطلبت في الحال عروض RFP من شركات القانون المالي والاستثمار التي تم التعاقد معها لتنفيذ عملية الإصلاح. انتقل كميل أبو سليمان، من (Dechert LLP)، أحد مكاتب المحاماة الذي يتخذ من لندن مقراً له ويتنافس على المقترحات، لترؤس مشاورات الحكومة اللبنانية وحكومة دياب الجديدة في ذلك الوقت. بالإضافة إلى فرانسوا خياط، المدير الإداري لشركة (Lazard Paris) وعضو مجلس إدارة (LIFE).

مع امتناع كبرى شركات إدارة الأصول في العالم عن التفاوض على صفقةٍ لإعادة هيكلة الديون مع لبنان، تعمل «كلّنا إرادة»، التي تمثل البعد المالي الدولي، كوسيط رئيسي لهذه الصفقات - بهدف إزاحة «النخب» المحلية في الحكومة بسرعة كافية لنقل السلطة إلى النخب المالية الأجنبية في أرفع المؤسسات المالية الدولية.

(الأرشيف ـ مروان طحطح)

5 سنوات من الإرادة

تقدّم «كلّنا إرادة» نفسها على أنها مجموعة ضغط (لوبي) غير منحازة وغير حزبية. وتلزم المنظمة أعضاءها بعدم الترشح للانتخابات أو المشاركة في أيّ استدراج عام للعروض بما يتضارب مع مصالح المنظمة ومهمتها، وفقاً لنظامها الداخلي. مع ذلك، تلعب «كلّنا إرادة» بمجلس إدارتها الذي يهيمن عليه مديرو صناديق التحوط والمصرفيون الاستثماريون، دوراً فاعلاً في محاولة التأثير في مجريات الانتخابات اللبنانية والدفع إلى نتائج لصلحة تيار جديد مؤيد للغرب.

تسعى «كلّنا إرادة» إلى تمكين لبنان من تمرير «الإصلاحات» الاقتصادية من خلال التشجيع والضغط لإعادة هيكلة الديون، وإعادة هيكلة النظام المصرفي، وسياسات مالية ونقدية تهدف إلى توحيد أسعار الصرف، وهي سياسات تتماشى مع مطالب صندوق النقد الدولي.

ورغم النأي بنفسها عن اعتبارها جماعة سياسية، إلا أنّ عمل «كلّنا إرادة» يهدف إلى دعم مرشحي المعارضة في الانتخابات النيابية المقبلة التي تحدثت عنها ديانا منعم، المديرة التنفيذية للمجموعة منذ نيسان 2021 ، لـ«الأخبار» على أنّه يمكن اعتبارها «محطة» في مسار تغيير البيئة السياسية في لبنان.

تعمل «كلّنا إرادة» مع كل الائتلافات والأحزاب في المجتمع المدني الذي يقود المعارضة. وفي الانتخابات النيابية الأخيرة، تحالفت مع «الكتلة الوطنية»، بالإضافة إلى دعمها للعديد من اللوائح الكتائبية. عام 2017، رسخت «كلّنا إرادة» نفسها كمنصة معنية بالسياسة والانتخابات، وذلك بعد الإعلان عن إطلاقها عام 2016، وهو العام الذي كان فيه بعض نواب 14 آذار السابقين يخرجون من الباب الدوار للسياسات الحزبية لدخول معترك المجتمع المدني والشركات الاستشارية والتسويقية لإعادة تقديم النيار المناهض لـ 8 آذار والمؤيد للغرب على أنه حراك شعبي في أعقاب حركة «طلعت ريحتكم». من أبرز الأعضاء المؤسسين، الراحل رمزي نجّار، مؤسس فرع المشرق العربي في شركة (Saatchi & Saatchi) للإعلانات ومقرها لندن، ومالك شركة (S2C) للإعلان والإعلام، حيث قام بصياغة الخطاب الإعلامي والدعائي لمقترحات وعروض «الثورة»، واستنساخ الدور الذي لعبه هو وشركاته الإعلانية، جنباً إلى جنب مع (Quantum Communications)، في تسويق «ثورة الأرز» عام 2005. روّجت «كلّنا إرادة» للخطاب الذي يدعو إلى إجراء انتخابات نيابية مبكرة وتشكيل حكومة إنقاذ تكنوقراطية «مستقلة عن النظام السياسي والاقتصادي الحاكم منذ انتهاء حرب (1975-1990)، لتولي مسؤولية الفترة الانتقالية»، كما ورد في بيان صادرٍ عنها في تشرين الثاني 2019.

«كلّنا إرادة» هي المنظمة الوحيدة من المجتمع المدني التي تمت دعوتها إلى محادثات مؤتمر «سيدر» لعام 2018، ربما بسبب خلفية العديد من أعضائها المصرفيين الدوليين والمستشارين القادمين من مؤسسات مالية دولية كبرى. كما تم اختيارها مرة أخرى للتوسط لفكرة حكومة انتقالية مع المبعوث الفرنسي كريستوف فارنو في 11 كانون الأول 2019. وفي اليوم نفسه، استضافت باريس اجتماع مجموعة الدعم الدولي للبنان (ISGL)، الذي حضره بعض أعضاء «كلّنا إرادة» التي طالبت بتشكيل حكومة لبنانية جديدة من أجل تحرير 11 مليار دولار من أموال «سيدر» كمساعدات، بعد انفجار مرفأ، عُيّنت «كلّنا إرادة»، إلى جانب جمعية الشفافية اللبنانية (LTA) ومؤسسة «مهارات»، في هيئة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي وخطة البنك الدولي الإصلاحية (3RF)، وهي وسيلة أخرى للإصلاحات السريعة من أجل الحصول على المساعدات.

بالإضافة إلى الدولة المدنية، تنادي «كلّنا إرادة» بلبنان «ذي سيادة»، مما يعني أن «الدولة يجب أن تكون لها السلطة الوحيدة على الدفاع». تتمسك «كلّنا إرادة» بهذا الموقف مؤكدة على «الحياد»، مشيرة إلى أن «السيادة لا يمكن أن تكون جزئية ولا يمكن التسامح مع أي وجود عسكري خارج القوات المسلحة الشرعية». كما لوحظ أن بعض مسؤولي «كلّنا إرادة» روجوا في الاجتماعات والجلسات الداخلية لفكرة تسمية نواف سلام رئيساً لحكومة انتقالية مستقلة. تم اقتراح سلام كرئيس محتمل وسط مداولات لاختيار رئيس وزراء جديد أواخر عام 2019 بعد استقالة الحريري وبعد انفجار مرفأ بيروت في آب 2020.

صندوق النقد أقل إيذاءً من الحكومة

نبيه الدامورية

«كلّنا إرادة» ليست حزباً سياسياً، والطريقة التي يتم تناولها بها في وسائل الإعلام مضلّلة»، بحسب ما تؤكّده المديرة العامة للمجموعة المتحدثة باسمها ديانا منعم لـ«الأخبار»، مشيرة إلى أنّ «كلنا إرادة» هي «مجموعة ضغط».

وعن علاقتها بـ«تجمّع المصرفيّين الدوليّين اللبنانيّين» (LIFE)، بحكم وجود عدد كبير من الأشخاص البارزين ممن يحملون عضوية في المجموعتين، أجابت بأنّ «هذه هي الحال»، لكنها نفت أن يكون هذا دليلاً على تنسيق أعمق. ولفتت إلى أنّ «كلنا إرادة» تعمل بالشراكة مع عدد كبير من المجموعات التي نشط الكثير منها بعد 17 تشرين الأول.

وعن الخلفية المصرفية لعدد من أعضاء المجموعة، شدّدت منعم على أنّ خطط صندوق النقد الدولي كانت أكثر ضرورة وإفادة للبلد من سياسات الحكومة اللبنانية التي «كانت المصدر الحقيقي للفوضى الاقتصادية واستنزاف الموارد العامة». وأوضحت أنّ الرسالة التي وجّهتها «كلنا إرادة» إلى صندوق النقد في كانون الثاني عام 2021 كانت «لحثّ صندوق النقد الدولي على الضغط على الحكومة اللبنانية لقبول خطة شاملة»، واعتبرت أنّ «خطط صندوق النقد أقل إيذاءً وضرراً على الحالة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد».

من بين خطط «كلّنا إرادة» التي عدّدتها منعم «إعادة هيكلة النظام المصرفي وإعادة هيكلة الدين بأكبر قدر ممكن من الصرامة». أما في ما يتعلق بالخصخصة، فاعتبرت أنّ المؤسسات اللبنانية بحاجة إلى «التحوّل إلى شركات» أي أنّه يجب إدارتها «كنموذج أعمال مربح». وأكدت أن «كلنا إرادة» طالبت بمحاسبة البنوك اللبنانية بسبب دورها في الأزمة الاقتصادية التي بلغت ذروتها عام 2019، مشدّدة على «أننا كنا واضحين جداً أن البنوك اللبنانية لعبت دوراً في الانهيار». وبسبب هذا الموقف «تعرضت المجموعة للهجوم من وسائل الإعلام التابعة لهذه البنوك».

وبصفتها ممثلاً رئيسياً في «إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار» (3RF) التابع للاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، إلى جانب الجمعية اللبنانية للشفافية ومؤسسة مهارات، أشارت منعم إلى أن «كلنا إرادة» عملت بمثابة «مراقب» تصدر بيانات حول الانتهاكات في سلوك السلطة اللبنانية في التعامل مع انفجار 4 آب وما نتج عنه من أزمات مختلفة. كما كانت شريكاً مؤسساً للمبادرة اللبنانية للنفط والغاز (LOGI)، بعد أن قدّمت لها التمويل في السابق، لكنها أشارت إلى أنّ المجموعتين اليوم تعملان وفق شراكة «مستقلة». كما أشارت إلى أنّ المجموعة عملت كثيراً مع «المفكرة القانونية» وعدد كبير من مجموعات المعارضة بعد انتخابات 2018.

وشدّدت منعم على موضوع «السيادة» كنقطة أساسية في الحديث عن المبادئ والركائز السياسية للمنظمة (إلى جانب مدنيّة الدولة والنموذج الاقتصادي الاجتماعي العادل)، والتي تنص على ضرورة «الانتقال إلى دولة مدنية تحدّد من خلالها الدولة اللبنانية بشكل حصري السياسات الدّفاعية للبلاد».

ديانا منعم

مقالة

غوايدو زغرتا الزاوية

جمال غصن

في الثالث والعشرين من كانون الثاني 2019، تعرّف العالم على شاب فنزويلي مغمور اسمه خوان غوايدو، بعدما اعتبرته واشنطن وعواصم الغرب التابعة لها رئيساً لفنزويلا. كان من المفترض أن يصبح غوايدو زيلينسكي قبل زيلينسكي، أي بطلاً عالمياً للرجل الأبيض على أنقاض بلاده، ويعيد بذلك فنزويلا الثائرة ومواردها النفطية والمعدنية إلى كنف السوق الإمبريالي. مرّت أيام وأسابيع، ثم أشهر وسنون، تظاهر فيها غوايدو بأنه رئيس لبلده، أُخذت له خلالها صوراً تذكارية مع أسياد البيت الأبيض وعبيده في «الشرعية الدولية». لكن، رغم ذلك، كان كلما عاد إلى فنزويلا استقبله خاتم الجوازات في مطار كراكاس تحت صورة الرئيس التي لم تكن مرّة صورته، ولا تشبهه. لم تنته ولاية خوان غوايدو الوهمية بعد، لكن تاريخ صلاحيته بالنسبة لأسياده ولّى بعدما فشل في تحقيق أي إنجاز رئاسي طوال فترة تبوّئه سدّة الرئاسة، إلّا إذا اعتُبر «تعفيش» السفارات الفنزويلية من قبل الغوايدويين في العواصم التي مشت مع محاولة الانقلاب على مشيئة الثورة البوليفارية إنجازاً.

كان خوان غوايدو دائماً مهدّداً من قبل «النظام الديكتاتوري القاتل». لكم، رغم انتحاله صفة رئيس الجمهورية، لم تأخذه السلطات الفنزويلية على محمل الجدّ. ولم يكن فشله من قلّة الدعم أو الجهد، فالدعم كان مطلقاً من ترامب وأصدقائه بمن فيهم رئيسا أكبر دولتين مجاورتين لفنزويلا ومشاركتين في الحصار عليها، دوكي في كولومبيا وبولسونارو في البرازيل. وحتى ريتشارد برانسون نسي رحلته الحلم إلى الفضاء للحظات ليعيش الحلم الأميركي في إعادة استعمار فنزويلا، فنظّم حفلاً راقصاً في مدينة كوكوتا الكولومبية على الحدود الفنزويلية أحيته باقة من نجوم «روتانا» اللاتينية، وكان من المفترض بعده أن يطوف خوان غوايدو فوق الحشد نحو قصر ميرافلوريس الرئاسي. لكن يبدو أن المنظمين ثملوا في حفل انتصارهم المبكر ونسوا ما أتوا من أجله. في صباح أحد الأيام الشديدة الحماسة في مسيرة غوايدو، 30 نيسان 2019، استفاق «الرئيس» قبل شروق الشمس ووقف أمام قاعدة عسكرية وأمر قيادة الجيش بالإطاحة بنيكولاس مادورو، رئيس البلاد الشرعي المنتخب من الشعب، وجلس ينتظر الانشقاقات بين الجنرالات الذين وعدوه بأنهم سيسيرون معه. تبيّن لاحقاً أن الخطة الانقلابية كانت مكشوفة وأن من وعد غوايدو بالانشقاق كان يستهزئ به، كما كان يفعل معظم الفنزويليين. في المحصلة بات خوان غوايدو اليوم مضرب المثل في الوهم الأميركي.

غوايدو اليوم مسخرة. لكن إذا عدنا إلى الزمن البعيد، زمن ما قبل كورونا، كانت واشنطن ترامب ويوميو معجبة بتجربة غوايدو وتريد استنساخها حيث يجب. هكذا وصل مهرجٌ إلى الحكم في كييف بعد انتخابات أشبه ببرنامج الألعاب التلفزيوني الياباني الشهير «الحصن» (Takeshi's Castle)، حيث بدأت بما يقارب المئة متنافس وانتهت بفوز الأكثر قدرة على التأقلم مع تلقي الصفعات والدفعات. كان للبنان أن يمرّ بتجربة مماثلة، لكن الحمد لله الذي أنعم على هذا الوطن بإقصاء معظم مواطنيه عن إمكانية الترشّح لرئاسته. وفي هذا السياق، طافت زبدة غوايدو لبنان ميشال معوّض فوق كل من يقلّ عنه دسماً. Sorry، سامي!

نشرت «الأخبار» أخيراً مقالات ضمن سلسلة «مقاتلو الحرب الناعمة» تشرح كيف أصبح ميشال معوّض «زبدة شيا»، استناداً إلى وثائق صادرة عن السفارة الأميركية في بيروت أيام «العزيز جيف» وأخرى عن «مؤسسة رينيه معوّض». ما لم تقله المقالات هو أن ما تبيعه «معوّض» لـ«USAID» (وخمسين مؤسسة دولية أخرى كما قال ميشال معوّض لمارسيل غانم ليل الاثنين) هي أوهام. عندما نفضح أدوات الاستعمار في بلادنا، فهم ليسوا بالضرورة أدوات ناجحة، وقد يكونون مسخرة، تماماً مثل خوان غوايدو. لن ندخل في موضوع الدعاوى التي رفعها ميشو والست الوالدة على «الأخبار» أو اتهامنا بالإرهاب على شاشة تلفزيون منظومة المصارف لأننا نشرنا حقائق موثّقة، لكن ننصح مكتب المحاماة الذي عمل على الدعاوى الاستثمار في مدقّق لغوي، إذ تبدو وكأن من خطّها هو العلامة نديم الجميل. مشكلة معوّض ليست مع ما نشر، وهو يعرف ذلك، لكنه يحتاج إلى تهديد وهمي (a la Guaido) لكسب بعض التعاطف والأصوات في الأيام الأخيرة من الحملة الانتخابية.

معضلة ميشال معوّض وأمثاله اليوم بدأت يوم رأى شباب 2019 في الثورة عنءً كبيراً فارتضوا التغيير بديلاً وبدأوا البحث عمن يشبههم ليمثلهم، لينتهي الأمر عشية الانتخابات النيابية عام 2022 بأن أكثر ما يشبههم هو ما ساد منتصف آذار 2005. وبما أن الشعارات التي رُوِّج لها هي نفسها شعارات الماضي الـ14 آذاري، باتت أصوات «التغييريين» تقضم من أصوات غير المتغيّرين الذين يشبهونهم، بدل من أن تنقضّ على أصوات «السلطة» التي باتت محصورة، وفق الخطاب «التغييري»، بسلاح المقاومة وحلفائها. وبما أن كل المرشحين التغييريين سينزعون السلاح، وتبيّن أن شتم والدة جبران باسيل لا يصلح لشدّ العصب الانتخابي، لم يبقَ لميشو إلا التعويل على الـ«أم تي في» والتهويل ببعبع وهمي. فهو يقول إنه يواجه محاور إقليمية، لكنه في الواقع يتحسّس كرسيه النيابي الذي قد تسحبه خلسةً من تحت قفاه قوى «التغيير» التي تشبهه، وتسحب معه سخاء الـ«USAID» وأخواتها.

قضية

تعليق إضراب الجامعة اللبنانيّة: الخيبات المـتكرّرة

فاتن الحاج

إذا حُسم تعليق الإقفال القسري في الجامعة اللبنانية، الجمعة المقبل، فلن تكون المرة الأولى التي يعود فيها الأساتذة إلى جامعتهم، خالي الوفاض، من دون تحقيق أي مكاسب حقيقية اضربوا لأجلها أسابيع طويلة. الخيبة الأولى كانت بعد إضراب الخمسين يوماً (أيار، حزيران) 2019، الذي انتهى باتفاق . تسوية من سبعة بنود بين الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرّغين في الجامعة ووزارة التربية. الاتفاق أفرغ، عملياً من مضمونه وأجهض قبل البدء بتنفيذه، رغم أن الإضراب كان قد شهد تضامناً واسعاً من الطلاب، واستطاع فيه مجلس المندوبين قلب الطاولة ونقض قرار الهيئة التنفيذية بفكّ الإضراب وكسر كلمة الأحزاب. المرة الثانية كانت في تشرين الأول . تشرين الثاني 2021، عندما أضربت الرابطة مدة شهرين أيضاً وللمطالب نفسها ولم يتحقق منها شيءٌ، واليوم تتجه الرابطة لإعلان وقف الإقفال القسري المستمر منذ 14 آذار الماضي، إذ رغم الأجواء التفاؤلية التي بثّها وزير التربية، عباس الحلبي، بعيد خروجه من لقاء رئيس الجمهورية أول من أمس، لا يبدو أن ملفات الجامعة ستكون مُدرجة على جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء المقرّرة غداً، ولا حتى من خارجه.

أقصى ما يحصل هو البحث في كلّ مرة عن "تخريجة" للإضراب المفتوح فيما تبقى الجامعة خارج حسابات السلطة السياسية. هذه المرة، حمل وزير التربية لواء التفاؤل وصار يبشّر دوماً بقدوم الفرج فيقلب الجو ويكسر الجمود ويعلق الأساتذة على كلامه آمالاً سرعان ما تتبدّد بخيبة جديدة. الوزير قال إن الملفات الأربعة ستكون مطروحة على جدول الأعمال: ملف تشكيل مجلس الجامعة عن طريق تعيين عمداء أصيلين، دخول الأساتذة المتعاقدين بالتفرغ في الملاك، دخول الأساتذة المتعاقدين بالساعة في الملاك وإصدار عقود المدرّبين، مشيراً إلى «أننا سنشهد إقرار مرسومين»، وقد تردد أنهما سيكونان التفرّغ والمدربين.

إلا أن التواصل مع الوزير كشف أن إقرار الملفين يمكن أن يكون في جلسة 19 الجاري وليس في جلسة الغد، ما أثار الشكوك حول صحة الخبر، إذ إن المنطق يقول إن المطالب تُقرّ قبل الانتخابات النيابية وليس بعدها، وليس هناك من مبرّر لتأجيل القرار. وثمة من ذهب للقول إن وزير التربية يريد أن تُقرّ ملفات الجامعة في عهده، وخصوصاً أن الحكومة تتحول بعد 21 الجاري إلى حكومة تصريف أعمال لا تستطيع أن تتخذ أي قرار.

وتفيد معلومات «الأخبار» بأن رئيس الجمهورية جدّد التأكيد على إعطاء الأولوية لملف تعيين العمداء، علماً أن رابطة الأساتذة طلبت موعداً للقاء الرئيس من دون أن تحصل عليه حتى الآن.

في ظلّ الاهتراء الذي يعيشه النظام السياسي ووجود سلطة لا تعمل إلا بمنطق المحاصصة، ثمة أسئلة تُطرح عما إذا كانت الأشكال التقليدية في العمل النقابي لا تزال فعّالة للمواجهة، أم يجب التفكير بأشكال أخرى؟ ولماذا تحوّل الأساتذة من ديناميو العمل النقابي للدفاع عن مصالحهم وقضايا الجامعة إلى يائسين لا يثقون لا بالسلطة السياسية ولا بأداتهم النقابية؟ هل السبب هو اقتصار الحراكات في السنوات الـ15 الأخيرة على المطالب المادية وعدم التركيز على تحسين مستوى الجامعة وتطويرها؟ ومن قال إن تحسين مستوى الأستاذ المعيشي سينعكس حتماً على مستقبل واعد للجامعة؟ في المرة الأخيرة، لم يشكل الأساتذة قوّة ضاغطة للمواجهة، إذ اقتصرت المشاركة في الاعتصامات على العشرات، وكان هناك خرق شبه كامل للإقفال القسري الذي كان في الحقيقة تدبيراً واقعياً في ظل عدم قدرة الأساتذة والطلاب والموظفين والمدرّبين على الوصول إلى كلياتهم و"تشغيل" الجامعة بالحد الأدنى، بسبب تهاوي سعر صرف الليرة وعجز تام عن تنظيم مناقصات وشراء مستلزمات وصيانة معدّات وتسديد عقود مصالحة للمتعاقدين والمدرّبين.

الانخراط في التحرّك الميداني لا علاقة له بقدرة الأساتذة المادية على الوصول إلى ساحة الاعتصام، إذ إن تأمين اللجنة التمثيلية للأساتذة المتعاقدين للباصات مثلاً لم يشجع الأساتذة على النزول، باعتبار أن قسماً من هؤلاء مقتنع بأن أموره تُحلّ مع حزبه وطائفته ولا داعي لأن يتحرّك وبطالب بها، وقسماً آخر محبط وليس لديه ثقة بفعالية التحركات النقابية، ومسلّم بأنّ المسائل تُحلّ بالسياسة والمفاوضين هم القوى السياسية وليس الأداة النقابية.

ينتهي الإضراب الطويل في كل مرة بالبحث عن «تخريجة» للمأزق (هروات بو حيدر)

> بثّ الأجواء التفاؤلية يخدّر الأساتذة ويقودهم إلى خيبة جديدة

المدرّبون في قبضة التفتيش

في آخر نيسان الماضي، فوجئ المدرّبون في الجامعة اللبنانية باستدعاء، مكتب «التفتيش والإنماء الإداري» في الجامعة لعدد منهم، وإرسال أمناء السرّ كتب تنبيه بحقهم على خلفية تغيّبهم عن كلياتهم والحضور إلى العمل يوماً واحداً فقط، بدلاً من ثلاثة أيام تحت طائلة اتخاذ الإجراءات والعقوبات التأديبية. الإجراء أثار سخط نحو 1000 مدرب يعيشون ظروفاً قاسية، وسط حجب مستحقاتهم وبدل النقل والمنحة الاجتماعية، واضعين الكرة في ملعب رئيس الجامعة ومطالبين إياه بالتدخل لوضع حدّ لهذا الإذلال. إذ لا يمكن للجامعة أن تقف ضدهم تماماً كما السلطة، «وكأن التجاذبات السياسية والوضع الاقتصادي وعدم قدرة المدرّب على الحصول على راتبه الذي لا قيمة له لا تكفي»، على ما تقول إحدى المدرّبات. وتلفت إلى «أننا نحضر إلى مبانٍ من دون كهرباء وإنترنت ومياه وصيانة وكان ينقصنا التفتيش كي يطلب منا تقريرَين يومياً، الأول عند الدخول والآخر عند الخروج، ويرفض تسيير الأعمال التقنية من المنزل، ويتوّج 15 سنة عمل في الجامعة برسائل تنبيه وتهديد بفسخ العقود».

تقرير

وزير المال يماطل في توقيع مرسوم غلاء المعيشة

رضا صوايا

مضى أكثر من شهر ونصف الشهر على إقرار مجلس الوزراء تصحيح الأجور للقطاع الخاص، إنما حتى الآن لم يصدر المرسوم بعد بسبب امتناع غير مبرّر من وزير المال لم تفضّ إلى نتيجة بعد. بيرم قال لـ«الأخبار»، إنه يحاول معرفة أسباب التأخير «أول من أمس حاولت التواصل مع وزير المال لكن ما من جواب». وحول المخاوف من نيات مبيتة لتطيير الاتفاق وتطيير للعمليات في مصرف لبنان. فالوزير لم يوقع بعد مشروع المرسوم الرامي إلى تعيين بدل غلاء المعيشة للمستخدمين والعمال الخاضعين لقانون العمل. وبحسب وزير العمل مصطفى بيرم، فإن المراجعات التي تمّت مع وزير المال لم تفضِ إلى نتيجة بعد. بيرم قال لـ«الأخبار»، إنه يحاول معرفة أسباب التأخير «أول من أمس حاولت التواصل مع وزير المال لكن ما من جواب». وحول المخاوف من نيات مبيتة لتطيير الاتفاق وتطيير المرسوم، يؤكّد بيرم أن «وزير المال وعدني من أسبوع بأنه سيوقع المرسوم، وأن القرار اتخذ ولا رجعة عنه، وسنسعى جاهدين لتمريره لو مهما كلف الأمر».

> رغم الزيادة الهزيلة على الأجور إلا أن مرسوم التصحيح لم يصدر بعد

وكان مجلس الوزراء قد ترجم الاتفاق الحاصل في لجنة المؤشّر بين ممثلي أصحاب العمل والعمال برعاية وزير العمل وبحضور ممثلي إدارة الإحصاء المركزي والجامعة اللبنانية، إلى قرار صدر في 30 آذار بعنوان: «تعيين بدل غلاء المعيشة للمستخدمين والعمال الخاضعين لقانون العمل». يومها قالت وزارة العمل في الملف المرفوع إلى المجلس أن «الزيادة على الأجر الشهري ليست مثالية أو كافية لتغطية نفقات العامل، إلا أنها وإلى جانب ما جرى إقراره سابقاً من رفع قيمة المنحة التعليمية وبدل النقل اليومي وتحسّن التقديمات الصحية، تعدّ مرحلة وقتية تمهيداً لإجراء التصحيح على الرواتب ورفع الحدّ الأدنى للأجور بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية والمالية فور استقرارهما».

وبحسب المعطيات المتوافرة، فإن صدور المرسوم لا ينقصه سوى التوقيع الثالث العائد لوزير المال، علماً بأن مشروع المرسوم ما زال في أدراج يوسف الخليل منذ أكثر من أسبوع والأمر لا يتطلب سوى توقيع أمر مهمّته ومقرّ في مجلس الوزراء. لكن الخليل، كما يبدو، اختار الإمعان في إذلال العمال عبر المماطلة غير المبرّرة في التوقيع، مانحاً أصحاب العمل أملاً في تطيير الاتفاق الذي أجبرهم على التصريح عن الزيادة للضمان الاجتماعي وبالتالي استفادة العامل من تعويضات نهاية الخدمة واستفادة صندوق المرض والأمومة في الضمان من إيرادات إضافية. لكن السؤال المثار اليوم، ماذا سيحصل إذا امتنع الخليل عن التوقيع لما بعد انتهاء ولاية الحكومة وبدء مرحلة تصريف الأعمال ابتداء من 21 أيار الجاري بعد انتهاء ولاية المجلس النيابي الحالي.

على أي حال، يقول رئيس «الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين» كاسترو عبدالله إن «مماطلة وزير المالية ليست إلا ترجمة للتآمر القديم- الجديد بين الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام، ويبدو أنهم اتفقوا ضمنياً على تطيير الاتفاق. فلو أرادوا تنفيذه لكانوا نفذوه منذ أكثر من شهر ونصف». المريب في الموضوع بالنسبة لعبدالله، وما يعزّز مخاوفه من وجود قطبة مخفية تحاك، هو أن «إقرار بدل غلاء المعيشة للمستخدمين والعمال الخاضعين لقانون العمل لا يرتّب أي أعباء على الدولة كون من يتحمّل هذه الزيادة هو القطاع الخاص. أي إن توقيع وزير المال شكلي، لا أكثر ولا أقل. واعتقد أن قرار تنييم مشروع المرسوم في الجارور ليس قراراً فردياً اتخذه الوزير بل هناك من طلب منه ذلك». ويلفت إلى أنه «في حال عدم توقيع الوزير ودخول الحكومة مرحلة تصريف الأعمال، قد يصعب إمضاء مشروع المرسوم لاحقاً لأنه قد يكون قابلاً للطعن. علماً بأنه من الناحية الفعلية فإن قيمة البدل تتآكل يومياً منذ أن جرى الاتفاق بسبب الفروقات التي طاولت سعر صرف الدولار والتضخّم الذي رافقه، وآخر تجلياته ارتفاع سعر صفيحة البنزين يوم أمس 23 ألف ليرة».

(أرشيف ـ مروان طحطح)

فرع راشيا في كلية الصحة

تنفيعة انتخابية؟

على بُعد أيام قليلة من موعد استحقاق الانتخابات النيابية، يهرّب وزير التربية، عباس الحلبي في جلسة مجلس الوزراء المقرّرة غداً مشروع مرسوم يرمي إلى تحويل شعبة راشيا في كلية الصحة العامة في الجامعة اللبنانية إلى فرع، علماً أنّ الشعبة تتبع حالياً للفرع الرابع للكلية في زحلة. وعلمت «الأخبار» أنّ مجلس الجامعة كان قد وافق في آذار 2018 على تحويل الشعبة إلى فرع، إلّا أنّ القرار لم يصدر يومها في مجلس الوزراء.

المفارقة أن يوضع هذا البند على جدول أعمال مجلس الوزراء في وقت تعيش فيه الجامعة أسوأ مراحلها نتيجة إمعان السلطة السياسية في تدميرها عبر تعليق إقرار ملفاتها الحيوية.

(الأخبار)

على الحافة

طاقة مستدامة = طاقة أقلّ

حبيب معلوف

بناءً على أية مبادئ ومعايير يجب أن يستند لبنان لكي تكون له استراتيجيته حول الطاقة المستدامة؟ هذا أهم سؤال انطلقت منه ورشة العمل التي عُقدت في وزارة البيئة الأسبوع الماضي بالتنسيق والتعاون بين وزارتَي البيئة والطاقة بمشاركة الوزيرين (ناصر ياسين ووليد فياض) ومجموعة كبيرة من الخبراء المحليين والدوليين حول الطاقة.

في لبنان الكثير من الخطط للكهرباء، وليست هناك استراتيجية للطاقة المستدامة بعد. كان على هذه الاستراتيجية أن تحدّد المعطيات الطبيعية النظيفة أولاً، أي ما تستطيع الطبيعة اللبنانية أن تؤمّنه من طاقة نظيفة ومتجدّدة بالمقارنة مع استيراد أو استخراج الطاقة الأحفورية، وأن تكون هناك أفضليات وأولويات ومبادئ على أساسها يتم تقييم التقنيات والخيارات. أهم هذه المبادئ وفي طليعتها مبدأ الاستدامة البيئية. وهذا لا يعني البحث عن طاقة مستدامة فقط، بل عن كونها بيئية أيضاً، أي أن لا تكون المصادر ناضبة مثل الوقود الأحفوري وأن تكون نظيفة وآمنة. وهذه المواصفات لا تنطبق إلا على الطاقات المتجددة المتوفرة في لبنان، والتي كان يفترض أن تُمنح الأولوية في الاستثمار والتنظيم والتشريع وتوطين تقنياتها. كما أن وضع السياسات والقوانين لتساهم في إنتاج تكنولوجيا وطنية، بدل الاعتماد على الاستيراد، ليس أمراً تفصيلياً ولا مستحيلاً. هذا الموضوع مرتبط أيضاً بالمفاوضات السنوية الدولية حول تغيّر المناخ التي يشارك فيها لبنان (ممثَّلاً بوزارة البيئة ومشاريع تغيّر المناخ فيها) والتي يفترض أن تنسجم مواقفه فيها مع هذه الاستراتيجية. بمعنى أن يتشدّد في المطالبة مع الدول المصنّفة "نامية" مثله بضرورة نقل التكنولوجيا مجاناً من الدول المتقدّمة صناعياً في التكنولوجيا الخضراء إلى الدول النامية كتعويض عن ما سبّبته سياساتها وثورتها الصناعية من انبعاثات غيّرت المناخ العالمي. فلماذا ذهبت وزارة الطاقة تاريخياً في الاتجاه الآخر.

إن لناحية الاعتماد كلياً على الطاقات الأحفورية، أو لناحية إنشاء المعامل الحرارية أو لناحية استيراد المحروقات أو الاستجرار من الخارج أو التنقيب عن النفط والغاز؟ ولماذا غلّبت ولا تزال خطط الطوارئ على تلك الاستراتيجية كمثل اللجوء إلى البواخر!؟ لماذا تأخّرنا حتى الأمس (آخر جلسة لمجلس الوزراء) لإقرار القوانين المتعلقة بإنتاج الطاقة المتجدّدة وحفظها وترشيد استهلاكها بالرغم من تأكيد الدراسات بأن إمكانات الطاقة المتجدّدة بجميع أشكالها (من ماء وشمس وهواء) متوفرة في لبنان ويمكن أن تشكل البديل الآمن والاقتصادي عن كل خطط الطوارئ!؟ وبالرغم من التأكيدات أن اتّباع سياسات توفيرية ومشاريع لكفاءة الطاقة في كل القطاعات، يمكن أن يوفر إنشاء معمل حراري! فلو تمت الاستجابة للدعوات القوية التي أُطلقت منذ ربع قرن تقريباً لوضع استراتيجية للطاقة المستدامة من ضمن استراتيجية التنمية المستدامة وسياسات مختلفة للطاقة، لما كنا أمام هذه الأزمة الحادة في الطاقة التي نعيشها اليوم، مع العلم أن مشروع قانون حفظ الطاقة الذي أُقرّ في جلسة مجلس الوزراء الأخيرة كانت مسوّدته قد أُنجزت عام 2011! من هنا كانت أهمية الحوار والشراكة التي تحصل الآن بين وزارتي الطاقة والبيئة لتبيان مدى الاستدامة في الخطط والخيارات، ولا سيما بعدما أصبحت قضية تغيّر المناخ عنصراً حاسماً في تحديد اتجاهات الطاقة عالمياً. كان على لبنان أيضاً أن يأخذ في الحسبان وضعه الاقتصادي والاجتماعي لتحديد استراتيجية الطاقة، إضافة إلى طبيعة نظام الحكم ومستوى الفساد ووضعية وضعف الدولة عامة بالمقارنة مع قوة الشركات المستثمرة في القطاع، ثم الصراعات السياسية العالمية للوصول إلى الطاقة التقليدية أو لنقلها والتطورات التكنولوجية العالمية المرافقة والاتجاهات العالمية المستجدة والحروب... إضافة إلى مصير المفاوضات الدولية المتعلقة بتغير المناخ والتي ستحتّم، عاجلاً أم آجلاً، نوعية سياسات الطاقة المستقبلية، كون هذه الأخيرة هي المتهم الرئيسي بأكبر كارثة عالمية عرفتها البشرية حتى الآن.

أما أهم ما تقدّمه الطاقة المتجدّدة وسياسات تشجيع الإنتاج والتوفير والحفظ والكفاءة على المستوى السياسي، فهي أنها تساهم في إعطاء جرعة كبيرة من الاستقلالية السياسية والحدّ من الاحتكار والاستغلال الاقتصادي والسياسي... وذلك يعود إلى طبيعة الطاقة المتجدّدة اللامركزية التي تحرّر البلاد من قبضة الشركات الكبرى ومشاريعها المركزية الكبيرة كإنشاء محطات حرارية كبيرة أو الاستيراد والتخزين. ولعل هذا هو السبب الجوهري والأساسي الذي أخّر هذا التوجه منذ ربع قرن تقريباً، نظراً إلى سيطرة سماسرة الطاقة التقليدية والمركزية والاتجاه لإنشاء المعامل الحرارية أو استيراد الوقود الأحفوري والبواخر على القرار في وزارة الطاقة.

على ضوء كلّ ذلك، يُفترض تحديد المبادئ لهذه الاستراتيجية وفي طليعتها مبدأ الاستدامة الذي على أساسه يُوازَن بين متطلبات أمن الطاقة وكلفتها ومدى الاستدامة البيئية لكل خيار... إضافة إلى نقطة محورية أساسية في هذه الاستراتيجية تشجّع على ضبط الطلب وترشيد الاستهلاك واحترام مبادئ الحفظ والتوفير. فأي تفكير في "مزيج طاقوي" لا يأخذ في الحسبان كل ما ذكرنا، إضافة الى ضبط الاستهلاك وتخفيض المخاطر، لن يكون مجدياً على المدى البعيد.

وإذ بينت دراسة "المركز اللبناني لحفظ الطاقة" أن أكبر قطاع مستهلك للطاقة هو قطاع المباني على أنواعها، لذلك كان مهماً (استراتيجياً) تعديل قانون البناء ليصبح أكثر اخضراراً (إضافة إلى تأهيل المباني القديمة)، لا استخدام هذا التوجه ضرائبياً لتحصيل مداخيل لخزينة الدولة، على طريقة "طابق المر" السيئة الذكر! من أهم التوصيات التي خرجت بها الورشة ضرورة احترام القوانين ولا سيما القانون الناظم 462 الصادر منذ عام 2002 وتعيين الهيئة الناظمة لهذا القطاع (5 أعضاء وليس 6) وتحريرها من القيد الطائفي. إضافة إلى إعادة الاعتبار للطاقة الكهرمائية وتطويرها، ودعوة الدولة إلى تسهيل تأمين الأراضي من مشاعات وأملاك دولة ومصرف لبنان للإنتاج من الطاقات المتجدّدة.

> مشروع قانون حفظ الطاقة الذي أُقرّ أخيراً كانت مسوّدته قد أُنجزت عام 2011

تُعتبر قضية ضرورة تأمين الأراضي لمشاريع الطاقة المتجدّدة مسألة مركزية، لا تقل أهمية عن إيجاد التمويل اللازم، ولا سيما الإنتاج من الطاقة الشمسية المتوفرة في لبنان كما ذكرنا. من هنا أهمية تدخّل الدولة لإيجاد الحلول في أملاكها. وهناك دراسات عدة تتحدث عن الدمج بين قطاع المقالع الذي يفترض أن تحتكره الدولة في أملاكها وتخصيص قسم من هذه الأراضي لإنتاج الطاقة المتجددة تماماً، ثم تعزيز وتطوير مشاريع إنتاج الطاقة الكهرمائية بكلّ أشكالها باستثناء السدود. أضف إلى ذلك التشدد في مراقبة نوعية هذه التكنولوجيا الجديدة وتنظيم لامركزيتها ووصلها بالشبكات، وحسن إدارتها بعد انتهاء صلاحيتها وتحوّلها إلى نفايات، مع أفضلية أن يُطبّق عليها نظام الاسترداد لتعود إلى المصنّع المنتج. أهم ما يمكن طرحه بعد حالة الانهيار الشاملة في لبنان، هو ضرورة الخروج من "وعد" تأمين الكهرباء 24/24. هذا الوعد الشبيه بالوعود الانتخابية الكاذبة، كان مكلفاً جداً ومضلّلاً جداً، طالما أنه لم يأت من ضمن استراتيجية تؤكد أهمية الاستدامة في الإنتاج والتوفير في الاستهلاك. ولذا يجب إدراج ذلك في السياسات والأولويات التي يُفترض أن تُعتمد بعد الانهيار الذي حصل، ومهما كانت نتائج الانتخابات التي بدأت، إذا أردنا الخروج من أزماتنا بسرعة معقولة.

الكونسورتيوم الذي يباركه الرب!

صادق النابلسي *

لا درب ذهبياً وأنت تقاتل. إنّها مشاقّ المهنة والرسالة. قبل للمقاومين في 2006 و2012 و2019 إنّ الهول قريب. إسرائيل بحممها وقنابلها الحارقة. التكفيريّون «بالذبح جنْناكم». وأميركا بالحصار والعقوبات والتجويع. كثر كانوا يرون أنّ المقاومين، عندما يستشعرون مخاطر الزلازل واهتزازات الأرض، سيلفون حوائجهم ويخرجون حالاً إلى التيه، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث. لم تكن تلك الحروب العسكرية والسياسية والاقتصادية صغيرة. مع الوقت كان عدد المهاجمين والمعتدين ونوع المواجهات وساحاتها وأساليبها يتضاعف لوضع كل مقاوم بين كماشتَي الموت قتلاً أو الموت جوعاً. حالة جنون وهستيريا استقرت في أدمغة قطّاع الطرق بين بيروت والجنوب تحديداً. إعلام عدواني وعنصري. سياسيون بغاة. كمائن فتنوية. واصوات غوغاء تحمّل حزب الله مسؤولية الانهيار. ما بدا في البداية أنّه مجرد فعل طائش، تأكد في ما بعد أنّه كان عملاً منظماً ومرتباً استعدّت له إسرائيل أيضاً بمناورات مكثفة ربطاً بتقديرات محلّليها بأنّ الأزمة الاقتصادية هي معضلة الأنساق والمؤسسات والأسلاك، بل الدولة نفسها وبرمّتها، إلى أن استقرت تقديرات الربح والخسارة وحساباتها، من ضمن معادلة المنافسة السياسية والانتخابية، في الحقيقة وعلى أرض الواقع وفي الميدان، على المقارنة والمفاضلة بين اتجاهين ومشروعين في هذا البلد، ومن خلفهما ثمة محوران ومعسكران على امتداد الإقليم والمنطقة.

ـ الملاحظة الأولى، تفترض الإحاطة بهذه المحطة، في إشارة إلى هذه الانتخابات النيابية بالتحديد، بتوقيت الحسابات الخارجية وعلى إيقاع التدخّلات الأجنبية، بشقيهما الدولي والإقليمي، بمعنى مجموعة القوى الدولية والإقليمية المعنية أو الضالعة بالشأن الداخلي اللبناني، السياسي بصورة عامة والانتخابي بصورة خاصة. ذلك أنّ المداخلات والتدخّلات والمؤثّرات والضغوط الخارجية والأجنبية تلقي بثقلها على مسار العملية الانتخابية، وقبلها تركيبة المشهد السياسي، كما كيفية تظهير المشهد الإعلامي للناس والرأي العام. وقد باتت فاضحة وسافرة في الشكل والحجم والمقدار والمضمون، وتقوم بتوظيف الأدوات والوسائل والأساليب السياسية والدبلوماسية والمالية والإعلامية واستخدامها واستعمالها في خدمة الأجندات والمشاريع والمصالح والحسابات والرهانات السياسية وغير السياسية في البلد والمنطقة.

ـ الملاحظة الثانية، تحيلنا على السياق الذي يحيط بهذه الانتخابات على وجه العموم والتوقيت الذي تجرى فيه بالتحديد على وجه الخصوص. حيث يندرج توقيت هذه المحطة في سياق مرحلة انتقالية مؤقتة يجتازها البلد، وهي تبدو في غاية الأهمية والخطورة والدقة والحراجة والحساسية لناحية المفاعيل والمترتّبات والتداعيات، وفي غمار المخاض الذي شهده البلد ـ ولا يزال ـ تحت هذا العنوان، وذلك على إيقاع التحوّلات والمستجدّات في الإقليم، كما الترتيبات الإقليمية الجديدة أو المستجدّة. وقد بدأت إرهاصاتها ومؤشراتها وملامحها تتجسّد، على أن تتّضح صورة المشهد السياسي عندما ينجلي غبار المعركة الاستراتيجية، إذ تفيد المعلومات والمعطيات بتقدم اتجاهات وخيارات ورهانات سياسية واستراتيجية مقابل تراجع اتجاهات وخيارات ورهانات أخرى على امتداد المنطقة، وليس البلد فقط.

ـ الملاحظة الثالثة، تتعلق بواقع الطبقة السياسية التقليدية وتركيبة السلطة السياسية القائمة. إذ يواجه العديد من الأحزاب والقوى السياسية الكلاسيكية أزمة سياسية غير مسبوقة، وهي أزمة ثقة، وأزمة وجود، وأزمة مصير، كما أنها أزمة أخلاقية. حيث تبدو الحريرية السياسية بالدرجة الأولى منكسرة، وذلك لأسباب واعتبارات وحسابات خارجية وداخلية على حدّ سواء، من دون أن يعني ذلك بالضرورة وبالتبعيّة أنها اندثرت. وتبدو الجنبلاطية السياسية بالدرجة الثانية مأزومة في تحديد مصيرها في الحاضر والمستقبل. وذلك على سبيل المثال لا الحصر بطبيعة الحال، وكذلك بقية الرموز والأعلام الأخرى لجماعة عصب السلطة من فلول تجمّع 14 آذار وسائر مكوّنات هذه السلسلة وحلقاتها المركّبة والمعقّدة من التحالفات الهجينة بين مجموعات المصالح المتناقضة والمتقاطعة من القوى الفئوية والجهوية الرجعية، في إشارة إلى الإقطاعية التقليدية والأوليغارشية الرأسمالية وإكليروس الطوائف والمذاهب.

ـ الملاحظة الرابعة، تتناول مقاربة الاتجاهات الأخرى للخيارات البديلة والرديفة والشعارات ذات الصلة بها للقوى الأخرى من الجهات المقابلة، ومن بينها عدد كبير من الجمعيات والمنظّمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني ـ من دون التعميم ـ وغيرها من الفاعلين السياسيين الجدد أو المستجدّين أو الطارئين، كما الفاعلين القدامى والمتجددين. إذ إن أقلّ ما يُقال في هذه التجارب والنماذج والأنماط من الخطاب والممارسة السلوكية أنها غير مسؤولة وغير موفقة وغير مدركة لأبعاد المرحلة أو اللحظة ومحاذيرها. فهي تجمع العديد ـ بل الكثير ـ من الأفراد والمجموعات من النفعيين والانتهازيين والطفيليين والزبائنيين والمركنتيليين والمنافقين، والذين لا يقلّون عن أسلافهم ممن سبقوهم فساداً وإفساداً، ولا يمثلون ولا يشكلون خياراً أو اتجاهاً جدّياً للتغيير الحقيقي وفق رؤية استراتيجية، بانورامية ومستدامة.

ـ الملاحظة الخامسة تفتح بالباب راهناً وتفسح المجال لاحقاً لإجراء قراءة أولية ومبدئية في نتائج الانتخابات النيابية العتيدة وأبعادها وتبعاتها. ذلك أن هذه العملية الانتخابية يُفترض أن تعيد إطلاق عجلة العملية السياسية وإحياء نبض الحياة السياسية من جديد، من دون أن يعني ذلك التجديد للشرعية السياسية نفسها على إيقاع الرتابة النمطية والمشهدية على الإطلاق، وإنما إعادة إنتاج هذه الشرعية السياسية من رحم الشرعية الشعبية وفي بوتقتها، بصرف النظر عن ماهيّة منظومة السلطة السياسية وهويّتها وتركيبتها في مرحلة ما بعد هذه الانتخابات النيابية. مع الإشارة هنا إلى كثرة ـ بل زحمة ـ مجموعة المؤثّرات والضغوط والمحدّدات في هذا المضمار، الداخلية والخارجية منها على السواء.

ـ الملاحظة السادسة، والأخيرة، تقتضي المبادرة لاستشراف المستقبل السياسي لهذا البلد على ضوء الملاحظات المدوّنة أعلاه لدى المشاركة في عملية الانتخاب بالاقتراع أو التصويت والاختيار بين المرشحين، بحسب الشعارات والخيارات والرهانات والبرامج والمشاريع السياسية، فقد تمثّل أو تشكّل هذه المحطة مناسبة ـ بل فرصة غير مسبوقة ولا تتكرّر ـ لكسر سياسة الحصار والهيمنة الأحادية وضرب المخطط الذي يستهدف قوة البلد ومنعته، كي يتمكن اللبنانيون حينها من إعادة بناء بلدهم على أسس صحيحة وسليمة. وذلك بعد تفكيك المؤامرة بتجنيب لبنان الانجرار أو الانزلاق لاحتمالات الفتنة والحرب والخراب والدمار بعدم السماح ـ ولا حتى القبول ـ بتكرار سيناريوات سوريا والعراق وليبيا واليمن، و«تحييده» حقّاً من خلال إسقاط شعارات الانعزال والانطواء والإقصاء والإلغاء لـ«جماعة المحابدين الجدد» (على نسق «جماعة المحافظين الجدد» الأميركية) والمغامرين والمقامرين بمصائر الناس. في الختام، تبقى الإشارة إلى أن هذه الانتخابات النيابية ـ لكونها أو بوصفها هي محطة سياسية وتاريخية مفصلية ومصيرية ـ تقع في خضمّ هذا المخاض الكبير، بإرهاصاته المدوّية وتجلّياته العميقة، لسيرورة الانتقال التدريجي من طور الجمهورية الثانية إلى طور الجمهورية الثالثة، في سياق مشروع إعادة بناء الدولة، وفي غمار عملية إعادة تكوين السلطة بعد الانتهاء من محاولات إعادة تشكيل التوازن الوطني والمبادرات بقصد الوصول أو التوصل إلى إعادة صياغة العقد الاجتماعي والسياسي في شكله ومضمونه، من بوابة انعقاد أعمال المؤتمر الوطني والدولي وفاعليته بشأن لبنان في فرنسا ما بين الانتخابات النيابية المذكورة أعلاه والانتخابات الرئاسية المرتقبة والمزمع إجراؤها بعدها، وإن بعد حين من استحقاقها، حيث تنطلق عجلة الإنقاذ الاقتصادي وورشة الإنعاش الاجتماعي مع العهد الجديد والولاية الجديدة.

* أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية

> رد الفعل الإنساني والوطني هو المزيد من المقاومة. مقاومة لا تنتهي بوضع مجموعة جديدة في السلطة خاضعة لقوى الهيمنة يباركها «الرب» الاميركي باستمرار

الله سرعان ما كان يتهاوى. كل حيلها كان يضيع في الفراغ. ومع ذلك لم يكن بمقدورها مقاومة غواية الاستتباع المذلّ. تاريخ الكومبارس المحلي من بقايا قوى الـ 14 من آذار مع «مشغليهم» فيه الكثير من الكدمات والخيبات. الحروب الغبية التي شنّوها على حزب الله جعلتهم لاحقاً في ظرف صعب. الحريري نال جزاءها بالإبعاد. غيره صار اسمه «المنظومة الفاسدة» التي تريد أندية «NGOs» أن تأكل من صحنه. أمّا منهوباتهم فهي في المنفى الإجباري لا سلطان لهم عليها.

لكن أيّ عمى أصاب هؤلاء وهم شاهدوا بأمّ أعينهم ماذا فعلت اميركا بحلفائها في تونس وليبيا ومصر. عفواً، «أدواتها»، ذلك أنّ الخبرة التاريخية تكشف عن الدونيّة في التعامل مع هذه الفئات. العلاقة مع الولايات المتحدة هي في الغالب مهينة وكارثية على أيّ متعاون وعلى أيّ بلد، وليس لها أصدقاء أو حلفاء أو وكلاء، بل أدوات للاستخدام، كما عبّرَ عن ذلك وليم كيسي، رئيس الاستخبارات الأميركية السابق، في مذكراته، ومع ذلك يصرّون على القيام بهذه الوظيفة. والأنكى أنهم يطلقون على أنفسهم «السياديين». أوليس برنارد لويس هو مَن قال عن «السياديين»: «نحن لا نضرب رؤوس حلفائنا في الشرق الأوسط كي لا يرفعوها ثانية. نفعل ذلك لأنهم ترعرعوا على ثقافة العصا». قلنا: قد يحمل الحدث الأفغاني أجوبة عن أسئلتهم. لكن تبيّن لنا أنّ هؤلاء لم يعرفوا في حياتهم إلا الجري وراء سراب مشغّليهم المخادع. إنّ تمّ تبرير هذا الاستخدام بالحاجة إلى العيش، فالحقيقة إنّ اللبنانيين لم يُعدموا في تاريخهم وسيلة للكسب الحلال والتجارة المشروعة المربحة، وإنّ انبرى البعض للتبرير بالحاجة إلى الدعم السياسي فمن أجل أيّ قضية إنسانية أو وطنية يطلب هؤلاء دعماً خارجياً ضد مكوّن لبناني؟ ألم يطلب سمير جعجع السلاح من إسرائيل، فماذا كانت النتيجة غير المجازر والاغتيالات والتقسيم؟ وسنفترض أنهم فعلوا ذلك بحسن نية ومن أجل المصلحة الوطنية كما هي شعاراتهم المرفوعة دوماً، فكيف يكون التعاون مع الولايات المتحدة الداعمة للمشروع الإسرائيلي، من النيل إلى الفرات والمسببة لكثير من نكبات لبنان والشرق، مصلحة وطنية؟

على مدى السنوات الماضية، بينما كانت إسرائيل تعتدي وتفرض تصورها لموقع لبنان السياسي والجغرافي، كانت الولايات المتحدة الأميركية عبر سفارتها تعمل على بناء «كونسورتيوم» لبناني له هدف مزدوج. الأوّل: منع تمدد نموذج المقاومة إلى البيئات الطائفية وحصره داخل الطائفة الشيعية ليسهل احتواؤه. والثاني: تمهيد الطريق أمام مصالح السياسة الأميركية في لبنان. وكان من نتيجة ذلك أنْ تكونت شبكة محكمة وواسعة التأثير، من النخب ورجالات السلطة والطوائف والأحزاب ورجالات الأمن في مختلف الأجهزة العسكرية والمؤسسات الرسمية والمصارف والجامعات ووسائل الإعلام المتنوعة وشخصيات ثقافية وفنية واجتماعية، عملت للترويج لفكرة أنّ لبنان الجديد لا يمكن أن ينهض إلا بنزع سلاح حزب الله. «الكونسورتيوم» الذي ترعاه السفارة الأميركية بمعونة مالية من سفارات دول الخليج ظهر بشكله الجديد خلال ما عُرف بـ«ثورة 17 تشرين الأول». ضمّ في البداية بقايا 14 آذار البرجوازيين والراديكاليين، لكنّه لاحقاً ضمّ في صفوفه نشطاء ومثقفين يساريين تحطّم إيمانهم بحزبهم أو بالشيوعية نفسها وباتوا يميلون للانضمام إلى جمعيات وأندية ممولة ومدعومة من الخارج لتفجير غضبهم وتسجيل اعتراضهم على الدولة الفاشلة والطبقة السياسية الفاسدة. وإن كانت هذه الفئة تفكر في التحول الاجتماعي والثورة الاجتماعية وتضفي منظوراً إنسانياً على تحركاتها وتحاجّ بأنّ ما حصل كان فرصة لبناء مجتمع حر وعادل، ولكن في النهاية هي سرحت داخل النسق الأميركي. وما زلنا نعتقد أنّه سيكون خطأ جسيماً أن تضع هذه الفئة جانباً وكلياً مخاطر القيام بتحركات على أساس فهم جزئي للواقع الاجتماعي والحالة اللبنانية وأن تبني تصورها لإعادة إنتاج السلطة والدولة في سياق النضال الطبقي وحده بمعزل عن حاجة لبنان للمقاومة وموقعه في معادلة الصراع ضد الهيمنة الأميركية على المنطقة، على أنّه سيكون من الأشياء المهمة والحرجة في الوقت نفسه أن نعرف أي أهداف مستحيلة تحاول أن تصل إليها في ظل مداهنة لقوى خارجية لها أسوأ الأدوار في انهيار الدولة وتمزيق المجتمع وإضعاف المؤسسات وجعل البلد مكشوفاً أمام التهديدات الإسرائيلية والإرهابية. تذكّرنا هذه المجموعة من اليساريين بجملة للروائي حنا مينا يقول فيها: «خرج إلى الشارع، توقف أمام باب الفندق، يذهب يميناً أم يساراً؟ ضحك في سرّه وقال: أيّها الشقي، أمضيتَ عمرك في اليسار، فهل يعقل، بعد كل هذا العمر، أن تذهب يميناً؟»

في كل الأحوال، السؤال المطروح على «الكونسورتيوم السيادي» هو الآتي: إنْ وصلتم إلى السلطة بالأكثرية الوازنة، هل سيجرؤ أحد منكم على انتقاد أميركا في قضية انحيازها إلى الكيان الإسرائيلي في قضية ترسيم الحدود البحرية؟ هل سيتخذ أحد منكم موقفاً ضد عقوبات «قيصر» الأميركية على سوريا وتداعيات ذلك على الاقتصاد اللبناني؟ هل سيرفع أحد منكم صوته عالياً تنديداً بالسياسة الأميركية التي تعرقل وتعطل المساعدة الإيرانية لبناء معامل للكهرباء بالعملة اللبنانية؟ هل سينخفض أحد على منع أميركا كلاً من روسيا والصين للاستثمار في قطاع الطاقة والمواصلات؟ سنكتفي بذلك ولن نتحدّاكم بأسئلة وجودية ترتبط بهذه البلاد وترابها وهويتها، وماذا فعلتم من أجلها وماذا فعلت المقاومة لأجلها؟

أنتم إذاً تتقدمون كما هي شعاراتكم لتغيير السلطة وأنا لا أريد التقليل من قيمة هذا النشاط، ولكن التغيير بما هو تغيير لا يجب أن يكون هدفاً بحد ذاته. فنحن علينا أن نعرف المنظور الذي تقاربون به هوية البلد وعلاقاته خصوصاً وقد وجدناكم مثلاً مضادّين بصلابة لكي يكون لبنان قوياً في مواجهة العدو الإسرائيلي، وأن نفترض لبنان من طبيعة اقتصادية لا تقوم على الربح والاستدانة والاستجداء الدائم من إمارات وممالك «الخير»، وكيف يكون لبنان ضمن شبكة كاملة من العلاقات المنطقية مع الدول العربية والأجنبية؟ لن نثقل عليكم بالتفاصيل، ولكن الحرب ضد الطبقة الحاكمة الحالية لأجل الاستيلاء على السلطة لا يمكن اعتبارها حرباً عادلة ما لم تقد إلى قيام إنسانية وسيادية وسياسية أساسية سيتم الوصول إليها مع هذا الانتقال للسلطة، فنحن لا نريد عناصر جديدة تخنق الحريات محاباة للسعودية. ولا نريد وجوهاً جديدة لا تأبه لمعاناة اللبنانيين لأنها تخاف أن تعلن موقفاً من العقوبات المفروضة على سوريا. ولا نرغب في تكنوقراط «models» يرى أنّ العلاقة مع إسرائيل سياسة واقعية ومدخل للتعافي الاقتصادي المزعوم، ولا يرى ذلك مع سوريا مثلاً؟

الحقيقة إنّ أميركا كانت تريد من الأفراد والمؤسسات المموّلين من قبلها بشكل مباشر أو عبر وسطاء، في اليمين واليسار، بورجوازيين وراديكاليين وبروليتاريين، أن يقوموا بأدوارهم كجزء من جهد وتحرك منظّم لتغيير هوية لبنان المقاوم، وهي تطرح قضايا كقضية «سلاح المقاومة» أو «الاحتلال الإيراني» بغرض التأثير على سلوك وتوجهات وعواطف جماهير طائفية أو حتى داخل البيئة الشيعية نفسها. ووسط هذه «الأعمال الدرامية»، تسعى للإتيان باغلبية نيابية لتمكين سلطة جديدة سيكون عملها الرئيسي توسيع إمكانات أميركا في لبنان أكثر. صحيح أنّ الأزمة الحالية هي الأسوأ في تاريخ لبنان، وهي الأسوأ على صيغة تبدو الآن فارغة مجوّفة وأشبه بجثّة تستحيل يوماً بعد يوم إلى جيفة. وصحيح أنّ هناك أسباباً وجيهة قانونية وسياسية وأخلاقية لمعارضة كل مسؤول تسبّب بهذه الأزمة، ولكن يجب أن يعرف الجميع أن واشنطن ليست المكان الذي يمكن أن يُصان فيه مستقبل لبنان. وعلى العكس من الميل الفطري والتاريخي للتفكير الرسمي في لبنان، يجب البحث عن خيارات مختلفة، وعلى اللبنانيين أن يطوّروا قواهم الكامنة عن طريق تعميق الاعتماد على الذات.

مع المحاكم الإعلامية العلنية الاستعراضية على أبواب الاستحقاق الانتخابي في الـ 15 من أيار، سيكون على قسم من اللبنانيين اختيار صعب لإيقاف هذه المذبحة الاقتصادية بدرجة أساسية. وأظن أن رد الفعل الإنساني والوطني هو المزيد من المقاومة. مقاومة لا تنتهي بوضع مجموعة جديدة في السلطة خاضعة لقوى الهيمنة يباركها «الرب» الأميركي باستمرار، بل تنتهي بإدراك الحاجة إلى سلطة غير معوّقة جسدياً وعقلياً. سلطة قادرة على أن تقوم بأشياء مفيدة للناس. سلطة غير منغمسة في إدارة الاستغلال، ولا منهمكة في صناعة الاستهلاك، ولا مشغولة في خلق ديناميات الهدم، ولا تستخدم خطابها وإعلامها لمضاعفة الغرائز المذهبية والمناطقية، ولا جزءاً من «مطاوعجيين» دوليين وإقليميين ومحليين يلوون كرامات الناس بدولار استعماري أو انتخابي. سلطة للبنان لا للطوائف. سلطة للناس لا للزعامات. سلطة تقول لا قوية في وجه أكثر الإمبرياليات فظاعة في العالم!

* أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية الدولية

الانتخابات في ميزان الحسابات

غسان ملحم *

تكتسي الانتخابات النيابية اللبنانية 2022 أهمية خاصة ومضاعفة ـ وكذلك سابقاتها أيضاً إلى حدّ ما، بل ربما أكثر ـ بالنظر إلى حجم التعبئة والتصعيد والتحريض ومقدارها، وماهيّة وطبيعة الشعارات التي أطلقت في خضمّ هذه المحطة الانتخابية، والرهانات التي تصاعدت من هنا وهناك في الداخل والخارج. وقد باتت فاضحة وسافرة في المجردة في إطار هذه العملية الانتخابية، وفي ظل التموضعات والاصطفافات والانقسامات العمودية الحادة، بخلفياتها وجذورها وامتداداتها وأبعادها، وحالة الترهّل والتحلّل العامة والشاملة على الأصعدة كافة، والتصدع والتفكك للبنى والأنساق والمؤسسات والأسلاك، بل الدولة نفسها وبرمّتها، إلى أن استقرت تقديرات الربح والخسارة وحساباتها، من ضمن معادلة المنافسة السياسية والانتخابية، في الحقيقة وعلى أرض الواقع وفي الميدان، على المقارنة والمفاضلة بين اتجاهين ومشروعين في هذا البلد، ومن خلفهما ثمة محوران ومعسكران على امتداد الإقليم والمنطقة.

ـ الملاحظة الأولى، تفترض الإحاطة بهذه المحطة، في إشارة إلى هذه الانتخابات النيابية بالتحديد، بتوقيت الحسابات الخارجية وعلى إيقاع التدخّلات الأجنبية، بشقيهما الدولي والإقليمي، بمعنى مجموعة القوى الدولية والإقليمية المعنية أو الضالعة بالشأن الداخلي اللبناني، السياسي بصورة عامة والانتخابي بصورة خاصة. ذلك أنّ المداخلات والتدخّلات والمؤثّرات والضغوط الخارجية والأجنبية تلقي بثقلها على مسار العملية الانتخابية، وقبلها تركيبة المشهد السياسي، كما كيفية تظهير المشهد الإعلامي للناس والرأي العام. وقد باتت فاضحة وسافرة في الشكل والحجم والمقدار والمضمون، وتقوم بتوظيف الأدوات والوسائل والأساليب السياسية والدبلوماسية والمالية والإعلامية واستخدامها واستعمالها في خدمة الأجندات والمشاريع والمصالح والحسابات والرهانات السياسية وغير السياسية في البلد والمنطقة.

ـ الملاحظة الثانية، تحيلنا على السياق الذي يحيط بهذه الانتخابات على وجه العموم والتوقيت الذي تجرى فيه بالتحديد على وجه الخصوص. حيث يندرج توقيت هذه المحطة في سياق مرحلة انتقالية مؤقتة يجتازها البلد، وهي تبدو في غاية الأهمية والخطورة والدقة والحراجة والحساسية لناحية المفاعيل والمترتّبات والتداعيات، وفي غمار المخاض الذي شهده البلد ـ ولا يزال ـ تحت هذا العنوان، وذلك على إيقاع التحوّلات والمستجدّات في الإقليم، كما الترتيبات الإقليمية الجديدة أو المستجدّة. وقد بدأت إرهاصاتها ومؤشراتها وملامحها تتجسّد، على أن تتّضح صورة المشهد السياسي عندما ينجلي غبار المعركة الاستراتيجية، إذ تفيد المعلومات والمعطيات بتقدم اتجاهات وخيارات ورهانات سياسية واستراتيجية مقابل تراجع اتجاهات وخيارات ورهانات أخرى على امتداد المنطقة، وليس البلد فقط.

ـ الملاحظة الثالثة، تتعلق بواقع الطبقة السياسية التقليدية وتركيبة السلطة السياسية القائمة. إذ يواجه العديد من الأحزاب والقوى السياسية الكلاسيكية أزمة سياسية غير مسبوقة، وهي أزمة ثقة، وأزمة وجود، وأزمة مصير، كما أنها أزمة أخلاقية. حيث تبدو الحريرية السياسية بالدرجة الأولى منكسرة، وذلك لأسباب واعتبارات وحسابات خارجية وداخلية على حدّ سواء، من دون أن يعني ذلك بالضرورة وبالتبعيّة أنها اندثرت. وتبدو الجنبلاطية السياسية بالدرجة الثانية مأزومة في تحديد مصيرها في الحاضر والمستقبل. وذلك على سبيل المثال لا الحصر بطبيعة الحال، وكذلك بقية الرموز والأعلام الأخرى لجماعة عصب السلطة من فلول تجمّع 14 آذار وسائر مكوّنات هذه السلسلة وحلقاتها المركّبة والمعقّدة من التحالفات الهجينة بين مجموعات المصالح المتناقضة والمتقاطعة من القوى الفئوية والجهوية الرجعية، في إشارة إلى الإقطاعية التقليدية والأوليغارشية الرأسمالية وإكليروس الطوائف والمذاهب.

ـ الملاحظة الرابعة، تتناول مقاربة الاتجاهات الأخرى للخيارات البديلة والرديفة والشعارات ذات الصلة بها للقوى الأخرى من الجهات المقابلة، ومن بينها عدد كبير من الجمعيات والمنظّمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني ـ من دون التعميم ـ وغيرها من الفاعلين السياسيين الجدد أو المستجدّين أو الطارئين، كما الفاعلين القدامى والمتجددين. إذ إن أقلّ ما يُقال في هذه التجارب والنماذج والأنماط من الخطاب والممارسة السلوكية أنها غير مسؤولة وغير موفقة وغير مدركة لأبعاد المرحلة أو اللحظة ومحاذيرها. فهي تجمع العديد ـ بل الكثير ـ من الأفراد والمجموعات من النفعيين والانتهازيين والطفيليين والزبائنيين والمركنتيليين والمنافقين، والذين لا يقلّون عن أسلافهم ممن سبقوهم فساداً وإفساداً، ولا يمثلون ولا يشكلون خياراً أو اتجاهاً جدّياً للتغيير الحقيقي وفق رؤية استراتيجية، بانورامية ومستدامة.

ـ الملاحظة الخامسة تفتح بالباب راهناً وتفسح المجال لاحقاً لإجراء قراءة أولية ومبدئية في نتائج الانتخابات النيابية العتيدة وأبعادها وتبعاتها. ذلك أن هذه العملية الانتخابية يُفترض أن تعيد إطلاق عجلة العملية السياسية وإحياء نبض الحياة السياسية من جديد، من دون أن يعني ذلك التجديد للشرعية السياسية نفسها على إيقاع الرتابة النمطية والمشهدية على الإطلاق، وإنما إعادة إنتاج هذه الشرعية السياسية من رحم الشرعية الشعبية وفي بوتقتها، بصرف النظر عن ماهيّة منظومة السلطة السياسية وهويّتها وتركيبتها في مرحلة ما بعد هذه الانتخابات النيابية. مع الإشارة هنا إلى كثرة ـ بل زحمة ـ مجموعة المؤثّرات والضغوط والمحدّدات في هذا المضمار، الداخلية والخارجية منها على السواء.

ـ الملاحظة السادسة، والأخيرة، تقتضي المبادرة لاستشراف المستقبل السياسي لهذا البلد على ضوء الملاحظات المدوّنة أعلاه لدى المشاركة في عملية الانتخاب بالاقتراع أو التصويت والاختيار بين المرشحين، بحسب الشعارات والخيارات والرهانات والبرامج والمشاريع السياسية، فقد تمثّل أو تشكّل هذه المحطة مناسبة ـ بل فرصة غير مسبوقة ولا تتكرّر ـ لكسر سياسة الحصار والهيمنة الأحادية وضرب المخطط الذي يستهدف قوة البلد ومنعته، كي يتمكن اللبنانيون حينها من إعادة بناء بلدهم على أسس صحيحة وسليمة. وذلك بعد تفكيك المؤامرة بتجنيب لبنان الانجرار أو الانزلاق لاحتمالات الفتنة والحرب والخراب والدمار بعدم السماح ـ ولا حتى القبول ـ بتكرار سيناريوات سوريا والعراق وليبيا واليمن، و«تحييده» حقّاً من خلال إسقاط شعارات الانعزال والانطواء والإقصاء والإلغاء لـ«جماعة المحابدين الجدد» (على نسق «جماعة المحافظين الجدد» الأميركية) والمغامرين والمقامرين بمصائر الناس. في الختام، تبقى الإشارة إلى أن هذه الانتخابات النيابية ـ لكونها أو بوصفها هي محطة سياسية وتاريخية مفصلية ومصيرية ـ تقع في خضمّ هذا المخاض الكبير، بإرهاصاته المدوّية وتجلّياته العميقة، لسيرورة الانتقال التدريجي من طور الجمهورية الثانية إلى طور الجمهورية الثالثة، في سياق مشروع إعادة بناء الدولة، وفي غمار عملية إعادة تكوين السلطة بعد الانتهاء من محاولات إعادة تشكيل التوازن الوطني والمبادرات بقصد الوصول أو التوصل إلى إعادة صياغة العقد الاجتماعي والسياسي في شكله ومضمونه، من بوابة انعقاد أعمال المؤتمر الوطني والدولي وفاعليته بشأن لبنان في فرنسا ما بين الانتخابات النيابية المذكورة أعلاه والانتخابات الرئاسية المرتقبة والمزمع إجراؤها بعدها، وإن بعد حين من استحقاقها، حيث تنطلق عجلة الإنقاذ الاقتصادي وورشة الإنعاش الاجتماعي مع العهد الجديد والولاية الجديدة.

* أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية

> هذه الانتخابات تقع في خضمّ هذا المخاض الكبير، بإرهاصاته المدوّية وتجلّياته العميقة، لسيرورة الانتقال التدريجي من طور الجمهورية الثانية إلى طور الجمهورية الثالثة

المقاومة بين مطرقة العزل وسندان الخيارات

خليل عاصي *

لا يخفى على أحد أنّ النهج المعتمَد منذ عام 2000، من قبل أعداء المقاومة وخصومها، ولو بشكل متدرّج، هو تضييق الخناق عليها ومحاصرتها في الميادين كافة، أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو إعلامية. ويعود ذلك إلى فشل كل محاولات إضعافها عسكرياً، وتنبّه العدو إلى تنامي قدراتها اللوجستية والقتالية وتحصّنها بشرعية الدفاع عن الأرض والوطن التي كفلتها الدساتير الدولية، بالإضافة إلى تعزيز حضورها الشعبي لبنانياً وعربياً ودولياً. الأمر الذي جعل العدو مجبراً على الانسحاب من جنوب لبنان والبقاع الغربي بهدف سحب الذرائع منها وإسقاط شرعيّتها وتحويلها بنظر بعض الداخل والخارج إلى ميليشيات خارجة على الدولة وعبء عليها، مستفيداً من لعنة الطائفية التي يعاني منها لبنان منذ تأسيسه، والتي ما زالت سلاحاً فعّالاً يمكن استخدامه كلما دعت الحاجة، ومن ثم الانتقال إلى شكل آخر من أشكال المواجهة يكون التفوق فيه للعدو في الخبرة والقدرة. وما التضييق الاقتصادي الراهن إلا مثال واضح على شكل المعركة الجديد الذي انتهجه العدو.

ولكن ذلك ما كان له أن يتمّ إلا بتجفيف منابع القوة لدى المقاومة، بدءاً من الامتداد السوري الذي يحمي ظهرها، وصولاً إلى الإمداد الإيراني الذي يؤمّن استمراريّتها ويحافظ على تفوقها النوعي في الميدان ويحقق توازن الرعب. بعد محاولات عدة وحثيثة، من طرح فكرة «لبنان أولاً»، إلى القرار 1559، إلى اغتيال الرئيس الحريري في العام 2005، إلى خروج الجيش السوري من لبنان، إلى المحكمة الدولية، ثم إشعال فتيل الحرب السورية، نجح العدو في إبعاد الدور السوري من الواجهة ومن المشهد السياسي اللبناني والعربي، ولكنه فشل في فك الارتباط الجغرافي مع سوريا والذي يؤمّن ذلك الامتداد، وفي سد قنوات الإمداد الإيراني، إن كان على مستوى المال أو السلاح. بالتالي بدأت محاولة الاستفراد بالمقاومة وشيطنتها تطّرد وتكبر، من خلال التشكيك في ولائها اللبناني وإلصاق تهم الإتجار بالممنوعات بها، والمساواة في الدور بين إيران وإسرائيل. لا بل وصل الأمر إلى تغييب مصطلح «الاحتلال الإسرائيلي» وإحلال «الاحتلال الإيراني» مكانه، عبر إيقاظ بعض الرموز المناوئة للمقاومة، ومن ثم وضعها تحت المجهر لإظهار الشوائب والأدران التي نمت في بيئتها لنزع ثوب القداسة عنها، مستفيدين أيضاً من بعض الأخطاء والخطايات غير المسؤولة لبعض حلفاء المقاومة والمحسوبين عليها بين فينة وأخرى، الأمر الذي يسهّل على العدو والخصم القيام بمهمته بأريحية لمحاربة المقاومة من خلال بيئتها وبعض الناطقين باسمها، ناهيك عن الضغط عليها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً لتفكيك مناعتها الشعبية.

> لقد بات لزاماً على المقاومة أن تبادر إلى تغيير أوراق اللعبة وتحسين شروط تموضعها بما يتناسب مع شكل المعركة الجديد

لقد بات واضحاً أن قدرات المقاومة في المواجهة غير العسكرية يشوبها الكثير من نقاط الضعف والثغرات، وهذا يعدّ أمراً طبيعياً يفرضه الواقع اللبناني ونظام الحكم الهجين المُبتلى بالمحاصصة الطائفية والانقسامات السياسية الحادة القادرة على عرقلة كل الحلول الممكنة بالاستناد إلى الدستور، بالإضافة إلى نظام اقتصادي ريعي مدولر تشكّل المصارف اللبنانية رأس حربة فيه. كل ذلك جعل من لبنان يقف على رمال متحركة ووضع رقبته تحت سيف الدولار الأميركي القادر على تركيعه وقتما شاء.

إذاً، لقد بات لزاماً على المقاومة أن تبادر إلى تغيير أوراق اللعبة وتحسين شروط تموضعها بما يتناسب مع شكل المعركة الجديد مهما كانت قد تأخرت في ذلك. فلا بدّ من وضع رؤية شاملة ومشروع واضح المعالم قادر على مواجهة التحديات المستجدّة تصارح به شعبها. وربّما يحتاج ذلك إلى الاستعانة ببعض الخبراء المتخصّصين المحليين والدوليين رغم صعوبة المهمة التي ستُلقى على عاتقهم نظراً للتعقيدات الموجودة على المستويات كافة. كما يحتاج إلى تصفية بعض الخطاب السياسي والديني من الهنات والزلات التي سمعنا أخيراً نموذجاً منها، والتي بلا شك تخدم مصلحة العدو والخصم. كذلك يحتاج إلى تمايز المقاومة عن بعض حلفائها والمحسوبين عليها في ما يخص قضايا الفساد والمجاهرة بعدم التبنّي لها، بل بالرفض الحازم الذي يدرأ أي شبهة قد تلصق بها، لاستعادة ثقة الشارع ولمنع وضعها مع الفاسدين في خانة واحدة، وذلك حفاظاً على إرث المقاومة واستمراريتها وديمومتها وعلى عدم تشويه سمعتها والذي يعتبر هدفاً رئيسياً للعدو لتحقيق مشروعه ومطلباً ملحّاً له كمقدمة للإجهاز عليها.

كما يجب على المقاومة انتهاج خطاب جديد مغاير للخطاب التعبوي الذي أدّى إلى تململ البعض في بيئتها والحاضنة الشعبية لديها، وذلك عبر الانتقال إلى خطاب عملاني يكون أكثر محاكاةً لقضايا الناس الحياتية، من دون أن يعني ذلك فصله عمّا يُحاك لها من دسائس ومؤامرات تهدف إلى تعريتها وعزلها بهدف إخضاعها للهيمنة الصه

ملف

أميركا تحنّ إلى روزفلت

سنتصر أوكرانيا... كما نصرنا الحلفاء

لم تَعُد الولايات المتحدة تخفي مدى انخراطها في الحرب الدائرة في أوكرانيا، التي باتت تشكّل «خطّ الدفاع الأوّل» عن العالم الغربي في مواجهة روسيا، لكنّ العداء الأميركي لموسكو، والذي يفترض أن يكون قد تلاشى مع انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء زمن الثنائية القطبية، يعود دائماً ليظهر بأشكال مختلفة، تعبّر عن حاجة واشنطن الدائمة إلى تثبيت مكانتها في عالم تتراجع فيه هيمنتها. يحلّي ما سلف حدثان بارزان: يتمثّل الأوّل في إعلان راس «البنتاغون»، لويد أوستن، انشغال بلاده على «هزيمة روسيا وإضعافها»، فيما يحيي الثاني قانوناً من أيّام الحرب العالمية الثانية، وقّعه الرئيس الأميركي، جو بايدن، بينما كانت روسيا تحتفل، أوّل من أمس، بذكرى الانتصار على النازية. وفيه فعّل آليةً لتسريع وتيرة تسليم السلاح لكييف، مقرّراً بذلك بأنّ حرباً تدور في قلب أوروبا إنّما هي «حربنا» أوّلاً

خطت الولايات المتحدة خطوةً إضافية تعمّق من انخراطها في الحرب الروسية ــ الأوكرانية، بعد توقيع الرئيس جو بايدن على «قانون الإعارة والتأجير للدفاع عن الديموقراطية في أوكرانيا» Ukraine Democracy Defense Lend-Lease Act الذي يجيز تسريع وتيرة إيصال السلاح الأميركي إلى كييف، مفعّلاً بذلك البنّد الذي يعود تاريخها إلى الحرب العالمية الثانية، كان الرئيس الأسبق، فرانكلين روزفلت، قد تبنّاها، في عام 1941، لـ«مساعدة أوروبا في مقاومة هتلر»، وتعطي الرئيس صلاحيات موسّعة لدعم جهود الحرب في هذه القارة. وقال بايدن إن القانون الذي «حظي بإجماع (الحزبَين) في الكونغرس (417 مقابل 10 في مجلس النواب)»، يهدف إلى مساعدة الأوكرانيين في «القتال دفاعاً عن بلادهم وديموقراطيتهم في وجه الحرب الوحشيّة التي يشنّها (الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين»، مقرّاً بأن بلاده «أنفقت مليارات الدولارات (3,8 مليارات منذ بدء الحرب) لدعم أوكرانيا، لكون «كلفة الرضوخ للعدوان أعلى». وأرجأ الرئيس الأميركي إصدار القانون إلى التاسع من أيّار (أوّل من أمس)، ليتزامن مع احتفال موسكو بالذكرى السابعة والسبعين للانتصار على ألمانيا النازية، موحياً بأن ما يدور من حرب بالوكالة في أوكرانيا، يضاهي بحجمه وأهميته أحداث الحرب الكبرى التي انتهت بانتصار «الحلفاء»، وبروز قطبَين متصارعَين على فرْض هيمنتهما ونفوذهما على العالم.

مشروع القانون الذي طرحه أعضاء ديموقراطيون وجمهوريون في مجلس الشيوخ، ليس إلّا تحديثاً لقانون صدر قبل 81 عاماً، وخُصّص، في حينه، لمساعدة الحلفاء خلال أحداث الحرب العالمية الثانية. وبموجب «قانون الإعارة والتأجير» بنسخته الجديدة، سيصبح في مقدور الولايات المتحدة مدّ أوكرانيا بالسلاح بسرعة أكبر، إذ تعزّز هذه الآليّة سلطة الرئيس الأميركي في تسريع الاتفاقات مع كييف ودول أوروبا الشرقية. وبعد إقرار مجلس النواب مشروع القانون، في 28 نيسان الماضي، قالت رئيسته، نانسي بيلوسي، إن النسخة الأولى منه «قلبت مجرى الحرب العالمية»، مضيفةً إنه «في خطابه عن حال الاتحاد عام 1941، أوضح الرئيس روزفلت أن الديموقراطية نفسها كانت تتعرّض لتهديد خطير، ليس فقط في أوروبا، ولكن في جميع أنحاء العالم. ودعا الكونغرس إلى مدّ يد المساعدة إلى حلفائنا في الخارج: تعزيز دفاعاتهم حتى يتمكّنوا من هزيمة شرور الفاشية... غزو بوتين لأوكرانيا كان بمثابة صدى لذلك الفصل من التاريخ».

> سلّطت الأسابيع الأخيرة الضوء على مدى انخراط الولايات المتحدة في الحرب الدائرة في أوكرانيا

سلّطت الأسابيع الأخيرة الضوء على مدى انخراط الولايات المتحدة في هذا الصراع، فبالإضافة إلى القانون الذي أُعيد إحياؤه بعد 81 عاماً، لتجاوز الحواجز البيروقراطية لجهة تسليم السلاح إلى أوكرانيا، اقترح الرئيس الأميركي دعم كييف بـ 33 مليار دولار إضافية على شكل «مساعدات عسكرية وإنسانية»، هي حزمة بخطّط الديموقراطيون في الكونغرس لزيادتها بمقدار سبعة مليارات دولار، على خلفية ضغوط الجمهوريين لتزخيم الإنفاق الدفاعي، كما أرسل السيدة الأولى، جيل بايدن، في زيارة سرّية، إلى منطقة الحرب، وقدّم معلومات استخبارية لمساعدة أوكرانيا على قتل عشرات الجنرالات الروس وإغراق الطراد «موسكفا»، وفق ما كشفته وسائل إعلام أميركية («نيويورك تايمز» و«إن بي سي» الإخبارية). هذه التقارير، استدعت كان من الأفضل «تركه سرّاً وعدم الكشف عنه، تجنّباً لاستفزاز الرئيس الروسي»، تقول الصحيفة.

خُصّص القانون الذي أعيد إحياؤه لمساعدة الحلفاء خلال أحداث الحرب العالمية الثانية (أ ف ب)

منذ بدء الحرب، سعت الإدارة الأميركية إلى رسم «خطوط حمر»، وتحديد الأسلحة التي يمكن وصفها بأنها «دفاعية»، وأيّ منها يمكن اعتباره «هجومياً»، وبالتالي ينبغي تجنّب تسليمه إلى كييف، لكن الخطّ هذا تبدّل في الأسابيع الأخيرة، مع قيام الإدارة الأميركية بشحن المزيد من المعدّات العسكرية المتطوّرة، والتعبير بشكل أكثر صراحةً عن طموحاتها ليس فقط لمساعدة الأوكرانيين، ولكن لـ«هزيمة روسيا وحتى إضعافها»، على حدّ تعبير وزير الدفاع الأميركي أخيراً، الذي قال: «نريد أن نرى روسيا ضعيفة إلى درجة تمنعها من تكرار ما فعلته في أوكرانيا مرّة أخرى»، فيما شدّدت رئيسة مجلس النواب، نانسي بيلوسي، خلال رحلتها إلى كييف، على أن أميركا «ستقف إلى جانب أوكرانيا حتى تحقيق النصر»، وهو ما عاد الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، وكرّره، حين رأى أن تبنّي القانون يشكّل «مرحلة تاريخية»، وأنه «مقتنع بأننا سنربح معاً من جديد. وسنتذكر عن الديموقراطية في أوكرانيا وفي أوروبا، كما حصل قبل 77 عاماً».

وعلى رغم تماهي الحلفاء الأوروبيين مع الموقف الأميركي من الحرب الدائرة في أوكرانيا، إلّا أن الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، دعا، أمام البرلمان الأوروبي، إلى عدم «إذلال» روسيا لأن «غداً سيكون هناك سلام يجب أن نبنيه»، وبدلاً من انضمام كييف إلى الاتحاد الأوروبي، وهي عملية تستغرق «عقوداً»، اقترح إنشاء «منظّمة سياسية أوروبية» لضمّ أوكرانيا خصوصاً، إضافةً إلى «الأمم الأوروبية الديموقراطية التي تؤمن بقيمنا الأساسية». وأكد ماكرون أن بلاده ستستمرّ في دعم كييف، والتنسيق لفرض عقوبات جديدة على موسكو، وتلافي عودة الحرب إلى القارة الأوروبية، مبدياً أمله بأن تكون أوروبا مستقبلاً أكثر قوّة أمام التحديات التي قد تواجهها. من جهته، أعرب المستشار الألماني، أولاف شولتز، عن أمل بلاده بأن تُستأنف المفاوضات بين البلدين بأسرع ما يمكن، وأن تصل إلى نتائج إيجابية، مشدّداً على ضرورة تحقيق وقف لإطلاق النار في أوكرانيا التي تقف ألمانيا إلى جانبها بلا هوادة، على حدّ تعبيره.

(الأخبار)

تقدّم روسي بطيء شرقاً وجنوباً

موسكو ـ أحمد الحاج علي

بعد ثماني سنوات من منع النظام الأوكراني الحالي الاحتفالات بذكرى القضاء على الفاشية، أحيت روسيا في المناطق الأوكرانية الخاضعة لسيطرتها «عيد النصر»، بسلسلة فعاليات لم تقتصر على «جمهوريّتَي» دونيتسك ولوغانسك، بل امتدّت إلى خيرسون، نوفيكوخوفكا، ميليتوبول، بريديانسك، إينيغودار، وغيرها من المدن. ولضمان إحياء المناسبة، وُضعت القوات الجوفضائية الروسية والدفاعات الجوية في جهوزية تامّة، فيما أُسقطت ثمانية صواريخ أوكرانية بعدما أُطلقت على وسط خيرسون.

ميدانياً، أُفيد عن استسلام وحدة أوكرانية في محاور شرق مدينة إيزيوم، فيما المجموعة المتبقّية منها جرى اعتقال أفرادها واعتبارهم فارّين من القوات المسلحة، والحُكم عليهم بالسجن لمدّة 12 سنة، في ما يؤشّر لسيطرتها إلى أن سلطات كييف قرّرت التعامل بقسوة مع حالات التمرّد المنتشرة في صفوف قواتها، خصوصاً في الاتّجاهات الشرقية في الدونباس. كذلك، تسعى القيادة الأوكرانية لمنع نشر أخبار الاستسلام المتكرّرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، خشية من تدهور الحالة المعنوية لجنودها. أمّا في الشمال الشرقي، وتحديداً في محيط ضواحي مدينة خاركوف، فتُفيد المعلومات بفشل محاولات القوات الأوكرانية التقدّم عند محاور مدينة تشوغويفا، وسط تقدير باستنفادها قدرتها على القيام بأيّ مبادرات هجومية باتجاه شمال خاركوف وشرقها وجنوب شرقها، أو منع تقدّم القوات الروسية، والذي أصبح محتوماً بالنسبة إلى الأوكران، الذين لم يتبقّ لهم إلّا منفذ وحيد في اتجاه الغرب. وفي محيط مدينة ليسيتشانسك، تمكّنت القوات الروسية من عبور نهر سيفيرسكي دونيتس عند منطقة بيلوغورفكا السكنية، بعد فشل محاولتها الأولى للقيام بذلك، والتي تمكّنت خلالها المدفعية الأوكرانية من تدمير المعدّات والجسور العائمة الروسية. أمّا في المحاولة الثانية، فقد نجح الروس في إسكات معظم مصادر النيران الأوكرانية قبل إنجاز المهمّة، التي أضحى الجنود الأوكران في ليسيتشانسك وسيفيرودونيتسك، في عقبها، معزولين عن بقيّة الوحدات. في هذا الوقت، يستمرّ تقدّم القوات الروسية من الجنوب، وتحديداً من اتّجاه باباسانيا، إلى الشمال، وسط مهاجمتها منطقة توشكوفكا التي يبدو أنها قد أحكمت السيطرة عليها. وإذا تأكّد ذلك، تكون القوات الأوكرانية في محيط زولوتويه وغوروسكويه قد تمّت محاصرتها بالفعل، وهو ما يُعدّ مؤشّراً إلى انهيار دفاعاتها على جبهة أوريخوفا ونيجنويه، الأمر الذي يمهّد لاتصال القوات الروسية و«الشعبية» المهاجمة من اتجاه روبيجنويه وسيفيرودونيتسك

تمكّنت قوات لوغانسك من الوصول إلى الحدود الإدارية لـ«الجمهورية» (أ ف ب)

مخاوف غربية من «استراتيجية الانتصار»

واشنطن تقودنا إلى كارثة

وليد شرارة

"هذه حربنا". وزيرة الخارجية البريطانية، ليز تروس، كانت الأوضح بين المسؤولين الأميركيين والبريطانيين في الإقرار بأن حلف "الناتو" طرف مباشر في الحرب الدائرة في أوكرانيا مع روسيا. سبق لوزير الدفاع الأميركي، لويد أوستن، أن قال إن هدف هذه الحرب هو إضعاف هذا البلد، ولرئيسه جو بايدن أن اعتبر، خلال زيارته مصنعاً لإنتاج صواريخ "جافلين"، أن الأسلحة الأميركية في أيدي الأوكرانيين "تحوّل الجيش الروسي، في مناسبات كثيرة، إلى أضحوكة"، وطالب الكونغرس بأن يوافق على تمويل إضافي بقيمة 33 مليار دولار لزيادة المساعدات العسكرية لكييف. لكن كلام الوزيرة البريطانية كان الأدقّ في توصيف حقيقة الموقف.

في بداية الحرب، حرص القادة الغربيون على التأكيد أنهم سيدعمون أوكرانيا عسكرياً وسياسياً ومادياً، من دون أن يفضي ذلك إلى التورّط في صدام مباشر مع موسكو، لكن يبدو أن مثل هذا الحرص تراجع لدى بعضهم، ما يثير مخاوف في أوساط بعض نخبهم السياسية من احتمال التدحرج نحو حرب كبرى. فحين يصبح هدف الحرب إلحاق الهزيمة الكاملة بروسيا، ويجري فتح مخازن الجيوش الغربية لإمداد أوكرانيا بأحدث منظوماتها التكنولوجية العسكرية، وترصد موازنات ضخمة لمساندتها، يصبح من الصعب التكهّن برد الفعل الروسي في سياق معركة تتّخذ طابعاً وجودياً، من منظور قيادتها. إدارة بايدن انتقلت من الحرب المنخفضة التوتّر ضدّها في بداية المجابهة، إلى ما يمكن تسميته بـ"استراتيجية الانتصار" عليها، وهي ستقابل بتصميم روسي على صدّ غزوة جديدة للبلاد، وفق ما قاله الرئيس جهته، أعرب المستشار الألماني، أولاف شولتز، عن أمل بلاده بأن تُستأنف المفاوضات بين البلدين بأسرع ما يمكن، وأن تصل إلى نتائج إيجابية، مشدّداً على ضرورة تحقيق وقف لإطلاق النار في أوكرانيا التي تقف ألمانيا إلى جانبها بلا هوادة، على حدّ تعبيره.

(الأخبار)

الروسي، تقول الصحيفة.

منذ بدء الحرب، سعت الإدارة الأميركية إلى رسم «خطوط حمر»، وتحديد الأسلحة التي يمكن وصفها بأنها «دفاعية»، وأيّ منها يمكن اعتباره «هجومياً»، وبالتالي ينبغي تجنّب تسليمه إلى كييف، لكن الخطّ هذا تبدّل في الأسابيع الأخيرة، مع قيام الإدارة الأميركية بشحن المزيد من المعدّات العسكرية المتطوّرة، والتعبير بشكل أكثر صراحةً عن طموحاتها ليس فقط لمساعدة الأوكرانيين، ولكن لـ«هزيمة روسيا وحتى إضعافها»، على حدّ تعبير وزير الدفاع الأميركي أخيراً، الذي قال: «نريد أن نرى روسيا ضعيفة إلى درجة تمنعها من تكرار ما فعلته في أوكرانيا مرّة أخرى»، فيما شدّدت رئيسة مجلس النواب، نانسي بيلوسي، خلال رحلتها إلى كييف، على أن أميركا «ستقف إلى جانب أوكرانيا حتى تحقيق النصر»، وهو ما عاد الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، وكرّره، حين رأى أن تبنّي القانون يشكّل «مرحلة تاريخية»، وأنه «مقتنع بأننا سنربح معاً من جديد. وسنتذكر عن الديموقراطية في أوكرانيا وفي أوروبا، كما حصل قبل 77 عاماً».

وعلى رغم تماهي الحلفاء الأوروبيين مع الموقف الأميركي من الحرب الدائرة في أوكرانيا، إلّا أن الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، دعا، أمام البرلمان الأوروبي، إلى عدم «إذلال» روسيا لأن «غداً سيكون هناك سلام يجب أن نبنيه»، وبدلاً من انضمام كييف إلى الاتحاد الأوروبي، وهي عملية تستغرق «عقوداً»، اقترح إنشاء «منظّمة سياسية أوروبية» لضمّ أوكرانيا خصوصاً، إضافةً إلى «الأمم الأوروبية الديموقراطية التي تؤمن بقيمنا الأساسية». وأكد ماكرون أن بلاده ستستمرّ في دعم كييف، والتنسيق لفرض عقوبات جديدة على موسكو، وتلافي عودة الحرب إلى القارة الأوروبية، مبدياً أمله بأن تكون أوروبا مستقبلاً أكثر قوّة أمام التحديات التي قد تواجهها. من جهته، أعرب المستشار الألماني، أولاف شولتز، عن أمل بلاده بأن تُستأنف المفاوضات بين البلدين بأسرع ما يمكن، وأن تصل إلى نتائج إيجابية، مشدّداً على ضرورة تحقيق وقف لإطلاق النار في أوكرانيا التي تقف ألمانيا إلى جانبها بلا هوادة، على حدّ تعبيره.

(الأخبار)

واشنطن تقودنا إلى كارثة

قادرة على تحقيق انتصار حاسم في أوكرانيا، لكن من شبه المؤكد أنها تستطيع ضمان خسارة جميع الأطراف الأخرى إن هي خسرت، من خلال ما يمكن تسميته بسيناريو شمشون. وكما كان ينبغي علينا أن نفعل في حالة العراق، سيكون من الحكمة الآن أن نفكّر في تعدُّد النهايات المحتملة لهذه الحرب لنتّخذ الخيارات الصائبة في السياسة التي نعتمدها". هذه المواقف، التي ذكرنا، على سبيل المثال لا الحصر، تعكس قلقاً متنامياً في أوساط نخب أميركية وغربية من التفاؤل المفرط لدى صنّاع القرار في واشنطن حيال إمكانية هزيمة روسيا، وهي ستتكاثر على الأغلب في المرحلة المقبلة، مع استعار المواجهة وجلاء إمكانية توسّع نطاقها.

موسكو مستعدّة للاسوأ

تضمّن الخطاب الذي ألقاه فلاديمير بوتين في ذكرى الانتصار على النازية نقطتَين جوهريتَين: الأولى هي التأكيد على الطابع الاستباقي للحرب، والثانية هي إبقاء الباب مفتوحاً أمام احتمال الحلّ السياسي، هو كرّر مرّة أخرى ما سبق وركّز عليه في مناسبات عدّة، خلال العقدين الماضيين: استمرار زحف "الناتو" إلى جوار روسيا ممنوع، لكن عبثاً، لأن دوله "لم ترغب في سماعنا، حيث كانت لديهم خطط مختلفة تماماً". وبطبيعة الحال، فإن كل ما أفصح عنه القادة السياسيون والعسكريون الأميركيون والبريطانيون خصوصاً، من حقد دفين حيال روسيا: "إضعافها"، "عزلها"، "تحويلها إلى دولة مارقة"، وربّما غداً تدميرها أو إفناؤها، أثبتت بالنسبة إلى بوتين صحّة تقديره للموقف، على اعتبار أنه بخوض معركة وجودية، وأن من يخطط لإضعاف بلاده سيسعى بعدها للنيل من وحدتها الترابية وسيادتها. لم ينسَ بوتين انهيار الاتحاد السوفياتي بفعل استراتيجية الاحتواء، ولا ما حلّ بروسيا من بعد ذلك، وكيف كانت على حافة التداعي والتفكّك. هو أبقى الباب مفتوحاً للتفاوض في الخطاب المذكور، ولكن على قاعدة تلبية المطالب الأمنية والاستراتيجية التي أدّى تجاهلها إلى انفجار المعركة الحالية، يقرّ خصومه، حتى الدَّهم، أن معدّلات شعبيته ارتفعت كثيراً بعد بدء الحرب، وأن القطاع الأعظم من الروس يشاطره القناعة بالطابع الوجودي للمعركة. هذا شرط رئيس للمضيّ قدماً واحتمال الأكلاف المختلفة، ورفع سقف المواجهة إن اقتضت الضرورة ذلك. هناك دواع للقلق لدى الغربيين، حتى ولو كان قطاع معتبَر منهم لا يعي ذلك بعد.

في الناتو قد انتقلوا من سياسة دعم أوكرانيا في مواجهة العدوان الروسي إلى سياسة إضعاف قوة روسيا ونفوذها. نتيجة لذلك، هم لا يتركون للرئيس الروسي سوى خيارَي الاستسلام أو تصعيد الحرب، ما يزيد احتمالات توسيعها إلى خارج حدود أوكرانيا". أمّا جورج بيب، رئيس قسم روسيا السابق في الاستخبارات المركزية، فقد اختار لمقاله على موقع "ريسبونسيبل ستايتكرافت" العنوان التالي: "أخبرونا كيف ستنتهي الحرب في أوكرانيا"، مستعيداً قولاً شهيراً لدافيد بيترايوس، الذي قاد قوات الاحتلال الأميركية في العراق، موجهاً لإدارة بوش الابن: "أخبروني كيف سينتهي هذا الأمر؟". يقارن بيب بين السيناريوات الانتصارية التي سادت ما بعد احتلال بغداد، وتلك الخاصة بإمكانية الانتصار على روسيا اليوم. ووفقاً لبيب، فإن "موسكو قد لا تكون الحَوْل دون صدام مباشر مع روسيا. توماس فريدمان، منظّر "العولمة السعيدة" و"البايدني المتحمّس"، حذّر، في مقال في "نيويورك تايمز"، من "قمة الحماقة" المتمثّلة بتسريب مسؤولين عسكريين أميركيين لمعلومات عن مساعدتهم لأوكرانيا في قتل جنرالات روس وإغراق المدمّرة "موسكفا"، وأشار إلى أن "مثل هذا العمل الطائش يجب أن يتوقّف فوراً، قبل أن ينتهي الأمر بأميركا في حرب غير مقصودة مع روسيا... إن حرب أوكرانيا لم تستقرّ في طريق طويل وطاحن ومملّ كما يظنّ البعض، بل إنها تزداد خطورة يوماً بعد يوم كلّما طال أمدها". مايكل هيرش، أحد كبار الكتاب في "فورين بوليسي"، اعتبر، من جهته، في مقال على موقعها بعنوان "نهاية اللّعبة الخطرة لبايدن في أوكرانيا: لا نهاية لعبة"، أن "بايدن وحلفاءه

> أصوات قليلة تتجرّأ على التغريد خارج سرب «التضامن مع الأوكرانيين» ضدّ «الاجتياح الروسي» في أرجاء الغرب

بوباسانيا من القومين»، وفقاً لتصريح بالمتحدّث باسم هذه القوات. سياسياً، أوضح نائب وزير الخارجية الروسية، ألكسندر غروشكو، أنّ «مبادئ و شروط استخدام موسكو لأسلحتها النووية منصوص عليها ضمن العقيدة العسكرية الروسية، ومَن يرغب بإمكانه البحث فيها عن إجابات حول تساؤلات إن كان من الممكن توجيه ضربة تكتيكية وقائية نووية للأراضي الأوكرانية». وكان الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، قد وقّع، في 2 حزيران 2020، مرسوماً يحدّد أساسيات سياسة الدولة الروسية في ما يختصّ بمجال الردع النووي، والتي تحتفظ روسيا بموجبها بحقّها في توجيه ضربات نووية تكتيكية ذات طابع دفاعي، بهدف «الحفاظ على إمكانيات القوات النووية الاستراتيجية عند مستوى كافٍ لضمان قدرتها على الردع النووي وحماية سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية وردع أيّ اعتداء محتمل على روسيا وحلفائها».

> يستمرّ تقدّم القوات الروسية من الجنوب، وتحديداً من اتّجاه باباسانيا، إلى الشمال

عبر ليسيتشانسك التي تجري عملية السيطرة عليها حالياً، مع تلك المتقدّمة من باباسانيا. أيضاً، يتواصل تقدّم القوات الروسية و«الشعبية» في اتّجاه غورلوفكا، حيث أحكمت السيطرة على نقطة نوفوسيولوفكا، وعزلت المجموعات الأوكرانية في محيط أفديفكا عن الطريق الشمالي، في ما يؤشّر إلى مساع لتشديد حصار المنطقة. كذلك، تمكّنت قوات لوغانسك من الوصول إلى الحدود الإدارية لـ«الجمهورية»، «بعد استكمال تحرير قرية

حيث يصبح الهدف الحاف الهزيمة الكاملة بموسكو
يصبح من الصعب التكهن برد الفعل الروسي (أ ف ب)

ملف

الحرب... ضدّ الصين أيضاً

منير شفيق

إلى أين وصلت الحرب في أوكرانيا بين روسيا وأميركا، ولا سيّما مع استمرار فولوديمير زيلينسكي، الرئيس الأوكراني، في لعب دور مخلب القطّ الأميركي؟ لقد كان من الممكن لهذه الحرب أن تجد تسوية سريعة، أو متوسّطة السرعة، لو كان زيلينسكي يتمتّع بدرجة من الاستقلالية، في الحرص على مصالح الشعب الأوكراني، بعيداً من الانقياد الأعمى للقرار الأميركي، بل كان من الممكن أن يتلافى وقوع الحرب لو فاوض الروس حول حياد أوكرانيا ووحدتها، ولكنه أصرّ على السعي للانضمام إلى «الناتو»، وراح يترجم ذلك بالتسلّح عن طريق بريطانيا وأميركا لخوض حرب مع روسيا إذا ما نفّذ فلاديمير بوتين تهديداته، بعد أن حشد جيشاً على حدود أوكرانيا. لو كان زيلينسكي، الصهيوني الأميركي

> تدلّ كلّ السياسات الأميركية على أن واشنطن تريد إنزال هزيمة استراتيجية ببوتين وبروسيا الاتحادية

الولاء، يفكّر، أولاً، في مصلحة أوكرانيا والشعب الأوكراني، لجنّبها الحرب ذات الطابع العالمي، والتي أدّت، حتى الآن، إلى الوضع الكارثي الذي عمّ مدنها، وابتلى شعبها دماراً وخسائر في الأرواح والمادّيات والبنى التحتية. هذه الحرب ما كانت لتندلع لولا الرغبة الأميركية في ذلك، أو بالأصحّ، لولا القرار الاستراتيجي الأميركي بفتح جبهة ضدّ روسيا، من خلال أوكرانيا وعلى أرضها، ولو لآخر أوكراني. أمّا الدليل القاطع على هذا القرار الاستراتيجي الأميركي فيمكن أن يُقرأ من خلال متابعة السياسات والممارسات الأميركية والإعلام الأميركي، منذ 20 شباط حتى اليوم. فمنذ ذلك التاريخ، راحت إدارة بايدن تصبّ الزيت على نار الحرب، وبتعاون نشط مع رئيس وزراء بريطانيا، بوريس جونسون، فقد سخّرت كلّ الإمكانات الأميركية لخدمة الحرب عسكرياً وسياسياً وإعلامياً، إلى جانب تعبئة عالمية واسعة للغاية، حتى وصل الأمر ببايدن إلى ألّا يترك للصُلح مكاناً مع بوتين، بعد وصفه إيّاه علناً بأنه مجرم حرب، ومطالبته بحشد الأدلّة لتقديم الرئيس الروسي إلى المحكمة الجنائية الدولية. ومن قبيل الإضافة، أرسل وزير خارجيته بلينكن ونائبته كمالا هاريس، وذهب شخصياً، لتشجيع زيلينسكي على مواصلة القتال، بعد أن بدا من الأخير بعض الضعف في جولات المفاوضات الأولى بين روسيا وأوكرانيا.

باختصار، تدلّ كلّ السياسات الأميركية على أن واشنطن تريد أن تذهب في حرب أوكرانيا إلى هدف إنزال هزيمة استراتيجية ببوتين وبروسيا الاتحادية (كدولة كبرى موحّدة وذات شأن في صراع الأقطاب الدوليين). وبهذا، وضعت بوتين وروسيا أمام حرب وجود؛ إمّا أن يكونان فيها أو لا يكونان. طبعاً، لا بوتين ولا روسيا يمكن أن يسمحا لأميركا بأن تطيح بهما. وتحقّق هذا الهدف المجنون، دونه حرب عالمية نووية. لذا، عندما يُطرح اليوم سؤال: إلى أين وصلت الحرب؟ يأتي الجواب، بالفم الملآن، على ضوء السياسات الأميركية: إنها ذاهبة إلى التصعيد، فالتصعيد، إلى ما لا تحمد عقباه، ما لم تنزل إدارة بايدن عن الشجرة. ومن هنا، ينشأ السؤال: هل سيبحث في نهاية المطاف عن وسيلة للنزول؟ هذا بالطبع دائماً من الممكن، وبالنسبة إلى الحرب في أوكرانيا بالذات، فهو سهل جداً إذا ما سُمح لزيلينسكي بالتفاوض وتقديم التراجعات المطلوبة. وهي تراجعات في مصلحة أوكرانيا أولاً، لأن مصلحتها ومصلحة شعبها أن تكون محايدة وصديقة لروسيا وللغرب، كما في عدم التسلّح بما يهدّد الأمن القومي الروسي، والمحافظة على شرق أوكرانيا ضمن وحدة فيدرالية أوكرانية غير متعادية.

على أن الحرب التي تريد إدارة بايدن كسبها ضدّ روسيا، هي حرب في جوهرها ضدّ الصين أيضاً. فروسيا والصين، بعد القمة الثنائية بين رئيسيهما في 4 شباط 2022، أصبحتا في جبهة واحدة في الصراع بين المعسكرين السوفياتي والأميركي بعد الحرب العالمية الثانية، والتي انتهت في مصلحة المعسكر الأخير عام 1991.

هنا ينشأ سؤال جديد: ما الذي دفع أميركا إلى أن تختار طريق الحرب من خلال أوكرانيا ضدّ روسيا والصين (عملياً وموضوعياً)، وليس الرجوع إلى استراتيجية الحرب الباردة التي اتّسمت بسباق التسلّح، والحروب بالوكالة، والوفاق الدولي، إلى جانب التفوّق الاقتصادي والمالي والتكنولوجي والعلمي الهائل في مصلحة الغرب؟ الفارق بين المرحلتين يكمن في ما تتمتّع به الصين من تفوّق اقتصادي ومالي وتكنولوجي وعلمي بما ينافس الغرب بجدارة، الأمر الذي أفقد الأخير ميزته التي تمتّع بها بوجه المعسكر الاشتراكي لعبت دوراً أساسياً في كسبه إيّاه، من دون الانتقال إلى الحرب الحامية، أو شبه الحامية، كما هو حاصل الآن في أوكرانيا. وبذلك، تكون الحرب الأميركية ضدّ روسيا (والصين) في أوكرانيا الخطوة الاستراتيجية الأولى في معالجة التناقض الأميركي - الصيني، والذي أعلن من جانب إدارة بايدن أنّه التناقض رقم 1 الذي يواجه أميركا.

هذا الخيار العسكري الذي أخذ يطول أمداً، ستصحبه حرب اقتصادية، كما هو حاصل مع روسيا الآن، وكما سيحصل مع الصين في قادم الأيام، ما يعطي سمات أخرى، تُضاف إلى تلك التي وسمت الحرب الباردة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي على رأسها حالة الوفاق الدولي طويل الأمد، والذي دام طوال الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، وهي فترة كانت كافية لاستبعاد الحرب العالمية من جهة، ولإيصال القيادة السوفياتية لتفسد كالسمكة من الرأس (ظاهرة غورباتشوف وبالتسين) من جهة ثانية. التاريخ لا يكرّر نفسه، ولكلّ عصر سماته، ولكلّ صراع دولي سماته الخاصة به أيضاً.

مع أميركا، وهذا ما يُفسّر لماذا ذهبت إدارة بايدن إلى المدى المتطرّف الذي سبق ذكره. فهدف إنزال هزيمة ببوتين وروسيا خطوة ضرورية وأساسية في الحرب مع الصين. كما أنه يفسّر، وسيفسّر، لماذا لن تسمح الصين بهزيمة روسيا، ولا سيّما في مواجهة الحصار الاقتصادي والسياسي والإعلامي الذي يتعرّض له بوتين، فيما البُعد العسكري ما زال شبه مضمون في مصلحة روسيا، بمواجهة زيلينسكي وجيشه ومتطرّفيه، على الأقلّ. كان من المتوقّع لدى عدد من المحلّلين الاستراتيجيين أن ينتقل الصراع بين أميركا والغرب وحلفائهما من جهة، والصين وروسيا (وآخرين) من جهة ثانية، إلى ما يشبه الحرب الباردة التي عرفها التناقض

أصبحت روسيا والصين بعد القمة الثنائية بين رئيسيهما في جبهة واحدة في الصراع مع أميركا (أ ف ب)

سوريا

الإحصاء السكّاني في الحسكة: خطوة على طريق «التكريد»

> بدأت «الإدارة الذاتية» الكردية، قبل أيام، إحصاءً شاملاً للسكّان والممتلكات في محافظة الحسكة، على أن يتمّ استكماله في بقيّة المناطق الخاضعة لسيطرتها. وبينما تدافع «قسد» عن هذا الإحصاء، الذي دأبت على الترويج له منذ أكثر من عام، بكونه يستهدف أغراضاً «تنموية» متعدّدة، يسود اعتقاد واسع في أوساط معارضي «الذاتية» بأن الأخيرة إنّما تريد من خلال ذلك، تحوير هويّة المنطقة، وإثبات «كرديّتها» على حساب المكوّنات الأخرى، بما يخدم مشروعها السياسي

الحسكة ـ أيهم مرعي

في الوقت الذي تصعّد فيه «الإدارة الذاتية» الكردية في وجه مشروع الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، القاضي بنقل نحو مليون سوري من الأراضي التركية إلى المناطق التي تحتلّها بلاده في سوريا، باعتبار ذلك تمهيداً لتغيير ديموغرافي واسع، تواجه هي نفسها اتّهامات بالسعي لإحداث تحوّلات مماثلة في المناطق التي تسيطر عليها، بذريعة التعداد السكاني. وشرعت «الذاتية»، يوم السبت الفائت، بتنفيذ هذا الإحصاء انطلاقاً من مدن المالكية والجوادية ورميلان ومعبدة واليعربية، عبر 450 فريقاً، مع إعلان حظر للتجوال، وإلزام السكّان بالبقاء في منازلهم، على أن تُستكمل المهمّة في مدن محافظة الحسكة كافّة، كمرحلة أولى. وتستهدف العملية توثيق عدد الأفراد والعائلات، سواءً المقيمين أو المسافرين أو الوافدين، والنازحين من مناطق أخرى، وعدد الموظّفين الحكوميين، فضلاً عن إحصاء الأملاك من عقارات وأراضٍ ومحالّ تجارية.

وتلمّح «الذاتية»، منذ أكثر من عام، إلى سعيها لإجراء إحصاء عامّ للسكّان والممتلكات، تمهيداً لإجراء انتخابات كان من المزمع عقدها في الربع الأوّل من العام الجاري، إلّا أن ضغوطات أميركية أدّت إلى تأجيلها إلى حين إنجاز تفاهم كردي - كردي بين أحزاب «الذاتية» و«المجلس الوطني الكردي». ولاقى الشروع في إجراء التعداد رفضاً عربياً وكردياً؛ لاعتبارات عديدة على رأسها النظر إليه بوصفه إحصاءً سياسياً، وهو ما يطعن في نتائجه. وتتّهم مصادر أهلية وعشائرية، في حديث إلى «الأخبار»، «الذاتية»، بـ«تنفيذ الإحصاء لغايات سياسية، على رأسها إبراز الهوية الكردية لمحافظة الحسكة، بعكس الواقع، حيث تشكّل العشائر العربية نحو ثلاثة أرباع سكّان المنطقة». وتستند المصادر في اتّهاماتها إلى «معاملة كافة السكان الذين ينحدر قيدهم من خارج المحافظة، على رغم إقامتهم فيها منذ عشرات السنوات، معاملة الوافدين، بمن فيهم أولئك الذين غُمرت أراضيهم بمياه سدّ الفرات في الرقّة، ويقطنون في الحسكة منذ سبعينيات القرن المنصرم». وتضيف أن «الذاتية لا تُعامل سكان عفرين وعين العرب ومناطق أخرى في ريف حلب على أنهم وافدون، ولا تطالبهم بأيّ وثائق،

> يهدف الإحصاء إلى إبراز «هوية كردية» للحسكة بينما تشكّل العشائر العربية نحو ثلاثة أرباع سكّانها

تلفح «الذاتية»، منذ أكثر من عام، إلى سعيها لإجراء إحصاء عام للسكان والممتلكات (أ ف ب)

وهو ما يُعتبر ازدواجية في المعايير، وتمييزاً واضحاً»، مطالبة الإدارة الكردية بـ«عدم القيام بخطوات تؤدّي إلى شرخ اجتماعي بين السكّان». بدوره، يعتبر الأكاديمي الكردي، فريد سعدون، في حديث إلى «الأخبار»، أن «الظروف التي تعيشها المنطقة من تهجير وتغيير ديموغرافي واحتلال ونزوح، لا تعدّ مثالية لإجراء هذا الإحصاء»، مضيفاً أن «هذه العملية يجب أن تُجرى أصلاً من قِبَل جهة شرعية معترَف بها، وفي منطقة معترَف بها داخلياً ودولياً»، لافتاً إلى أن «المجتمع الكردي منقسم بين طرفين سياسيين، وكلّ مَن يناصر الطرف الآخر لن يناصر الإحصاء، ولن يقدّم معلومات صحيحة للجهة المنظّمة له»، في إشارة إلى أنصار «المجلس الوطني الكردي».

في المقابل، نفت «الذاتية» الاتّهامات الموجّهة إليها، ودافعت عن الإحصاء بكونه خطوة تهدف إلى الحصول على قاعدة بيانات شاملة لسكّان المنطقة، «بعيداً عن أيّ هدف سياسي». وفي هذا السياق، قالت الرئيسة المشتركة لـ«مكتب التخطيط والإحصاء في الإدارة الذاتية»، بشرى شيخي، في تصريحات إعلامية، إن «الهدف من التعداد السكاني هو إنشاء قاعدة بيانات أساسية عن السكّان والمساكن، تساعد بدورها في تنفيذ خطط التنمية إلى جانب جمع ونشر المعلومات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والمهنية والصحية والخدمية للسكّان، بهدف توفير متطلّباتهم وتأمين احتياجاتهم». ويُتوقّع أن يلي الإحصاء إعلانُ «الذاتية» عن البدء بالإعداد لإجراء انتخابات لـ«المجالس المحلية» والمعروفة بـ«الكومينات»، و«مجالس المقاطعات»، و«مجلس الشعوب الديمقراطي»، وذلك استناداً إلى تجربة التعداد الذي أجرته «الذاتية» في عام 2016 - من دون أن تصدر نتائجه حتى اليوم -، حيث تلاه تنظيم المرحلة الأولى من الانتخابات المحلّية عام 2017.

فلسطين

من عزون إلى قبر يوسف: الضفّة لا تهادن

نابلس ـ الأخبار

إذا كانت بعض الأحداث لا تأخذ حقّها من المشهد نتيجة عدم ديمومتها أو عدم التعاطي معها بنظرة شمولية، ثمّ تعود وتثبت «براماتيكيّتها»، فإنّ ذلك يكاد ينطبق بحرفيّته على حالة المقاومة في بلدة عزون شرق قلقيلية، وأيضاً على المئتَين الضاغطتين على الزناد باستمرار شرق نابلس، حيث يوحي تكرار المشاهد بنشوء جيل فلسطيني لا يقبل المهادنة، على رغم حملات الملاحَقة والاعتقال والعقوبات الجماعية الإسرائيلية. وتظاهر، أمس، عشرات المستوطنين قرب مدخل عزون، بعد ساعتين من إلقاء زجاجة حارقة على حافلة لهم في المكان، حيث رفعوا الأعلام الإسرائيلية، وتجمهروا احتجاجاً على تكرار عمليات إلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة على المركبات الإسرائيلية على طول شارع «55» المارّ ببلدات شرق قلقيلية. وما إن اقتربوا من مدخل عزون، حتى انتفض عشرات الشبّان وهرعوا للتصدّي لهم، ما أدّى إلى اندلاع مواجهات عنيفة لمدّة خمس ساعات بعد تدخّل جيش العدو لحماية المستوطنين، وانتقلت المواجهات من مدخل البلدة إلى قلبها، وأسفرت عن إصابة 92 فلسطينياً، 14 منهم بالرصاص الحيّ وآخرون بالرصاص المطاطي، وعشرات حالات الاختناق بقنابل الغاز، بحسب إحصائية وصلت «الأخبار». ويمتدّ شارع «55» من غرب مدينة نابلس، مروراً بقرى قلقيلية الشرقية، وصولاً إلى حاجز جلجولية الفاصل بين قلقيلية والأراضي المحتلة عام 1948، ويمرّ بعدد كبير من مداخل المستوطنات وأيضاً مداخل القرى الفلسطينية. لذلك، دائماً ما كان هدفاً سهلاً لهجمات الشبّان بالحجارة والزجاجات الحارقة، إضافة إلى كونه شارعاً حيوياً يخدم عدداً كبيراً من الإسرائيليين. وتحوّل «55» إلى «شارع رعب» للمستوطنين بعد استهداف مركباتهم بالحجارة و«المولوتوف» عشرات المرّات شهرياً من بلدة عزون وحدها، وهذا ما دفع قبل أشهر عضو «الكنيست»، سيمحا روتمان، إلى القول: «الوضع لا يُطاق على شارع 55، والفلسطينيون يهاجمون المستوطنين دائماً في هذا المكان». وتمتاز بلدة عزون بالكثافة السكانية الكبيرة مقارنة بالقرى والتجمّعات المحيطة بها؛ إذ يبلغ عدد سكّانها نحو 10 آلاف نسمة.

> اقتحم المستوطنون بحراسة نحو 50 آلية عسكرية، المنطقة الشرقية في نابلس

ولم ينجح العدو في وقف الهجمات منها على المركبات الإسرائيلية منذ سنوات طويلة، على رغم استخدامه أساليب عدّة ضدّها، كالعقاب الجماعي بإغلاق مداخلها بالبوّابات الحديدية أو السواتر الترابية، إضافة إلى حملات اعتقالات متتالية بشكل شهري. وعلاوة على الحجارة والزجاجات الحارقة، يشتهر شبان عزون بتصنيع العبوات (أكواع) التي يلقونها تجاه آليات جيش الاحتلال أو البرج المحاذي للبلدة. وفي نهاية الشهر الماضي، استشهد يحيى عدوان برصاص العدو بعد إلقائه زجاجات حارقة نحو مركبات عسكرية إسرائيلية خلال اقتحامها البلدة.

وفي قبر يوسف شرق نابلس، لم يختلف المشهد كثيراً، حيث اقتحم المستوطنون بحراسة نحو 50 آلية عسكرية، المنطقة الشرقية في نابلس، لكن الشبّان الفلسطينيين تصدّوا للاقتحام بمواجهات شعبية عنيفة تخلّلها إطلاق مقاومين النار ثلاث مرّات تجاه العدو، ما أدّى إلى إصابة 14 فلسطينياً بالرصاص وآخرين بالاختناق. وتحوّل إطلاق المقاومين النار خلال الجماعي بإغلاق مداخلها بالبوّابات الحديدية أو السواتر الترابية، إضافة إلى حملات اعتقالات متتالية بشكل شهري. وعلاوة على الحجارة والزجاجات الحارقة، يشتهر شبان عزون بتصنيع العبوات (أكواع) التي يلقونها تجاه آليات جيش الاحتلال أو البرج المحاذي للبلدة. وفي نهاية الشهر الماضي، استشهد يحيى عدوان برصاص العدو بعد إلقائه زجاجات حارقة نحو مركبات عسكرية إسرائيلية خلال اقتحامها البلدة.

وفي قبر يوسف شرق نابلس، لم يختلف المشهد كثيراً، حيث اقتحم المستوطنون بحراسة نحو 50 آلية عسكرية، المنطقة الشرقية في نابلس، لكن الشبّان الفلسطينيين تصدّوا للاقتحام بمواجهات شعبية عنيفة تخلّلها إطلاق مقاومين

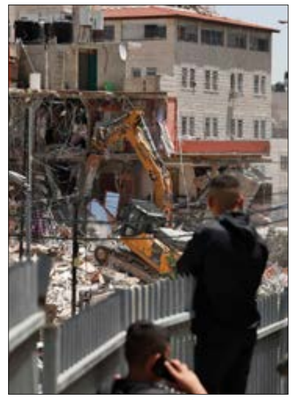
شهدت المنطقة الشرقية في نابلس منذ أيلول 12 عملية إطلاق نار ضد جيش العدو ومستوطنيه (أ ف ب)

السكّان الأصليون «وافدون»!

محمود عبد اللطيف

تصنّف «قسد» السكّان في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وفقاً لثلاث خانات، هي «سكّان أصليون»، و«وافدون»، و«نازحون». ويشكّل تصنيف «وافد» علامة مفتاحية لفهم ما تريده القيادات الكردية من عملية الإحصاء، إذ تندرج تحت هذا المسمّى كلّ القبائل العربية التي قطنت مناطق شمال شرق محافظة الحسكة بعد منح أفرادها أراضي من أملاك الدولة السورية، كتعويض عن أراضيهم الزراعية التي غمرتها مياه سدّ الفرات. وتقول مصادر كردية معارضة لـ«قسد» إن أدبيّات تنظيم «حزب العمال الكردستاني» خصوصاً، وكلّ الأحزاب الكردية عموماً، تطلق على القرى التي قطنتها هذه العشائر مسمّى «الحزام العربي»، مدّعية أن دمشق أرادت «تعريب» المنطقة القريبة من الحدود، بما يتناسب مع الرؤى السياسية الحكومية. وتطلق «قسد» تسمية «وافد» على أيّ عائلة تنحدر من محافظة غير الحسكة، بما في ذلك العوائل التي نزحت منذ أربعينيات القرن الماضي وأقامت في الحسكة.

وبهذا، تضمن «الإدارة الذاتية» نسباً يكون فيها الكرد أكثرية، وهو ما يمثّل، من وجهة نظرها، ورقة قوّة تستطيع الدفع بها عند طرح ملفّ الفدرلة، أو حتى المطالبة باعتراف الحكومة بها أو دسترة وجودها.

ويُطلب في الإحصاء من كلّ عائلة تقديم بيانات كاملة عن عدد أفرادها، والتصريح عن وجود مغتربين لديها وعددهم، والكشف عن حجم الممتلكات العقارية الخاصة بها وتقديم ثبوتيات صادرة عن المؤسّسات الحكومية السورية بهذا الخصوص. كما يُطلب من العائلة التصريح عن وجود موظفين من أفرادها ضمن المؤسّسات الحكومية السورية، من حيث عددهم، والمؤسّسة التي يعملون فيها، وطبيعة عملهم. وحجّة «قسد» في ذلك بناء قاعدة بيانات تساهم في وضع خطط للتنمية، إلّا أن المصادر الكردية المعارضة لـ«الإدارة الذاتية» تعتبر، في حديثها إلى «الأخبار»، أن «هذه الطلبات إجراء استخباري أكثر مما هو تقني أو خدمي، وستعتمد عليها قسد في تقسيم الجزيرة السورية ديموغرافياً بما يتناسب وطموحاتها وأدبيات الكردستاني، وربّما ستجبر لاحقاً مَن تسمّيهم الوافدين على الانتقال القسري إلى المناطق التي يتحدّرون منها، وقد يكون هذا الإجبار على شكل مضايقات أمنية أو خدمية بوصْف هؤلاء مواطنين من الدرجة الثانية، في حين يكون النازحون مواطني الدرجة الثالثة».

(أ ف ب)

تقرير

أوكرانيا «تحتلّ» مؤتمر بروكسل

لا أحد مهتمّ بدعم سوريا

بلال سليطين

انعقد مؤتمر بروكسل هذا العام، على وقع الخلافات الدولية الحادّة بسبب الحرب الأوكرانية، والتي أدّت إلى الإحجام عن دعوة روسيا إليه، وتقدّم أوكرانيا لتكون على رأس الأولويات، ما يهدّد بنسيان الأزمة السورية، على رغم محاولة الاتحاد الأوروبي إبقاءها في الواجهة. ويقول القائم بأعمال الاتحاد الأوروبي في سوريا، دان ستوينسكو، في حديث إلى «الأخبار»، «(إننا) لا نريد للأزمة السورية أن تُنسى، ونسعى للحفاظ على اهتمام وتركيز دولي قوي على سوريا، وتأمين الدعم المالي لتلبية احتياجات السوريين في الداخل، وفي دول الجوار المضيفة لهم». إلّا أن هذه المحاولات يبدو أنها لم تؤتِ أُكُلاً؛ إذ سجّل المؤتمر الذي استضافته بروكسل في 9 و10 أيار، ضعفاً في التمثيل السياسي، بخلاف السنوات السابقة، وغابت عن رئاسته الأمم المتحدة بسبب مقاطعة روسيا، فيما لم يحضره معظم وزراء خارجية الدول التي شكّلت قوامه الرئيس سابقاً. فالكويت مثلاً، التي عُقد فيها أوّل مؤتمر عام 2013، حضر عنها ممثّل عن وزير الخارجية من دون أن يعلن عن أيّ تبرّعات لسوريا، في حين جاءت مساعدات الدول العربية الأخرى شحيحة جداً، فلم يتجاوز ما قدّمته قطر 50 مليون دولار، بينما تبرّعت اليابان بـ90 مليون دولار، أمّا ألمانيا فقد كانت أبرز المانحين بمليار و400 مليون يورو، تليها أميركا بـ800 مليون دولار، وهو أكبر رقم سُجّل منذ انطلاق المؤتمر في الكويت قبل سنوات. وتجدر الإشارة إلى أنه في النسخة السابقة، تعهّد المانحون بتقديم 4,4 مليار دولار خلال عام 2021، ومليارَين خلال عام 2022، بينما كانت الأمم المتحدة تطالب بتقديم 10 مليارات دولار، وهو ما يعكس حجم العجز في تلبية الاحتياجات، وكذلك تراجع الاهتمام بالقضية السورية.

تم في المؤتمر ربط إعادة الإعمار ورفع العقوبات وإحياء العلاقات مع دمشق بالعملية السياسية (أ ف ب)

لكن الإعلان عن التبرّعات لم يخلُ من رسائل سياسية عبّر عنها بشكل رئيس ممثّلا أميركا وألمانيا، من خلال ربط إعادة الإعمار ورفع العقوبات وإحياء العلاقات مع دمشق بالعملية السياسية، وهو ما انتقدته دمشق أمس، حيث رأت الخارجية السورية أن «المؤتمر لا يتّفق مع مبادئ الأمم المتحدة الناظمة للعمل الإنساني، لأنه يتمّ من دون مشاركة الدولة المعنيّة الأساسية (سوريا)»، وبمعزل عن «متطلّبات وأهداف العمل الإنساني»، معتبرة أن «مساعدة الشعب السوري تتطلّب تغيير المقاربة الخاطئة لهذه الدول». وتخلّل المؤتمر يومَ باسم «يوم الحوار السوري»، وآخر باسم «يوم الاجتماع الوزاري»، وطُرحت في الأخير مسائل عدّة، ربّما كان أبرزها المساعدات الإنسانية العابرة للحدود، والتي يبدو أن الخلاف مع روسيا يثير مخاوف لدى الغرب بشأن القدرة على تمديدها عبر الأمم المتحدة في تموز المقبل. وحاولت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، ليندا توماس غرينفيلد، خلال كلمتها بالمناسبة، توجيه رسائل غير مباشرة إلى الروس على مستويَين: الأوّل، إظهار الاهتمام بزيارة معبر باب الهوى الذي تمرّ منه المساعدات؛ والثاني، الالتزام بمشاريع «التعافي المبكر» التي كانت مطلباً روسياً سابقاً، وكذلك العمل على حلّ مشكلة انعدام الأمن الغذائي. لكن الرسائل الغربية قاطعتها رسالة المبعوث الأممي إلى سوريا، غير بيدرسون، الذي تحدّث عن المأساة الإنسانية، قبل أن ينتقل إلى الإشادة بالعفو الرئاسي السوري الصادر في 30 نيسان الماضي، قائلاً إن «كثيرين يرون فيه تطوّراً مهماً وإيجابياً، وعدد كبير من السوريين يمكنهم الاستفادة منه»، معلناً أنه سيزور دمشق قريباً، ويأمل في أن «يحصل على معلومات أوسع للبناء على هذا العفو».

من جهة أخرى، غاب عن فعاليات المؤتمر ممثّلو المجتمع المدني في الداخل السوري، واقتصر حضورهم على منظّمات معظمها يحظى بدعم مباشر من الاتحاد الأوروبي، وهي المشكلة ذاتها التي برزت في عام 2019، ودفعت ممثّلين عن المجتمع المدني إلى الانسحاب، احتجاجاً على عدم إتاحة الفرصة بشكل متوازن لكلّ الآراء والأفكار. وعلى الرغم من ذلك، اجتمع فاعلون مدنيون عبر الإنترنت، وصاغوا سلسلة مطالب في مجالات الاقتصاد والسياسة والشباب وغيرها، ومن أبرزها تأثير العقوبات في الوضعَين المعيشي والإنساني، وإنشاء آليات

استراحة

كلمات متقاطعة 4022

أفقيا

1- مخرج مصري راحل – 2- إمارة موسكو – 3- جزيرة سورية – نهر فرنسي – 4- الإسم الأول لممثلة هندية مشهورة – مقياس مساحة – هرب – 5- أدخل البيت – الوالد – 6- من كان قريباً من الشخص – مفوّض وممثل بلاده – 7- نعم بالأجنبية – قرأ الكتاب – يكسو جلد بعض الحيوانات – 8- نوع من الحيّات – عنّف ولام – خاصتك – 9- عائلة حارس مرمى أرجنتيني – 10- حيّة زعم العرب أنها تطير – سلسلة جبال في أوروبا الوسطى أعلى قممها في جبال تاترا

عمودياً

1- من الحيوانات – 2- من آثارات الصين العظيمة – 3- أغنية للفنان فارس كرم – كرامة الانسان – 4- ماركة آلات موسيقية – كذب مهيّأ – 5- عكسها بلدان – عاتبك – 6- للتافف – دولة أوروبية – 7- عائلة رئيس فرنسي راحل – علّ الأسباب لتصرفه – 8- احرف متشابهة – سكان الصحاري – تهيّأ للحملة في الحرب – 9- سرب من الطيور – اشتدّ الأمر – 10- مخرج مصري راحل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- حسني مبارك – 2- لاسكو – خطاط – 3- كاري – بلو – 4- وز – ري – بطيخ – 5- اولمبيا – 6- مها – واسط – 7- سمسم – أل – وا – 8- وجه – عسير – 9- ملّي – جلّي – 10- خوان كارلوس

عمودياً

1- حلف وارسو – 2- سا – زو – مجدو – 3- نُسك – لمسه – 4- يكارمهم – من – 5- موريتيا – علك – 6- اسيا – 7- اخ – باولي – 8- رطيط – رجل – 9- كاليبسو – لو – 10- طوخ – طاليس

4022 sudoku

3				1		2	9	
	8	2	3	9		6		
					7	3		8
	1		4				3	
5		8	7		6	4		1
	2							
		4	1					
		1		7	5	8	6	
	6	5						3

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4021

6	3	2	8	7	1	4	9	5
7	1	5	2	4	9	3	6	8
9	4	8	5	3	6	2	1	7
1	5	9	3	6	7	8	2	4
8	6	7	4	1	2	5	3	9
3	2	4	9	5	8	6	7	1
4	7	3	1	2	5	9	8	6
2	9	6	7	8	4	1	5	3
5	8	1	6	9	3	7	4	2

مشاهير 4022

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مؤرخ سوري (1909-2000) حائز على درجة دكتوراه من جامعة برنستون. لُقّب بشيخ المؤرخيْن العرب. من مؤلّفاته « نحن والتاريخ »

10+1+2+1=5 = يُرجع الدين كاقساط ■ 3+6+4+7 = صوت الذباب ■ 9+8+11 = اعطى ووهب

حل الشبكة الماضية: **تيلي سانتانا**

إعداد **نعوم مسعود**

رياضة

الكرة اللبنانية

نجم النجمة في إقناع الحكمة بإعارة لاعبهم بعد أن ينهي مشاركته في الدوري اللبناني (طلال سلمان)

السنغالي سار مع النجمة في آسيا

تنتهي اليوم مهلة تسجيل اللاعبين من قبل ممثّلي لبنان الأنصار والنجمة في مسابقة كأس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم. حيث قام النجمة بتسجيل أكثر من لاعب في اليومين الأخيرين إن كان من باب الاستعارة أو من باب استعادة اللاعبين مع إمكانية إضافة اسمين جديدين اليوم. في وقت لم يقم الأنصار بتسجيل أي لاعب إضافي مع احتمال تسجيل محمد زين طحان اليوم في حال تمّ توضيح بعد الأمور القانونية

عبد القادر سعد

أقفل بورصة استعارة واستعادة لاعبين من قبل النجمة للاستحقاق الآسيوي على خمسة لاعبين هم الغاني جوزف إنسا والسنغالي بوكوننا سار (استعارة)، سعيد عواضة (تعاقد لثلاث سنوات وخاض أمس أول تمرين له مع الفريق) أحمد التكتوك (عودة إلى الفريق من إعارة إلى شباب البرج) وكريم أبو زيد. ومن المفترض أن يكون الجهاز الفني قد حسم ليل أمس مسألة اللاعبين المعارين حسين عواضة وحسين شرف الدين. ففي حال قرّر الجهاز الفني برئاسة التونسي طارق جرايا الاستعانة بهما في كأس الاتحاد الآسيوي، سيتم تسجيلهما اليوم. أما في حال كان القرار سلبياً فسيكتفي النجمة باللاعبين المذكورين.

النادي تحرّك بشكل جيد في اليومين الماضيين حيث جدّد عقد اللاعبين علي علاء الدين وحسن كوراني، ونجح في إقناع نادي الحكمة في إعارة لاعبه السنغالي بوكوننا سار مستفيداً من مادة في

> **قد يسجّل الأنصار اللاعب محمد زين طحان اليوم**

النظام الداخلي تسمح باستعارة لاعبين للاستحقاقات الخارجية ومعتمداً على حرص المسؤولين على اللعبة على تأمين أفضل تمثيل للأندية اللبنانية خارجياً بغض النظر عن أي تفصيل آخر.

ويكشف رئيس النادي أسعد صقال لـ«الأخبار» عن إمكانية إنهاء صفقة لاعب محلّي من طراز رفيع في الأسبوع المقبل مشيراً إلى أن التحضيرات للموسم المقبل بدأت مبكراً هذه المرّة.

عملية تجديد العقود قد تستمرّ في الأسابيع المقبلة، لكن هناك عقد يأتي في طليعة تلك العقود: عقد المدرّب طراق جرايا. فمشواره ينتهي رسمياً بعد نهائي كأس لبنان في 11 حزيران، ويرى صقّال أنه «من المبكر الحديث عن هذا الموضوع الآن بانتظار ما سيتم تحقيقه من نتائج في آسيا وفي نهائي الكأس. لكنني على الصعيد الشخصي راضٍ عن العمل الذي يقوم به الكابتن جرايا بانتظار أن يتوّج هذا العمل بالتأهّل في آسيا وإحراز لقب الكأس في لبنان».

على صعيد الأنصار، يبدو أنّ بطل لبنان السابق مكتفٍ بلاعبيه ولا يفكّر في استعارة لاعبين باستثناء لاعب الصفاء محمد زين طحان الذي ينظر مدير الفريق جهاد محجوب بسدّ ثغرة في الفريق على صعيد الظهيرَين. «لكن باستثناء ذلك فلدينا خيرة اللاعبين اللبنانيين، وعلى الصعيد الأجنبي هناك أربعة لاعبين مسجّلين على كشوفات الفريق في آسيا وهم المدافع المالي ايساكا ديارا، والمهاجم الإسباني - الأردني جيمي سياج، والفلسطينيَين محمد حبوس وحمزة حسين.

ويُشير محجوب أنّ مشكلة الفريق في عدم وجود ملاعب تتمتّع بعشب طبيعي كتلك التي سيلعب عليها الفريق في عُمان يمكن تدريب الفريق عليها كي يعتاد اللاعبون اللعب على عشب طبيعي. «هذا ما أجبرنا على التوجه إلى طرابلس لإجراء التمارين على ملعب طرابلس البلدي في اليومين الماضيَين، وسيخوض الفريق مباراة وديّة مع طرابلس يوم الجمعة قبل السفر السبت إلى عُمان». يقول محجوب لـ«الأخبار».

إعلانات رسمية

إعلان صادر عن محكمة جوبا المدنية الناظرة بقضايا الأحوال الشخصية برئاسة القاضي ريشار السمرا

بتاريخ 2022/2/7 تقدم المستدعي علي أمين جابر بوكالة حسن محمد حيدر بطلب حصر إرث مدني للمرحوم حسين علي جابر رقم 2022/111 مدلياً أنه متوفي بتاريخ 1932/1/1 وإنحصر إرثه بأولاده من زوجته المتوفاة قبله كلثوم وهم محمد ومحمود وأمين وأحمد ومريم وأميني ولا وارث له سواهم.

مهلة الملاحظات والاعتراضات خلال عشرين يوماً ابتداءً من تاريخ النشر.

رئيسة القلم

زينب أيوب

إعلان الى المشتركين

في مشروع ري القاسمية وراس العين ومشروع ري صيدا – جزين

تعلن المصلحة الوطنية لنهر الليطاني إلى المشتركين في مشاريع الري في المصلحة (مشروع ري القاسمية وراس العين ومشروع ري صيدا – جزين) أنها وضعت قيد التحصيل جداول التحققات عن العام 2022 وتطلب من المشتركين الذين لم يسددوا بدل إشتراكاتهم المبادرة فوراً لدفع ما يتوجب عليهم في مهلة أقصاها 2022/6/30 في مراكز الجباية ومكاتب المصلحة في القاسمية ولبعا.

كما وتعلن المصلحة عن إعفاء المشتركين بالمياه من غرامة التأخير على رسوم وبدلات الري بنسبة 85% شرط أن يسددوا ما يتوجب عليهم خلال مهلة أقصاها 2022/12/31 في مراكز المصلحة المحددة لدفع الرسوم.

رئيس مجلس الإدارة / المدير العام للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني

د. سامي علوية

التكليف 242

إعلان

تعلن شركة كهرباء لبنان الشمالي المغفلة – القاديشا عن تمديد مهلة إستدراج العروض العائد لتقديم يد عاملة داعمة للقاديشا (عدد 59) لمدة سنة، وذلك وفق المواصفات الفنية والشروط الإدارية المحددة في دفتر الشروط الذي يمكن الحصول على نسخة عنه لقاء خمسماية الف ليرة لبنانية (تضاف TVA) من دائرة الشؤون المشتركة في مركز الشركة في البحصاص ما بين الساعة 8 صباحاً و12 ظهراً من كل يوم عمل بإستثناء يوم الجمعة لغاية الساعة 11 ظهراً.

تقدم العروض في أمانة السر في القاديشا – البحصاص.

تنتهي مدة تقديم العروض يوم الخميس الواقع فيه 26 أيار 2022 الساعة 12 ظهراً ضمناً.

مدير القاديشا

المهندس عبد الرحمن مواس

التكليف 246

إعلان

من أمانة السجل العقاري في عاليه طلب ناجي نديم حمديان وكيل نديم ومنيب ومنير حمد شاهين حمديان سندات ملكية بدل ضائع عن حصتهم في العقارات 1793، 1795، 1796، 1952، 1958، 1959، 1960، 1984، 1985 عين عنوب.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري في عاليه

ليليان داغر

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ النبطية

برئاسة القاضي أحمد مزهر

إلى المنفذ عليها منى عباس مكه من حبوش ومجهولة محل الإقامة، وعملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م، تنبئك هذه الدائرة بأن لديها بالمعاملة التنفيذية رقم 2022/114 والمتكونة بين وليد أنسي ورفاقه وبينك إنذاراً تنفيذياً بموضوع الحكم الصادر عن حضرة القاضي المنفرد المدني في النبطية قرار 2021/28 تاريخ 2021/12/1 والمتضمن منح عقار الجهة المدعية رقم 2185/ حبوش حقاً بالمرور عبر عقار الجهة المدعى عليها رقم 2182/حبوش وفقاً لاقتراح الخبير مصطفى جرادي الأول المحدد في تقريره وإلزام الجهة المدعية بأن تدفع للجهة المدعى عليها تعويضاً قدره تسعة ملايين وخمسمائة ألف ليرة لبنانية وتضمينك نفقات المحاكمة.

وعليه تدعوك هذه الدائرة للحضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لإستلام الأوراق ومرفقاتها تحت طائلة إنفاذ ما ذكر أعلاه بانقضاء 20 يوماً تلي النشر مضافاً اليها مهلة الإنذار والمسافة.

مأمور التنفيذ

فاطمة سلهب

إعلان

بتاريخ 2022/3/21 قرر رئيس الغرفة الإبتدائية في بعلبك القاضي وسيم الحجار نشر خلاصة الإستدعاء المقدم بتاريخ 2022/3/7 أساس 2022/596 من أحمد محمود عساف بوكالة الأستاذ علي رياض زعيتر والذي يطلب بموجبه شطب إشارة الحجز رقم 73/54 الصادرة عن دائرة تنفيذ بعلبك لصالح الحاجز مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري بوجه المحجوز عليه فايز صبحي كنعان والمدونة برقم يومي /444/ تاريخ 1973/4/2 على صحيفة العقار رقم /653/ بوداي، سنداً للمادة 512 أصول محاكمات مدنية.

فعلى من لديه إعتراض أن يتقدم بملاحظاته خطياً خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر.

رئيس القلم

وفاء الرفاعي

سينما

«دكتور سترينج»... فيلم الفرص الضائعة

لمحت «مارفل» مراراً إلى إمكانية فتح الأكوان المتعدّدة (Multiverse)، بدأتها مع فيلم الرسوم المتحركة «سبايدرمان: عالم جديد» (2018) حيث رأينا سبايدرمان المراهق ذا الجذور الأفريقية يلتقي بالعديد من رجال العنكبوت المختلفين من أكوان وأبعاد أخرى. تمّ تقديمها بطريقة رائعة ومسلية في مشهد في فيلم «سبايدرمان: نو واي هوم» (2021). واليوم، طرح الفيلم الرقم 28 من عالم «مارفل» السينمائي الذي أخرجه متخصّص أفلام الرعب سام ريمي. أخيراً، فتحت «مارفل» الأكوان المتعددة، ووسّعت حدودها أكثر من أي وقت مضى. سافرنا إلى المجهول مع الدكتور سترينج. بمساعدة حلفائه القدامى والجدد، واجه دكتور سترينج الحقائق البديلة الخطيرة للكون المتعدد لمواجهة خصم جديد غامض. كان من المتوقع أن يكون فيلم «دكتور سترينج في الأكوان المتعددة المجنونة» تكملة لفيلم «سبايدرمان: نو واي هوم»، ومسلسل «واندا فيجن»، وكانت عودة سام ريمي إلى «مارفل» بعد فيلم «سبايدرمان 3» (2007) مفاجئة، ولكنّ «مارفل» لمحت من قبل إلى أنّ الفيلم سيغازل أفلام الرعب، ووفى ريمي بوعده إلى حدّ ما.

جرّاح الأعصاب السابق ستيفن ستريتج (بينديكت كامبرباتش)، الذي عمل بجهد لإصلاح الخلافات بين العوالم المتعددة في فيلم «سبايدرمان: نو واي هوم»، يواجه في الفيلم الجديد مشاكل جديدة. عندما أنقذ وصديقه المقرّب وونغ (بينديكت وونغ) المراهقة أميركا تشافيز (زوتشيتل غوميز) من وحش كبير، لم يعرفا أن أميركا لا تعرف كيف تتحكّم بقدرتها على القفز بين البوابات من بُعد إلى آخر. لذلك، يلقي دكتور سترينج تعويذة تفتح بوابة إلى الكون المتعدد، ويصطدم بتهديد قد يكون أكبر من أن يتعامل معه هو وفريقه.

كان لدى سام ريمي الحرية والقوة، ولكنه ارتكب أخطاء «مارفل» القديمة. «دكتور سترينج في الأكوان المتعددة المجنونة» منغمس في «خدمة المعجبين». يظهر الكثير من شخصيات «مارفل» وأفلامها من دون مبرّر. وتيرة متسارعة وقصص وأحداث وشخصيات كثيرة، جعلت مدة الفيلم الذي يمتد على ساعتين، غير كافية لحلّ الحبكة. هناك تسلسل في بداية الفيلم حيث يدخل ويخرج دكتور سترينج مع أميركا من بوابات عدة إلى أكثر من عشرة أكوان في بضع ثوان فقط. أراد سام ريمي تغطية الكثير من الأكوان المتعددة، وأنهى الأمر بإنشاء شريط سريع مع نقص مؤسف في التركيز. سام ريمي لم يأخذنا بيده إلى الأكوان المتعددة، بل جعلنا نركض ونحن جالسون في مقاعدنا. أسلوبه في أفلام الرعب، موجود في حركات الكاميرا الملتوية وأيضاً في المزج بين الفكاهة والرعب، لكنّ اللمسة المرعبة تبدو مزيفة لأنها لا تناسب أفلام «مارفل».

بعد ساعتين وست دقائق (بالطبع بقينا في الصالة حتى مشهد ما بعد تتر النهاية الإلزامي)، يتضح أنّ «دكتور سترينج في الأكوان المتعددة المجنونة» ليس فيلماً مملاً. هناك دائماً شيء جديد لاكتشافه أو ملاحظته إذا ما شاهدناه مرات عدة. لكنه فيلم مليء بالفرص الضائعة بسبب سرعته، ومن ناحية أخرى لا يزال صراع دكتور سترينج من أجل مكانه في الأكوان المتعددة غامضاً بشكل مخيّب للآمال. «دكتور سترينج في الأكوان المتعددة المجنونة» مذهل بصرياً مع الكثير من المشاكل، إلا أنه من أكثر الأفلام تسلية في عوالم «مارفل». عرض ترفيهي وألعاب بهلوانية بصرية والكثير من الفيزياء والرياضيات، مصمّم فقط لجعل المتفرجين يهتفون ويصيحون. دعونا نأمل فقط للمستقبل أن يتم استخدام العوالم والشخصيات بشكل أفضل وألا تكون مجرد زينة زائدة.

يكتبها **شفيق طبارة**

Doctor Strange in The Multiverse of madness
في الصالات

أفلامنا

«74 ـ استعادة لنضال»: لبنان الأمس أم اليوم؟

لبنان، 1974. الجامعة الأميركية في بيروت، طلاب، إدارة، واحتلال! وسط حالة من الغليان الفكري الثقافي والسياسي الذي سبق الحرب الأهلية اللبنانية، احتل عدد من طلاب الجامعة المباني احتجاجاً على ارتفاع الرسوم الدراسية بنسبة 10% لمدة 37 يوماً. احتل الطلاب معظم المباني وجميع مداخلها.

> تجربة قائمة على الارتجال بشكل مسرحي

تم تأسيس إذاعة، علّقت مكبرات الصوت في الحرم الجامعي وحول بيت الرئيس.

في «74 ـ استعادة لنضال» (ساعة و40 دقيقة ــ 2012)، استعاد المخرجان رانيا ورائد الرافعي حدثاً مفصلياً في تاريخ لبنان، أعادا قراءة الأحداث القديمة، وفي الوقت نفسه، بحثا عن صداها في وقتنا الحاضر. «74 ـ استعادة لنضال» ليس فيلماً وثائقياً، بل هو ارتجال سينمائي فكري وثقافي وسياسي في قالب خيال وثائقي. يجتمع قياديو الطلاب، فواز (نزار سليمان) وحنظلة (معروف مولود) وعليا (ساندرا نجيم) وإياد (يسري الشامي) وغسان (أسعد ذبيان) ويوسف (نسيم عربي) وريما (ريتا هدرج) في مكتب مدير الجامعة الذي أصبح مركز القيادة لاتخاذ القرارات التي تلت الاحتلال والوصول إلى مطالبهم. كل شيء حقيقي في الفيلم وكل شيء خيالي. هكذا تم تصوير أبطال الأمس من قبل الممثلين. وهنا يشرعون في تجربة قائمة على الارتجال بشكل مسرحي. بين الماضي والحاضر، تتنقّل الذكريات بحرية إلى كلمات الحاضر، وتختلط كلمات الأمس بنضالات اليوم.

لم يهتم رانيا ورائد في سرديتهما بالإجابات بقدر اهتمامهما بطرح الأسئلة. تمّ فلش القضية الأساسية من خلال الراوي والشخصيات لتشمل الواقع السياسي في البلاد، الإضرابات العمالية، النضالات من أجل العدالة الاجتماعية والاقتصادية، تواطؤ الجامعة مع الرأسمالية، الثورة الكوبية، فلسطين والعدوان الإسرائيلي على لبنان. ناقش الطلاب الآثار المترتّبة على قضيتهم. يرى يوسف أن زيادة الأقساط تهدف إلى النخبوية، وأن نضالهم صراع طبقي. يجادل غسان أن الغرب يسعى إلى تكوين حلفاء ليسوا فقط عسكريين، بل أيضاً من خلال تثقيف قادة المستقبل العرب داخل الجامعة. يناضل حنظلة ضد تحويل المجتمع إلى مجتمع مُؤمرَك. يقول إن صراع الطلاب في الجامعة لا يختلف عن صراع الفلسطينيين والعرب ضد إسرائيل. بالنسبة إلى فواز، هدف إدارة الجامعة هو تحويل الطلاب إلى مستهلكين لتلبية احتياجات السوق الخاص بالغرب. ريما تهاجم الجميع بسبب إيديولوجيّتهم، بينما هي موجودة فقط بسبب الزيادة على الرسوم ولا يهمّها أي صراع آخر.

يعزفنا المخرجان إلى كل الشخصيات على حدة من خلال مقابلات خاصة، نتعرف إلى أفكار الجميع وأهدافهم ومخاوفهم. مزج المخرجان الوثائقي والخيال، التقطا الواقع كما هو وقدّما في الوقت نفسه عناصر غير واقعية أو مواقف خيالية من خلال السرد بهدف تعزيز تمثيل الواقع. «74 ـ استعادة لنضال» فيلم وثائقي مطعّم بالعناصر الخيالية، ما حوّلنا من متفرجين على وثائقي تقليدي، إلى مشاركين في الحوار والأحداث. بغضّ النظر عن نجاح الاحتلال أو فشله، فإنّ المخرجيْن درسا جيداً ما حدث ونقلاه إلينا من خلال شخوصهما الذين كشفوا النجاحات والإخفاقات والأخطاء التي حصلت، والتي نكتشفها من خلال حواراتهم. «74 ـ استعادة لنضال» فيلم هجين، أعطى المخرجين الحرية في القصة ومنح الشخصيات حرية الارتجال. إن قدرة الشخصيات على التحدث والتصرف بالطريقة التي ستفعلها لو كانت في الجامعة أيام الاحتلال، لسمحت للقصة بالتدفق بشكل أفضل والشعور بالواقعية بأكبر قدر ممكن.

بدأت الحكاية قبل أشهر من بداية الحرب الأهلية اللبنانية، وشملت مساحة زمنية أوسع، وصلت إلى اليوم مع الراهن السياسي والاجتماعي في لبنان. لبنان لم يتغيّر منذ 74. نجد أنفسنا أمام معضلة زمنية. الراوي يروي أحداثاً حقيقية باليوم والساعة، وعلى الشاشة يظهر التاريخ مع عدد أيام الاعتصام والشخصيات تتحدث عن مشاكلها التي لم تتغير إلى اليوم. وبسبب الارتجال، نسأل أنفسنا: هل الطلاب يتكلّمون عن أحداث ماضية أم عن واقعهم اليوم في لبنان؟

«74 ـ استعادة لنضال» متوافر لغاية اليوم على منصّة «أفلامنا» ـ www.aflamuna.online

في الصالات

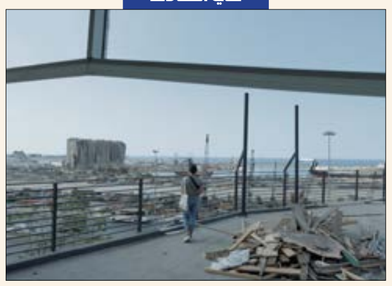

من الشريط الوثائقي Beirut, The Aftermath

«بيروت ما بعد الكارثة»: قتلتنا الكليشيهات!

المنذر الدهني

عاشت بيروت فترة قاسية جداً في السنوات الأخيرة، تكاد تكون بقسوة الحرب الأهلية. ومن أقسى ما حدث هو انفجار المرفأ في 4 آب (أغسطس) 2020، حين انفجرت المدينة بحجرها وبشرها، في انفجار وُصف بأحد أعنف الانفجارات عبر التاريخ. بعد هذه الكارثة، ظهرت موجة فنية تناولت الانفجار كثيمة أساسية، وأنتجت عدداً كبيراً من الأعمال الفنية التي وثّقت الحدث في الدرجة الأولى، لكن أغلبها لم يكن بجودة فنية عالية. اعتمد بعضها على الموضوعة فقط، لينتج قراءات فنية تكاد تكون غير مناسبة لهذا الموضوع الحسّاس والمؤثّر، وبعض الأعمال قدّمت رؤى فنية مختلفة، جعلتنا نرى ما حدث بعيون جديدة وغريبة مختلفة عما رأيناه في نشرات الأخبار. وهناك بعض الأعمال التي قدّمت رؤية واضحة وحقيقية للحدث، لم تتصف بصناعة فنية مختلفة أو جديدة.

من أهم الأنواع الفنية التي تناولت الانفجار، السينما الوثائقية التي لا تزال تُنتج إلى اليوم أعمالاً ترصد ضخامة الحدث في تاريخ المدينة وأثره الكبير على ذوات سكانها.

المخرجة الإسبانية اللبنانية فاديا أحمد ترصد في شريطها الوثائقي Beirut, The Aftermath (45 د ـ إنتاج 2022) بيروت بعد الانفجار، عبر تصوير دمار المدينة وأثر هذا الدمار في قصص بعض الناس الذين خسروا كثيراً بسببه.

ينقسم السرد في الفيلم ما بين صوت الراوية، وبين الأشخاص الذين يروون قصصهم الخاصة. تخبر الراوية قصة المخرجة وعلاقتها المعقّدة بالمدينة وبحثها عن ذاتها، منذ سفرها وهي طفلة عقب الحرب الأهلية، وشوقها إليها وخيالاتها عنها، ومن ثم عودتها إلى المدينة وتكوين رؤيتها الخاصة التي تختلف عن خيالاتها السابقة، لكن حبها للمدينة بقي كما هو. إلى أن جاء الانفجار وغيّر كل شيء، وجعلها تعود للبحث عن ذاتها بين أنقاض المدينة وقصص الخراب في ذوات الناس.

> جعل جاهزة عن حبّ المدينة وسحرها ومظلوميتها

تتنوّع قصص الناس بين لبنانيين وأجانب، شباب وكبار، مع تصوير قصص من فوج الإطفاء، ومع خصوصية كل تجربة وتفرّدها عن الأخرى. إلا أن الخسارة كانت القاسم المشترك بينها، ووجود تشوّه وعطب لا يزول في ذوات الناس. نراه في عيونهم وهم يخبرون قصصهم، وهم يحاولون أن يمسكوا دموعهم.

يقدم الفيلم صورة متناقضة للمدينة، من خلال نص الراوية الذي يقدمها بصورة رقيقة، وبين قصص الناس التي تقدم المدينة بصورة قاسية. لكن تغلب على نصّ الراوية، الكليشيهات والجمل الجاهزة عن حب بيروت وسحرها ومظلوميتها، فظهرت المدينة كضحية مبالغ في ظلمها بطريقة مبتذلة بعض الشيء، فلم يحمل النص أي خصوصية سردية مع أنه كان يخبر قصة المخرجة الذاتية، لكن تم إقحام ذاتية المخرجة في موضوعة الفيلم، ولم تظهر رحلة بحثها الخاصة عن ذاتها في قصص الناس، بل كان الفيلم مقسوماً إلى قسمين غير متجانسين. كما أن الموسيقى المختارة للفيلم، ساعدت في تعزيز صورة الضحية المبالغ بها، فقصص الناس لم تكن بحاجة إلى موسيقى مؤثرة بشكل مباشر كي تؤثر في المتلقّي.

لعل تناقض المدينة هو الحقيقة الكبرى التي نعيشها اليوم، لكنّ الفيلم لم يقدّم رؤية موضوعية لهذا التناقض يجعلنا نفهمه أو ندركه، كي نفهم ماهية علاقتنا بالمدينة، إنما ظهر التناقض في صناعة الفيلم ذاته.

ينتهي الفيلم بجرعة أمل عبر تصوير منظمات المجتمع المدني وهي تحاول إزالة آثار الدمار، ومع جمل الراوية الجاهزة والمبتذلة عن الأمل. جمل لم تكن مؤثرة بشكل متواز مع القسوة التي رأيناها في وجوه الناس وشوارع المدينة، وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن ثنائية الأمل واليأس، وطريقة تصويرها في الأعمال الفنية، باقتران تصوير الأمل مع الواجب. فهذا يُظهر أملاً كاذباً واهماً وغير حقيقي أمام يأس المدينة وناسها، الذي يجب أن يُعاش بطريقة أو أخرى لكي يدفعنا إلى التعافي والتصالح والوعي.

Beirut, The Aftermath في صالات «غراند سينما»

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 11 أيار 2022 العدد 4625

صورة وخبر

أصبح بورتريه لمارلين مونرو يحمل توقيع الأميركي أندي وارهول، أغلى عمل فنّي من القرن العشرين في تاريخ المزادات، إذ بيع العمل الذي رسمه «أبو البوب آرت» مقابل 195 مليون دولار خلال مزاد أقامته «دار كريستيز» قبل يومين في نيويورك. وكان سعر لوحة Shot Sage Blue Marilyn التي أنجزها وارهول سنة 1964 بعد عامين من وفاة النجمة الهوليوودية، قد بلغ 195,04 مليون دولار. ومع أنّ «شوت سايج بلو مارلين» بيعت بسعر أدنى من ذاك الذي توقّعته «كريستيز» وهو 200 مليون دولار، تمكّنت اللوحة من تحطيم الرقم القياسي للأعمال الفنية من القرن العشرين في المزادات الذي كانت تحمله لوحة «نساء الجزائر (النسخة 0)» لبيكاسو التي بيعت بـ 179,4 مليون دولار في أيار (مايو) 2015. (أنجيلا ويس ــ أف ب)

المفكرة

البترون... سيرة لم ترو

■ «هذا الكتاب ليس توثيقاً تاريخياً مرجعيّاً، بل محاولة لتحديد تاريخ البترون المجهول في الحضارات والأحداث التي طبعت هذه المنطقة التي شهدت على البواكير الأولى للإنسانية». هكذا يعرّف المؤلّفان الطبيبان بسّام الطبشي وسعاد الحاج. شاهين كتابهما Racontez-moi Batroun الذي يوقّعانه ابتداءً من الخامسة من عصر اليوم في «نقابة الأطباء» (التحويطة. العدلية. بيروت). الكتاب يخصّص جزءه الأول للسياق التاريخي الفينيقي وما قبل الحضارة الفينيقية. أما في جزئه الثاني، فيستكشف المؤلفان موقع البترون في تاريخ الفينيقيّين والحضارات التي تلتهم، فيما يتوقّف الجزء الثالث عند شهادات رحّالة من التاريخ القديم والحديث للبترون، مع اشتمال الكتاب على صور فوتوغرافية جميلة للمدينة.

توقيع كتاب كتابهما Racontez-moi Batroun: ابتداءً من س: 17:00 عصر اليوم ـ «نقابة الأطباء» (التحويطة. بيروت) ـ للاستعلام: 01/611704

لاقونا «ع طريق الجميزة»

■ بعد غيابه بسبب انفجار مرفأ بيروت، يعود «ع طريق الجميزة» ليضرب موعداً مع الناس يوم 22 أيار (مايو) بمبادرة من In Action Events بالتعاون مع بلدية بيروت. الحدث الذي يُقام في الهواء الطلق في شارع غورو، يشتمل على عروض موسيقية، وفنية، وأجنحة تعرض مختلف أنواع المأكولات والمشروبات، والأزياء، والثياب، والأشغال اليدوية وغيرها. كما يخصّص مساحة ترفيهية للأطفال.

«ع طريق الجميزة»: بدءاً من التاسعة من صباح 22 أيار (مايو) لغاية السابعة مساءً. «شارع غورو» (الجميزة. بيروت). الحدث مجاني

«غريب» في مونو

■ تشكّل رواية «الغريب» (1942) أولى رباعيّة ألبير كامو (1913 ـ 1960/

الصورة) التي سمّاها بـ «دورة العبث»، وقد لخّصت فلسفة الكاتب الفرنسي المعروف: العبث. الرواية التي تُرجمت إلى 68 لغة حول العالم، دخلت التاريخ بصفتها أيضاً ثالث رواية فرنسية أكثر مقروئيةً في العالم بعد «الأمير الصغير» لسان أكزوبيري، و«عشرون ألف فرسخ تحت الماء» لجول فيرن، إلى جانب انتقالها إلى الشاشة الكبيرة عبر فيلم حمل توقيع المعلّم الإيطالي لوتشينو فيسكونتي. ضمن لقاءاتها المخصصة لدراسة الصلة بين الأدب والفن السابع، تقيم «مكتبة بلدية بيروت العامة في مونو» (الأشرفية) غداً عرضاً لفيلم فيسكونتي، يليه نقاش حول الفيلم والكتاب على حد سواء.

مناقشة فيلم ورواية «الغريب»: س: 1800 عصر غدٍ الخميس ـ «مكتبة بلدية بيروت العامة في «مونو» (الأشرفية) ـ للاستعلام: 01/203026

«غابات» جورج مرعب

■ تحت عنوان «أشجار»، افتتح التشكيلي جورج مرعب معرضه في «غاليري مارك هاشم» (مينا الحصن. بيروت) ليستمرّ حتى 24 أيار (مايو). بعدما انشغل بالحروفية في معارضه السابقة، آخذاً إياها إلى متاهات التجريد، ها هو الفنان اللبناني يلتفت إلى الغابات والأشجار، يرسمها تارةً غامرةً منفتحةً على العالم، وطوراً غامضة، بحيث «تصبح الشجرة إلهاً يُعبد». علماً أنّ مرعب المولود في لبنان عام 1960، نال شهادة في الرسم من الجامعة اللبنانية، قبل أن يكمل سلسلة من الدورات المتخصصة في إعادة ترميم المعالم التاريخية والجداريات في إيطاليا.

«أشجار»: حتى 24 أيار (مايو). «غاليري مارك هاشم» (مينا الحصن. بيروت). للاستعلام: 01/999313

على بالي

أسعد أبو خليك

كلّه بالصدفة. السخرية من نظريّة المؤامرة (والسخرية منها هي جزء من المؤامرة) بلغت حداً أنّ هناك فكراً يُعمِّم أنّ كل ما يجري في بلادنا من ناحية محور الخليج-إسرائيل-الغرب هو محض صدفة. لا يوجد تنسيق أو ترابط بينهما أبداً. كنا عندما نقول إنه من الواضح أنّ هناك تعاوناً خليجياً إسرائيلياً سرّياً، كان يُقال لنا: هذا تجنٍّ وافتراء. قد يكون هناك التقاء مصالح بالصدفة. طبعاً، ثبت أنّه بعد 11 أيلول، كانت أنظمة الخليج تتعاون وتنسق سرّاً مع العدوّ ثم أتت اتفاقيات أبراهام كي تثبت اتهامات معارضي طغاة الخليج. وعندما ينتقل ميشال سليمان أو محطة «الجديد» أو شارل رزق أو مخزومي من محور إلى محور مضاد، يقولون لنا: هذه صدفة. هذا يحدث. أو كما شرحت مرة صحافيّة لي انتقلت من محور ممانعة مبتذل (كانت تعيّرني عندما أنتقد النظام السوري) إلى محور الخليج أنّ ذلك طبيعي لأنها سنّة التطور. لكن تساءلت يومها: لماذا دائماً يكون التطوّر نحو أنظمة الخليج؟ وفي هذه الانتخابات، نلاحظ أنّ هناك تلاقياً في الشعارات والمرشحين بين أنظمة الخليج وإعلامها وسفارات الغرب ومنظمات المجتمع المدني و14 آذار واليمين على أنواعه ووسائل الإعلام «الجديد» المستقلّ (الاستقلالية في هذا الإعلام تُعرَّف أنّها ممولّة من دول الغرب لا من حكومات الخليج وأن تمويل الغرب وجورج سوروس يضمن الاستقلالية الفكرية والسياسيّة)، كلّ هؤلاء يريدون المرشحين أنفسهم. وهذا التوافق الجميل بين كل هذه الأطراف (الكتائب والقوات وأتباع السعودية والإمارات وقوى التغيير) أنّ الأولوية هي نزع سلاح المقاومة هو محض صدفة؟ لم تدخل فيه تدخّلات وتنسيق خارجي؟ الذي يعود إلى بداية الانتفاضة، يجد تصريحات لسامي الجميل وهو يقول إنّ موضوع سلاح «هزبو لاه» ليس أولوية، وإنّ ذلك ليس موضوع النقاش الآن. تغيّر رأي سامي وقوى التغيير (حتى بعضها الذي كان يزهو بسلاح المقاومة) بسبب إلهام ربّاني أم مادي ديالكتيكي فقط؟ حدا يجاوبني. ورُبّ صدفة خير من ألف مؤامرة.

الأخبار al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد
الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963
/AlakhbarNews
/Alakhbarnews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ666314 / 01 ـ 828381 / 03
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com